حكايات من الأرشيف

الثمن: ١٠ قروش
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠٢١

الرواق للنشر والتوزيع

سطور منسية من صحف قديمة



طاهر عبد الرحمن












فريق
متميزون
E-BOOK

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

حكايات من الأرشيف
(سطور منسية من صحف قديمة)

طاهر عبد الرحمن

عن الكتاب..

هذا الكتاب يتعرف القارىء على شكل آخر من أشكال التاريخ في مصر، وهو شكل لم يكن مخفيًا أو محجوبًا، وإنما كان فقط منزويًا في صفحات الصحف القديمة، وربما لاقى بعض الاهتمام في زمنه ولكن بمرور الوقت أصبح مجهولًا أو شبه مجهول. سنعود سويًا إلى الجرائد القديمة لنفحصها ونستخرج منها ما كان يشغل الرأي العام في الماضي من أخبار وحوادث وصراعات. في بعض الفصول نعيد قراءة حوادث غامضة، وأخرى مضحكة وثالثة غريبة، وكلها حقيقية حدثت بالفعل في أوقات ماضية، ونُشرت في جرائد مختلفة، بعضها انتهى نهاية سعيدة، وأخرى ليست كذلك.

وفي فصول أخرى نتعرف على ألاعيب توفيق الحكيم مع قرائه، وحدة يوسف إدريس في معاركه، وهدوء أحمد بهاء الدين مع أزماته، ومواقف حياة طه حسين وأيامه، ومفاجآت محمد حسنين هيكل التي لا تنتهي.

وليس الهدف هو البحث عن قصص غريبة أو مثيرة أو طريفة، وإنما الهدف تجميع بعض أجزاء من الصورة التي كان عليها المجتمع المصري في تلك السنوات البعيدة، وبكل ما كان يشغله من قضايا وحوادث وصراعات فكرية وسياسية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



مقدمة

هناك مصادر كثيرة تساعد المؤرخ أو الباحث عند كتابة التاريخ، منها: الوثائق السياسية التي كتبت في وقتها، والمذكرات والشهادات الشخصية، حيث يكتب المشاركون في صناعة الحدث عن دورهم ورأيهم فيه، وهذه كلها ممَّا يُطلق عليه «مادة خام» توضع للبحث والدراسة ومقارنتها مع غيرها ـ تدقيقًا وفحصًا.

تُضاف إلى هذه المصادر: الصحف؛ فهي كما يقولون «تاريخ حي» يُكتب يوميًّا، وهي ـ كما الوثائق والمذكرات والشهادات ـ تعتبر «مادة خام» أمام المؤرخ والباحث، وينطبق عليها الشروط والأحكام نفسها.

إن الصحافة جزء من الحياة السياسية في أي بلد، تتأثر بها وتعبر عنها، لكنها ـ كميزة إضافية ـ تُكتب وقت وقوع الحدث، بغض النظر عن مدى دقتها في نقل الوقائع، سواء أكانت حيادية أم منحازة.

على جانب آخر، فإنها ـ أي الصحافة ـ لم يقتصر دورها ـ أو دور الصحفي ـ على مجرد نقل الخبر أو الحدث، بل تعدَّى ذلك إلى التعليق عليها تأييدًا أو رفضًا، ويتوافق ذلك مع تطور كبير آخر، هو أن الصحافة ـ بعد ظهور الراديو والتليفزيون ـ اهتمت بما وراء الخبر والحدث، وهو ما أضاف ميزة كبيرة لها.

وكان كل ذلك في ذهني وأنا أتصفَّح الأرشيف المتاح لجرائد مصرية وعربية وأختار منه هذه القصص التي كتبت عنها في هذا الكتاب.

وبالطبع ليس كل ما يرِد هنا هو كل ما ظهر أمامي؛ لأن هناك الكثير والكثير، ولكن ما حكم اختياراتي هو ما اعتبرته «الطابع الإخباري» لها، فكل تلك الحكايات والقصص والمعارك قطعًا كانت معروفة ومشهورة في زمانها، لكن ـ مع ظهور قضايا وأحداث أخرى ـ نُسيت أو غابت عن الذاكرة؛ ولذلك فإن كل قصة من تلك القصص تحمل «خبرًا جديدًا» له أهميته «التاريخية» ـ أو على الأقل تنشيطًا للذاكرة، كإطلالة على بعض ما حدث في الماضي القريب كما نشرَتْه وتناولته الصحف والصحفيون وقرأه الناس وقتها.

إن الأرشيف الصحفي مادة خصبة وثرية جدًّا للتعرُّف إلى أحوال المجتمع ـ سياسيًّا وثقافيًّا ـ وبالتأكيد ظهرت وستظهر عشرات أو مئات الكتب تنبش وتقلب فيه وفي خباياه، وهذا الكتاب واحد منها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

ملاحظة:

إن كل ما يرد في الصفحات التالية منشورٌ في الصحف المصرية والعربية، وليس فيه أي مبالغة أو تهويل، وربما من هنا كان الحرص في كل فصل على ذكر يوم النشر واسم الجريدة والكاتب بوضوح، فإذا ما عنَّ لأي مهتم الرجوع إلى المصدر كان ذلك سهلًا ومباشرًا؛ لأنها مصادر علنية ومتاحة للجميع.

وبكل تأكيد، لا بُدَّ من توجيه الشكر إلى العاملين في مكتبة الإسكندرية والقائمين على مشروع أرشيف الصحف المصرية، وكذلك مشروع أرشيف الإنترنت في موقع «Archive.org»؛ حيث كانا خير رفيق في ليالي الحظر الطويلة طوال العام الماضي ٢٠٢٠م.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الأول: من معارك الكبار

١

في عدد ٣ مارس ١٩٧٨م من جريدة الأهرام، كتب الكاتب الكبير توفيق الحكيم مقالًا تحت عنوان «الحياد»، طرح فيه فكرة أن تعلن مصر حيادها على غرار حياد دولة سويسرا، وأن تعزل نفسها عن كل قضايا الإقليم والعالم؛ لما في ذلك ـ كما قال ـ من منافع سياسية واقتصادية. وأعاد تأكيد دعوته/ فكرته في مقال ثانٍ بعنوان «ندوات الحياد»، نشره في عدد يوم ١٣ مارس في «الأهرام» أيضًا.

وبالطبع أثارت هذه الدعوة/ الفكرة كثيرًا من الجدل بين مؤيد ومعارض؛ فمثلًا: أيدها المفكر المعروف د. حسين فوزي (السندباد المصري)، وحاول المفكر والناقد د. لويس عوض أن يمسك بالفكرة من المنتصف ويعيد صياغتها فكريًّا وسياسيًّا واستراتيجيًّا.

لا يخفى على المتابع لتلك الفترة التاريخية في حياة مصر أن تلك الدعوة جاءت بعد شهور قليلة من مبادرة السلام التي قام بها الرئيس السادات وزيارة إسرائيل، بكل ما ترتَّب عليها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واستراتيجية.

ولم تكُن تلك النتائج قد ظهرت وبانت كما عرفناها فيما بعد، لكنَّ مؤشراتها كانت محسوسة؛ ولذلك فإن المعارضين لفكرة توفيق الحكيم هاجموها بقوة شديدة ونددوا بها بكل طاقتهم، كما فعل ـ على سبيل المثال ـ الناقد رجاء النقاش في سلسلة مقالاته في مجلة «المصور»، التي جمعها فيما بعد في كتابه «الانعزاليون في مصر»، وأيضًا كما فعل الكاتب الصحفي الشهير أحمد بهاء الدين بأسلوبه الهادئ والمتزن.

لكن الغريب هو أن هؤلاء المعارضين في كل ما كتبوا لم يوجهوا نقدهم إلى صاحب الفكرة الأصلي، وهو كل من: توفيق الحكيم وحسين فوزي، بل انصبَّ كله إلى الدكتور لويس عوض، مع أنه لم يكُن إلا مجرد شارح ومفسر لفكرة «الحكيم»!

وبعض النظر عن ذلك الموقف الغريب، فإن كاتبًا واحدًا هو من وجَّه كل النقد (وما هو أكثر من النقد) إلى توفيق الحكيم مباشرة ودون لف أو دوران، وهو الدكتور يوسف إدريس.

في عدد يوم الخميس من جريدة الأهرام، ٢٢ أبريل ١٩٧٨م، كتب تحت عنوان «إلى الكبير الحكيم» مقالًا يرد فيه على دعوة ـ كما قال ـ صديقه وأبيه وأخيه

الكبير توفيق الحكيم عن الحياد، لكن من الواضح أن ذلك المقال تأخر «إدريس» في كتابته سنوات؛ فهو يشير إلى كتاب «عودة الوعي» الذي كتبه «الحكيم» بعد وفاة جمال عبد الناصر، وفيه كلام كثير عن فترة حكمه وسياساته، والغريب أن «إدريس» لا يعتبره كتابًا بل «نكتة»؛ فلم يكُن تحليلًا سياسيًّا أو حتى «بورتريه» يكتبه شيخ من شيوخ الكتابة عن زعيم رحل، بل هو مجرد «شيء» لا يرقى إلى أي شيء!

ويوضح الدكتور «إدريس» أن ما بينه وبين «الحكيم» كثير وكثير، ولا يقتصر فقط على الجلسة الأسبوعية التي تضمهما مع آخرين في الدور السادس في «الأهرام»، لكنها علاقة قديمة، مشيرًا إلى أنه اعتاد ألَّا يأخذ آراء «الحكيم» السياسية على محمل الجد طول الوقت؛ فهو ـ أي «الحكيم» ـ كان طول الوقت يسير عكس الاتجاه؛ ففي الثلاثينيات من القرن العشرين كان المصريون يحاولون إقامة حياة سياسية ديمقراطية، فإذا به يخرج عليهم بنظرية المستبد العادل، وأيضًا كانت المرأة المصرية تستعد للخروج من الظل إلى النور فإذا به يجهر بعداوته لها.. وهكذا!

وأما بخصوص ما سمَّاه «الحكيم»: «حيادية مصر»، فإن يوسف إدريس يصفها ـ وصفًا مباشرًا ـ بأنها دعوة خطيرة جدًّا تهدد مستقبل مصر كله؛ ولذلك فإنه لم يتردد أن يقول إنه لو أصر «الحكيم» عليها فإن ذلك سيكون فراقًا أبديًّا بينهما.

في مقدمة المقال، كتب «إدريس» ساخرًا من تلك الدعوة أقصى درجات السخرية، وفي نهايته قال إن ما يكتبه «الحكيم» ليس كتابة بل مجرد علامات طباشير «تقود إلى طريق تعرفه جيدًا، بل أنت واعٍ به تمامًا» (نص كلام «إدريس»).

المثير في هذا المقال/ الخطاب أنه يحمل إشارات غامضة وجَّهها «إدريس» إلى «الحكيم»، منها قوله: «إننا نفهم بعضنا جيدًا»، وإن دعوة الحياد تلك «ليست من بنات أفكار الحكيم»، وأكثر من ذلك هو أنها ـ كما لمَّح ـ «بالونة اختبار» من أجل شيء أو من أجل سياسة معينة (لم تكُن واضحة وقتها).

الأكثر إثارةً في كل ذلك هو أن تنشر جريدة الأهرام هذا المقال على الصفحة الثالثة، وهذا أمر ـ في اعتقادي ـ ليس له علاقة بالحرية أو الديمقراطية أو بمكانة كاتبين كبيرين من كُتَّاب مصر، بقدر ما كان الهدف هو إثارة الجدل حول ذلك الموضوع وإبرازه للرأي العام، وربما كان نوعًا من التهيئة له.

في ذلك الوقت كان نظام «السادات» يواجه تحديات كبيرة، سواء تعنت إسرائيل في المفاوضات معه أو موقف العرب المتحفظ والمنتظر، وكان «السادات» ـ للأسف الشديد ـ يعرف أنه سائر إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل،

وأن مناحم بيجن لن يعطيه شيئًا على الصعيدين الفلسطيني أو السوري، ومن هنا ظهرت دعوة الحياد تلك، واختاروا لها توفيق الحكيم بكل ما يعنيه اسمه ومكانته، وربما كان ذلك ما يقصده يوسف إدريس في تلميحاته!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في جريدة «مايو» ـ الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي (رحم الله الاثنين) ـ وفي عدد يوم ٢ يونيو ١٩٨٦م، بدأ الكاتب الصحفي موسى صبري في نشر سلسلة مقالات تحت عنوان «رسائل إلى الباشا».

و«الباشا» المقصود هو فؤاد سراج الدين، رئيس حزب الوفد الجديد.

كان «الباشا» ـ وكما هو متوقَّع منه ـ يهاجم نظام الحكم الذي أسسته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، لصالح نظام الحكم الذي كان واحدًا من أركانه في سنواته الأخيرة، وكان ذلك هو السبب ـ الظاهريـ الذي دعا موسى صبري إلى كتابة تلك المقالات/ الرسائل.

لكن سبب تلك المقالات الحقيقي ـ كما هو واضح ـ حزبي بحت؛ ففي ذلك الوقت أُجريت الانتخابات التشريعية، وقد هاجمها حزب الوفد وجريدته بكل قوة وعنف، متهمًا الدولة وأجهزتها (خصوصًا وزارة الداخلية، بقيادة الوزير الأشهر زكي بدر) بالقيام بأمور تتنافى مع روح الديمقراطية، وبكل تأكيد فإن موسى صبري لم يكُن يهمه الدفاع عن ثورة يوليو أو جمال عبد الناصر بقدر اهتمامه بالدفاع عن السادات وحسني مبارك.

وعلى ما يبدو، فإن النشر في جريدة «مايو» (الحزبية) لم يحقق الهدف المرجو من تلك الرسائل؛ حيث أعاد صبري ـ ابتداءً من ١ أكتوبر ١٩٨٦م ـ نشرها في جريدة «الأخبار» اليومية، بواقع رسالة كل أسبوع، باختلافات طفيفة عمَّا نُشر من قبل، وأضاف سببًا آخر لكتابتها، ألا وهو مقالات رئيس تحرير جريدة الوفد، مصطفى شردي (وهو في الأصل صحفي بدار أخبار اليوم)، وكانت تلك المقالات هجومًا مباشرًا على نظام حسني مبارك والسادات وعبد الناصر (نظام يوليو كله).

كان سلاح موسى صبري في المقام الأول هو الأرشيف، فلم يكُن يناقش ما كان يقوله فؤاد سراج الدين، بل كان يسرد وقائع ومواقف تاريخية منذ ظهور الباشا على مسرح الحياة السياسية في مصر، وفي الحقيقة فإن كثيرًا ممَّا قاله وكتبه كان موثقًا.

بالطبع لم يرد الباشا، أو جريدته، مباشرةً، على تلك الرسائل، وكانت معظم الردود عامة وكلها عن النظام الأمني الذي يريد ضرب المعارضة وكسرها.

ثم فجأة، وقعت الواقعة..

في عدد ١٢ أكتوبر ١٩٨٦م، كان المانشيت الرئيس لجريدة «الأخبار» عن واقعة القبض على سعيد عبد الخالق، نائب رئيس تحرير الوفد محرر باب

«العصفورة» الشهير، بتهمة الابتزاز والرشوة، وقد استغلها موسى صبري أحسن استغلال؛ حيث أفرد لها ـ بخلاف الصفحة الأولى ـ صفحتين كاملتين داخل العدد.

ومع أنه تمت الإشارة إلى اشتراك «عدد من محرري الجريدة» في تحقيق الواقعة، فإنه من الواضح أن كاتبه هو موسى صبري بنفسه، ومع أنه كان قد أحيل إلى التقاعد وكان بعيدًا عن أي منصب رسمي في مؤسسة أخبار اليوم، فإن نفوذه ـ خاصة في غياب سعيد سنبل، رئيس التحرير، لمرضه ـ كان طاغيًا على الجريدة.

الواقعة كانت تتعلق ـ كما كتب «صبري» ـ بطلب سعيد عبد الخالق رشوة من رجل الأعمال اليمني عبد الرحمن البيضاني، وكان مسؤولًا عن مشروع الصرف الصحي في القاهرة الكبرى، حتى يتوقف عن نشر أخبار سلبية عنه.

الغريب في الأمر هو سرعة النشر وكمية التفاصيل التي نشرتها «الأخبار» عن الواقعة، وهو شيء لا يمكن أن يحدث إلا بموافقة ـ ومساعدة ـ من الجهات الأمنية (قبل تحقيقات النيابة العامة نفسها).

وبالطبع كان لا بُدَّ لجريدة الوفد أن ترد على موسى صبري والاتهامات الموجهة إلى نائب رئيس تحريرها، وهو ما حدث في عدد يوم ١٦ أكتوبر ١٩٨٦م، الذي كان مخصصًا لاسمين محددين: موسى صبري (الشحرور كما وصفته الجريدة بسبب علاقة الصداقة التي جمعت بينه وبين المطربة صباح، المعروفة بلقب الشحرورة) وعبد الرحمن البيضاني.

بحسب ما نشرته جريدة الوفد، فإن الأمور ـ والعلاقات ـ تبدو متشابكة ومعقدة بدرجة مُحيِّرة؛ من ناحية فإن عبد الرحمن البيضاني هو لاجئ سياسي يمني، كان صديقًا لأنور السادات، وكان حلقة الوصل التي نقلت ـ عن طريق رجل أعمال يمني آخر اسمه عبد الغني المطهر ـ أول رسالة من ثوار اليمن إلى جمال عبد الناصر (وكانت بداية مأساة اليمن بالنسبة للجيش المصري).

ومن ناحية أخرى، فإن «البيضاني» ـ الذي كان لفترة ما نائبًا لرئيس اليمن عبد الله السلال ـ قبع لاجئًا في مصر (وكان يتقاضى ٥٠٠ جنيه، بالإضافة إلى فيلا يعيش فيها في المعادي على حساب الدولة المصرية) لكنه في الوقت نفسه أسَّس مكتبًا للاستشارات الهندسية (وهو الذي لم يحصل على أي شهادة جامعية) وتوسَّع نفوذه حتى إنه كان مسؤولًا عن مشروع الصرف الصحي في القاهرة الكبرى (بتمويل بريطاني ـ أمريكي)، وكان يستميل كبار الشخصيات في مصر بالمرتبات الضخمة التي كان يمنحها لأبنائهم وأقاربهم، ومن بينهم: السيد فهمي، وزير الداخلية الأسبق، وأيضًا ابن الكاتب الصحفي الكبير موسى صبري!

وهكذا استمر القصف المتبادل بين موسى صبري و«الوفد»، ثم فجأة خمدت المعركة وانتهت إلى لا شيء، وكأنها كما يقول أهلنا مجرد «زعابيب أمشير»، أخذت وقتها ومضت من دون أي تأثير!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

واحدة من المعارك الطريفة في ثمانينيات القرن الماضي كانت معركة الدكتور يوسف إدريس والدكتور أحمد شفيق.

يوسف إدريس غني عن التعريف، وأظن ـ كذلك ـ أحمد شفيق، الطبيب والعالم المشهور.

ملخص القصة هو أن بعضًا من الصحف والمجلات المصرية نقلت عنه أنه مرشح لنيل جائزة نوبل في الطب (عام ١٩٨٨م)، وذلك عن اكتشافاته العلمية والطبية في مجال مكافحة الأمراض المستعصية، مثل السرطان والإيدز.

بل إنه ـ كما أعلن ـ توصل بعد تجارب أجراها في زائير إلى دواء يقضي على الإيدز، وأن نسبة نجاحه وصلت إلى ٩٠٪.

بالتأكيد فإن أخبارًا مثل تلك لفتت الأنظار بشدة إلى أحمد شفيق، بل إن أمنية الكاتب الكبير الراحل نجيب محفوظ، لعام ١٩٨٨م، كانت الدعاء للدكتور شفيق بالنجاح في علاجه المرض اللعين.

ولأن يوسف إدريس ليس فقط أديبًا وكاتبًا بارعًا، بل هو في الأصل طبيب، فإن موضوع الدكتور أحمد شفيق لفت انتباهه، وهكذا كتب مقالًا في «الأهرام»، نُشر في عدد يوم ١١ يناير ١٩٨٨م، بعنوان: ظاهرة أحمد شفيق، فنَّد فيه كل ادعاءات الدكتور (المخترع).

وبالطبع، فإن الدكتور أحمد شفيق كتب ردًّا على ما جاء في مقال «إدريس»، ونُشر فعلًا في جريدة «الأهرام»، يوم ٢٥ يناير، وعلى صفحة كاملة.. وعلى الرغم من عبارات السب والقذف الواردة في الرد فإن يوسف إدريس ـ على غير العادة ـ لم يرفع دعوى أمام المحاكم (كما فعلها مع د. عبد الحميد رضوان، وزير الثقافة الأسبق عام ١٩٤٨م، وكانت معركة شهيرة جدًّا).

بحسب ما كتبه، فإن الدكتور شفيق اعتبر كل ما كتبه «إدريس» نوعًا من «الجهل» و«الغيرة» وعدم الاعتراف بدور ومجهود عالِم مصري وعربي (ومسلم)، لكنه في الوقت نفسه لم يستطِع تقديم أي رد «علمي» موثق على ما أثاره يوسف إدريس من توصله إلى علاج لمرض الإيدز، وهو الذي سماه MM1، أو مسألة ترشيحه لجائزة نوبل في الطب، التي رشحته لها جمعية طبية في أمريكا يترأسها الدكتور شفيق نفسه.

المثير في الأمر أن ما كتبه يوسف إدريس في الثمانينيات كان نبوءة لادعاءات الدكتور شفيق، تحققت بعد ذلك بسنوات، عندما حصل على جائزة نوبل في «الحماقة»، وهي جائزة شهيرة تُمنح لمن يقدم بحثًا لا أهمية له ولا يستفاد

منه، وقد كان الدكتور شفيق قد قدم بحثًا ـ عام ١٩٩٣م ـ عن تأثير «البوليستر» على الحياة الجنسية للفئران!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٤

كتب الشاعر «نزار قباني» قصيدته الشهيرة «المهرولون» ونشرها في جريدة الحياة اللندنية في عدد يوم ٢ أكتوبر ١٩٩٥م.

وفي عدد يوم ٥ أكتوبر، في الصحيفة نفسها، نُشر تقرير من مراسلها في القاهرة د. وحيد عبد المجيد يعرض رأي «نجيب محفوظ» في القصيدة تحت عنوان «قصيدة قوية وموقف ضعيف»؛ حيث قال محفوظ إن القصيدة أعجبته جدًّا لكنها لا تطرح بديلًا لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، خصوصًا مع استبعاد الجميع بديل الحرب؛ ولذلك فليس من المعقول أن «نوقف السلام ونقعد ساكتين» ـ نص كلام محفوظ.

وبحسب ما جاء في التقرير فإن «محفوظ» أعاد التذكير بموقفه ـ المؤيد ـ لمبادرة الرئيس السادات للسلام وأشاد بها، مكررًا عدم تفهمه موقف الفلسطينيين منها ورفضهم إياها.

هذا الموقف ليس جديدًا ـ بالطبع ـ على نجيب محفوظ؛ حيث كرره أكثر من مرة منذ نهاية السبعينيات.

ولم يفوّت «نزار قباني» ذلك التعليق بسلام؛ ففي عدد يوم ١٣ أكتوبر (جريدة الحياة أيضًا)، كتب تحت مقالة بعنوان «الشاعر يصنع القصيدة ولا يصنع القرار»، وفيها وصف «محفوظ» بـ«السذاجة الشعرية» حيث خلط بين الشاعر والسياسي، وأيضًا بين الرواية والقصيدة، ففي رأيه «الرواية جلسة هادئة على مقهى الفيشاوي، أما القصيدة فهي عملية انتحارية»، وأكثر من ذلك كتب يقول لو أن الرئيس السادات سمع ـ أو قرأ ـ قصيدة «أمل دنقل» الشهيرة «لا تصالح» لما دخلنا النفق المظلم الذي نتخبط فيه الآن.

وبالطبع لم يرد نجيب محفوظ على ما كتبه نزار قباني.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٥

من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٨٦م، نشر الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين فصول كتابه «محاوراتي مع السادات» في مجلة «المصور» المصرية وجرائد عربية أخرى.

جاءت تلك الفصول بعد ٥ سنوات من رحيل «السادات»، وفيها عرض «بهاء» ـ بأسلوبه الهادئ ـ تفاصيل لقاءات ومناقشات كثيرة جمعته مع الرئيس الراحل، وأغلبها كان بعد توليه منصب الرئاسة، وكلها ـ اللقاءات والمناقشات ـ مهمة وخطيرة باعتبار التحولات الكبرى التي عاشتها مصر في تلك الفترة من تاريخها.

لكن أضعف ما في تلك الفصول هو أن الكاتب الكبير ـ باعترافهـ كتب ما كتب اعتمادًا على ذاكرته فقط، وهذا بالطبع اعتراف يُضعف من مصداقيته و«حياديته» لدى القارئ العادي، خاصَّةً إذا كان للكاتب موقف معارض ـ كما كان موقف «بهاء» من «السادات»ـ من سياسات الرئيس الذي يكتب عنه.

وبالطبع فإن كثيرين ـ من الكتاب والصحفيين ـ الذين كانوا يؤيدون «السادات» لم يقبلوا الصورة التي عرضها بهاء له، وكتب كثيرون قطعًا يهاجمون الكتاب والكاتب، لكن يمكن القول: إنه كان هجومًا ناقصًا، أو غير كافٍ؛ لأن «بهاء» سجَّل على نفسه ـ واعترف ـ نقطة ضعف كتابه.

من هنا، فإن الكاتب الكبير الراحل موسى صبري تصوَّر ـ مع الحلقة الخامسة والعشرين من الكتاب ـ أن الفرصة جاءته ليضرب الكتاب ومصداقية كاتبه في مقتل، وذلك عندما ذكر «بهاء» اسمه في واحدة من مرات خلافه مع «السادات».

ملخص ما كتبه «بهاء» هو أنه ـ بعد «كامب ديفيد» ـ قطع كل صلاته واتصالاته مع الرئيس ورفض أن يقابله، على الرغم من أن «السادات» ظل يحاول، وفي واحدة من تلك المحاولات أرسل إليه موسى صبري كي يقنعه بلقائه، وهو ما فعله «صبري» بالفعل، على الرغم من أن «بهاء» حاول التهرُّب منه بحجة مرضه وتعرُّضه لنزلة برد شديدة.

وبحسب الأستاذ بهاء، فإنه كان ـ بغض النظر عن «كامب ديفيد» وقصتها ـ غاضبًا من الرئيس «السادات» لأنه في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المصرية هاجم بعض الصحفيين والكتاب الذين يكتبون وينشرون في جرائد عربية ويهاجمون مصر ونظامها، وكان أن طلب «بهاء» ـ ساخرًا ـ من موسى صبري أن يعامله ـ ويعامل الكتاب والصحفيين الذين يكتبون في صحف عربية

ـ كما تُعامَل المطربة شريفة فاضل، التي كانت تغني أسبوعًا في مصر وأسبوعًا في لندن.

في عدد يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٦م من جريدة الأخبار، وعلى الصفحة الأولى، كتب موسى صبري مقالًا تحت عنوان: لعن الله الإنفلوانزا يا أحمد بهاء الدين، يروي فيه تلك القصة من خلال وجهة نظره، وهي أنه زار «بهاء» بوصفه صديقًا بعد عودته من إجازة في الكويت، حيث يعمل رئيسًا لتحرير مجلة العربي، وليس مبعوثًا من الرئيس، وأن «بهاء» تحدث معه عن رغبته في لقاء «السادات» وليس العكس، بعد أن انقطعت بينهما الصلة عقب مقال نشره في «الأهرام» عن وزارة الثقافة التي كانت قد أُلغيت في وزارة مصطفى خليل، وهو ما لم يُعجِب الرئيس، بسبب أنه ـ أي «بهاء»ـ تجاهل معاهدة كامب ديفيد وكتب ـ في رأي «السادات» ـ عن موضوع هامشي.

واستطرد «صبري» يحكي أنه على الرغم من كل شيء فاتح «السادات» في رغبة بهاء، لكنه رفض رفضًا قاطعًا؛ لأن «بهاء» في نظره كاتب «يمسك العصا من المنتصف» وأن رغبته في لقائه ليست سوى وسيلة لرفع مكانته في الكويت، وهي لعبة لم تعد تنطلي عليه ـ على «السادات».

في نهاية مقاله كتب ـ وأكَّد ـ موسى صبري أنه لا يكتب من الذاكرة (كما يكتب بهاء) وإنما نقلًا عن مذكرات له كتبها حينها، وأشار إلى أن «بهاء» أخبره صراحةً أنه ذهب إلى الكويت من أجل تأمين مستقبل أولاده المالي، وليس لعدم اقتناعه أو حماسه لسياسات «السادات» أو التضييق عليه وعلى ما يكتبه، مع أنه كان معروفًا أن الرئيس منعه من الكتابة في «الأهرام» عقب مقالته الشهيرة عن إلغاء وزارة الثقافة.

بعد أربعة أيام، في ٢٢ ديسمبر، نشرت «الأخبار» ردًّا من أحمد بهاء الدين على مقال موسى صبري، وفيه أكَّد تمسكه بكل كلمة كتبها في كتابه، وأنه وإن كان يكتب من الذاكرة فإنه لا يخط حرفًا إلا إذا كان متيقنًا منه.

أشار «بهاء» إلى أنه قطعًا كان متأكدًا من أن كتابه سوف يثير كثيرًا من الجدل، خاصَّةً لدى أولئك الذين تحمسوا ووقفوا مع سياسات «السادات»، وتوقع ردودًا ـ عنيفة في أغلب الأحيان ـ عليه، لكنه لم يتوقع أبدًا أن قصة تلك اللقاء سوف تثير موسى صبري لدرجة أن يكتب عنها مقالًا طويلًا؛ فهي في رأيه قصة هامشية لا تستحق.

تمسك «بهاء» بروايته مقابل رواية موسى صبري، وطالب «صبري» بعرض مذكراته التي قال إنه كتبها عن اللقاء على أي صديق أو زميل مشترك، وسوف يقبل حكمه، مع أنه ـ أي «بهاء» ـ غير مقتنع بوجودها؛ ببساطة لأن موسى صبري كتب عن جزء من اللقاء (من واقع مذكراته كما قال) وكتب أنه

لا يتذكر شيئًا آخر من وقائعه، وكان «بهاء» قد كتب يقول إنه ـ في الجلسة نفسها ـ طلب من «صبري» أن ينقل رجاءه لـ«السادات» أن يعامله كـ«شريفة فاضل» التي كانت تغنِّي أسبوعًا في مصر وأسبوعًا في لندن؛ حيث كان «السادات» قبلها بأيام قد هاجم الكتاب الذين يكتبون في صحف عربية (و«بهاء» واحد منهم).

في العدد نفسه، كتب موسى صبري ردًّا على رد أحمد بهاء الدين، وتغافل تمامًا عن قصة مذكراته تلك، ووجَّه كل نقده إلى ما سمَّاه «النبرة الاستعلائية» التي يكتب بها «بهاء» عن علاقته بـ«السادات»؛ حيث صوَّره ـ كما قال ـ أنه كان «تلميذًا» يلجأ إلى أستاذه أحمد بهاء الدين في كل مرة يخطئ فيها أو يواجه ما لا طاقة له به.

وهي نقطة كان «بهاء» قد أشار إليها، ليس طبعًا بالمعنى الذي كتبه «صبري»، وإنما لأنه كان موضع ثقة من جانب «السادات» باعتداله السياسي وخبرته في أحكامه على الحوادث والبشر، واستشهد «بهاء» بسفيرين خدما في الكويت؛ حيث كانا هما من ينقلان إليه رغبة الرئيس في لقائه بين الحين والآخر.

وكانت تلك آخر معركة ـ على الورق ـ بين أحمد بهاء الدين وموسى صبري.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٦

وجدت كتابًا صغيرًا للكاتب الصحفي الراحل سليمان الحكيم بعنوان «لويس عوض.. ذلك الفرعوني»، يناقش فيه ما طرحه الكاتب والمفكِّر الراحل من أفكار عن «القومية العربية» و«القومية المصرية» كما طرحها في مقالاته الثلاث الشهيرة: «أساطير سياسية» و«معاتبات قومية» و«معنى القومية» التي نشرها في جريدة الأهرام ٧ و٢٠ أبريل و١١ مايو ١٩٧٨م.

هذه المقالات أحدثت ضجة كبيرة في مصر، وتصدَّى لنقدها وتفنيد ما جاء فيها كبار الكتاب النقاد، منهم: رجاء النقاش وأحمد بهاء الدين وغيرهما.

والحقيقة أنني على كثرة ما بحثت عن أصداء تلك المعركة الفكرية فإنه لم يظهر لي كتاب سليمان الحكيم إلَّا بالصدفة.

وعلى كل حال، قرأت الكتاب وفيه مجهود بذله صاحبه لمناقشة د. عوض في أفكاره وأطروحاته، ومن بين ما فعله «الحكيم»: العودة إلى بعض ما كتبه «عوض» قديمًا، ومن بينها ـ بالطبع ـ مقالاته في جريدة الأهرام وقت أن كان مشرفًا على القسم الأدبي ومستشارًا ثقافيًّا لها، وأيضًا (وهذه نقطة مهمة) وقت رئاسة تحرير محمد حسنين هيكل.

من بين تلك المقالات مقال نشره لويس عوض في ٢٦ يناير ١٩٧٣م بعنوان «حوار الشاطئين»، وفيه يناقش بحثًا قدمه الدكتور مجدي وهبة ـ أستاذ الأدب الإنجليزي والمثقف المعروف ـ عن «الشخصية المصرية» لمؤتمر عُقد في إيطاليا عن لقاء ثقافات الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

الغريب أن سليمان الحكيم، الذي بيَّن أن لويس عوض يدافع عن «خصوصية الشخصية المصرية»، على عكس ما فعله في مقالاته عام ١٩٧٨م، يورد عنوان ذلك المقال خطأً؛ حيث كتبه «حوار الشياطين»، وكنت أحسب أنها غلطة مطبعية، إلا أنه كرره أكثر من مرة!

وعدت لقراءة مقال لويس عوض، لعلِّي أجد ما يمكن أن أستدل به على حكاية «الشياطين» تلك، فلم أعثر على شيء، بل إن كلمة «شياطين» أو «شيطان» لم ترِد فيه على الإطلاق.

قد يظن البعضُ أن ذلك أمر تافه، بالنظر إلى ما يعرضه «الحكيم» من تناقضات فكرية بين ما قاله لويس عوض في أكثر من مناسبة، وهذا غير صحيح؛ لأن «الحكيم» ـ بناءً على عنوان المقال كما يفهمه وهو «حوار الشياطين» ـ يستنبط من ثنايا المقال أن «عوض» يصف أفكار مجدي وهبة بأنها تدخله في عِداد «الشياطين التي تستحق الرجم».. وهو ما لم يحدث؛ فالرجل ناقش البحث باحترام وعرض رأيه وانتهى الأمر دون شياطين أو جن

أو رجم، وهذا طبعًا دون إغفال تسجيل أنه فعلًا ـ أي: لويس عوض ـ ناقض نفسه بنفسه فيما بعد، لكن ذلك موضوع آخر.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٧

في عام ١٩٦٣م، تعرَّض المطرب الشاب عبد الحليم حافظ لواحدة من أزماته المرضية الشديدة، وقيل إن الفنان عمر الشريف هو المسؤول عن تلك الأزمة؛ لأنه اصطحبه لسهرة طويلة غير بريئة، وقتها كتب الكاتب الصحفي الكبير محمد التابعي مقالًا هاجم فيه عمر الشريف لتهوره واستهتاره وعدم مراعاة صحة صديقه، لكن عبد الحليم حافظ ـ بعد تعافيه ـ كتب خطابًا لـ«التابعي» يبرِّئ فيه صديقه ممَّا حدث.

قبل تلك القصة، كتب الأستاذ التابعي مقالًا شهيرًا بعنوان: الدجاجة التي تبيض ذهبًا.. والمقصود هو عبد الحليم حافظ وعلاقته بأسرته، التي تستغله لجني المال دون مراعاة لحالته الصحية.

بالطبع لم تكُن تربط «التابعي» وعبد الحليم علاقة صداقة قوية؛ فهما من أجيال وأذواق مختلفة، لكن كما هو واضح كان الكاتب الكبير يحرص على صحة الفنان الشاب ويقف بجانبه ويدعمه.

لذلك قد يبدو مستغربًا لأقصى حد إذا عرفنا أن الأستاذ محمد التابعي شنَّ حملة شعواء على عبد الحليم حافظ وصفه فيها بـ«التافه» و«المغرور»!

حدث ذلك في يناير سنة ١٩٦٦م، والبداية في عدد يوم ٨ من جريدة أخبار اليوم؛ حيث كتب الأستاذ التابعي فقرة في مقاله الأسبوعي تحت عنوان: شفاه الله.. وفيها يتحدَّث ـ دون ذكر أسماء ـ عن ذلك المطرب المشهور في أوساط المراهقين والمراهقات، والمعروف بكثرة أمراضه، لكن ـ كما يقول «التابعي» ـ مرضه الأخطر هو «الغرور»، بعد «أن أقبلت عليه الدنيا وأصبح له رصيد كبير في البنوك وامتلك شقة كبيرة أثَّثها بعشرات الألوف من الجنيهات»، ذلك الأثاث الذي ثارت حوله شبهات كثيرة عن طريقة استيراده، وكان سببًا في استبعاده من حفلات ثورة يوليو في صيف عام ١٩٦٥م، ومع أن الصحافة والصحفيين دافعوا عنه في تلك القضية فإنه هاجمهم بما لا يليق.

إشارة «التابعي» تبدو غامضة بعض الشيء؛ حيث لم يحدد مَن هو المطرب المعروف وماذا قال حتى يهاجمه هكذا، وهو الأمر الذي أوضحه الكاتب الصحفي الكبير موسى صبري في يومياته بجريدة الأخبار، عدد يوم ١٢ يناير، وكتب تحت عنوان «اللفظ.. سعد» أن الأستاذ التابعي كتب يهاجم عبد الحليم حافظ دون أن يذكر اسمه بسبب ما قاله عن الصحافة والصحفيين في برنامج «على الناصية»، وهذا التجاهل من «التابعي» دليل على أن ما قاله المطرب الشاب تزيُّد ليس له داعٍ أبدًا، خصوصًا أنهم نشروا له كل بياناته حول موضوع

التهريب بكل أمانة، وأضاف «صبري» بالنص: «لو غنَّى عبد الحليم كما يتكلم لما استمع إليه أحد»!

ـ ملاحظة: لم أستطِع التوصُّل إلى نص ما قاله عبد الحليم حافظ في البرنامج الشهير.

عند هذا الحد، كان يمكن أن ينتهي الموضوع ويُنسى، لكن على ما يبدو أن ما كتبه الأستاذ التابعي بحق عبد الحليم استفز الأخير فقرر أن يرد بقوَّة، وهو ما حدث عندما أدلى بتصريحات لإحدى المجلات اللبنانية (لا يشير أحد إلى اسمها)، حيث قال: «إن التابعي من جيل غربت شمسه، وأنا لا أحب هذا الجيل»!

وكان بالطبع لزامًا على «التابعي» أن يرد، وقد جاء رده قاسيًا إلى أقصى حد؛ فكتب في عدد يوم ١٥ يناير في جريدة أخبار اليوم تحت عنوان «رحم الله امرأً عرف قدر نفسه» أنه في زمن آخر كان يهتم بالرد على عمالقة الأدب والفن والصحافة، أمثال عبد القادر حمزة وعباس محمود العقاد وكامل الشناوي ومحمد عبد الوهاب، أما أن يرد على ذلك «التافه الذي جاء من عرض الطريق»، «هذا الناكر للجميل»، «المحدث النعمة»، «المريض بداء الغرور».. فإنه لن يفعل!

وأضاف «التابعي» أن أحد الأصدقاء المشتركين نقل له ـ على لسان عبد الحليم ـ أن المجلة اللبنانية حرَّفت تصريحاته وأنها أجرت على لسانه ما لم يقُله، فطلب «التابعي» من ذلك الصديق أنه سيعتبر الموضوع منتهيًا لو أرسل له المطرب المغرور خطابًا ينشره في مقال له ينفي فيه كل ما نُقل عنه.

وفي فقرة أخرى، نقل الأستاذ التابعي مشهدًا وقع بين ذلك المطرب وبين «معجزة الغناء، المطربة العظيمة» (أم كلثوم بالطبع)؛ حيث تقابلا في حفلة من حفلاتها وخلال الاستراحة دخل عليها ليحييها فمدت له أطراف أصابعها، فسألها: هو انتي لسَّه زعلانة مني؟ فردت عليه: هو فيه حد يزعل من أمثالك؟

وكان المطرب المغرور ـ كما يقول «التابعي» ويؤكد ـ قد وصف «معجزة الغناء» (ومعها عملاق الموسيقى محمد عبد الوهاب) أنهما أمسيا من الغاربين الذين غربت شمسهم.

وعلى ما يبدو، فإن عبد الحليم حافظ رفض كتابة ذلك الخطاب/ الاعتذار، فما كان من «التابعي» إلا أن نشر عدة رسائل لقراء يهاجمون فيها عبد الحليم حافظ مباشرةً وبالاسم.

في يومياته بجريدة الأخبار، عدد ٢٥ يناير، كتب التابعي تحت عنوان «حول صاحبنا إياه»، يقول إنه قرر تجاهل الموضوع تمامًا استجابةً لرغبة «صديق

عزيز»، لكن كثيرًا من القراء ألحوا في التعليق على الموضوع واعتبروا هذا من حقهم كقراء ومتابعين له وهو لا يملك إلا أن يستجيب، وبالفعل نشر ثلاث رسائل، أولاها من قارئ يُدعى حسن علي حسين، مدرس لغة إنجليزية بالجيزة، يقول فيها إن الصحافة مسؤولة عن إصابة ذلك المطرب بالغرور، حيث تنشر كل أخباره ـ المهم منها وغير المهم ـ باهتمام كبير وتبرزها بشكل لا ضرورة له، وهو الأمر الذي جعله يتوهم أنه أصبح ينافس «الكبار».

والرسالة الثانية كانت من «أشهر قارئ صحف في مصر، الأستاذ عيسى متولي، أمين مكتبة بنك مصر»، وكان تعليقه ببيت شعر قديم:

لا يضير البحر أمسى زاخرا

إن رمى فيه غلام بحجر

أما الرسالة الثالثة فكانت من الأستاذ محمد مصطفى غنيم، رئيس قسم الشؤون الخارجية بأخبار اليوم، وفيها يقول: إن هيئة الإذاعة البريطانية أرادت قبل عامين إعداد برنامج عن الغناء في مصر، واستعانت بالملحق الصحفي بسفارتنا هناك، الدكتور محمد أنيس (لا أعلم إن كان هو نفسه أستاذ التاريخ المعروف أم لا)، وبالطبع وقع اختيارهم على الموسيقار محمد عبد الوهاب ليظهر في البرنامج، باعتباره أهم فنان وقتها، لكن ـ وكما يقول الأستاذ «غنيم» ـ عبد الحليم حافظ عندما علم بذلك، وكان موجودًا في لندن للعلاج، ثار على الدكتور أنيس، فكيف يقول إن عبد الوهاب هو أهم فنان في مصر؟! وهدده بالويل والثبور، بل ووجه له ألفاظًا نابية!

على هامش تلك المعركة ـ التي لا نعلم كيف انتهت ـ زجَّ الأستاذ محمد التابعي اسم عمر الشريف فيها، ولكن بطريقة غير تلك التي فعلها عندما هاجمه قبل ذلك عام ١٩٦٣م؛ ففي تلك الأيام كان اسم «الشريف» يحلِّق في السماء بسبب دوره في فيلم «دكتور زيفاجو» الناجح، وفي عدد يوم ١٨ يناير من جريدة الأخبار كتب الأستاذ التابعي في يومياته تحت عنوان لافت: عمر الشريف وتواضعه، يشيد به وبفيلمه متوقعًا له نجاحًا كبيرًا في السينما العالمية، وفي آخر فقرة يقول إن السبب الرئيس في نجاحه هو تواضعه وأدبه؛ فهو لم يقُل يومًا إنه «فوق النقد.. أو فوق القوانين.. أو فوق الصحافة والصحفيين».

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الثاني: توفيق الحكيم

١

تداول رُوَّاد مواقع التواصل الاجتماعي منذ فترة صورة نادرة للكاتب والمفكر الكبير الراحل توفيق الحكيم والفنان المصري العالمي عمر الشريف وهما يطالعان، بتركيز، خبرًا في صفحة من صفحات جريدة الأهرام، وتساءل كثيرون عن مناسبة هذه الصورة، وعن طبيعة الخبر الذي كانا يطالعانه.

التُقطت تلك الصورة ـ وصور غيرها ـ عندما زار عمر الشريف توفيق الحكيم يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦م، في مكتبه بالدور السادس في جريدة الأهرام.

ولذلك اللقاء قصة يحكيها الكاتب الصحفي عباس لبيب؛ ففي صباح أحد الأيام، ذهب إلى مكتب «الحكيم» لتحيته كالمعتاد، وفي حوار قصير ذكر «الحكيم» أنه شاهد حوارًا لعمر الشريف في برنامج أوتوجراف (الذي كان يقدمه طارق حبيب)، وفيه اشتكى «الشريف» أنه يعاني الوحدة.

كان «الحكيم» يحكي وهو مندهش؛ فكيف لفنان عالمي مثل «الشريف» يمتلك ـ في رأيه ـ المال والشهرة أن يشعر بالوحدة؟!

عند هذه النقطة طرأت الفكرة في عقل عباس لبيب، لماذا لا يجمع بين عملاق الأدب والفكر وبين الفنان العالمي؟ وبالفعل عرض الفكرة على «الحكيم» الذي وافق على الفور، بل اختار كتابه الشهير «حمار الحكيم» وكتب إهداءً خاصًّا منه لعمر الشريف على غلافه، وأما لماذا هذا الكتاب تحديدًا؟ فلأن «الحكيم» ـ كما قال ـ عرف أن «الشريف» يهوى تربية الخيول، وهو ـ أي «الحكيم» ـ يعتبر نفسه «مربي حمير»!

على الفور، اتصل عباس لبيب بعمر الشريف وعرض عليه فكرة اللقاء ووافق بالطبع، وفي صباح اليوم المحدد ـ ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦م ـ كان «الشريف» في مكتب «الحكيم» لحوار امتد ثلاث ساعات.

الحوار نُشِر في عدد جريدة الأهرام يوم ٢ يناير ١٩٧٧م على صفحة كاملة، وقد تبادل الاثنان ـ «الحكيم» و«الشريف» ـ الأسئلة والأجوبة، وقد شملت عدة موضوعات، منها بدايات كلٍّ منهما في مجاله، وكيف واجه أسرته من أجل تحقيق حلمه، وأيضًا «وحدة الفنان وحريته» وذكريات «الحكيم» في باريس وقصص الحب التي عاشها هناك، وأحب الأدوار التي قدمها «الشريف» في السينما العالمية (وهي بالطبع دوراه في فيلمي لورانس العرب ودكتور زيفاجو) وعن ترشحه ـ وحلمه ـ لجائزة الأوسكار، وغيابه عن مصر طيلة ١٢ عامًا وتأثير الفن في حياته العائلية، خاصَّةً مع شعوره أنه «ضيَّع

عشر سنوات من عمره» وواجه ـ كما قال ـ متاعب ومشكلات كثيرة في أمريكا وأوروبا بعد حرب عام ١٩٦٧م، والتهديد الدائم بفسخ عقوده لأنه «عربي ومصري».

من ناحية أخرى، يكشف «الحكيم» لعمر الشريف عن أنه كاد يصبح ممثلًا في هوليوود، وأنه أرسل صورته إلى شركة فوكس العالمية، وأنهم ردوا عليه وطلبوا حضوره ـ على نفقته ـ إلى أمريكا لإجراء اختبار كاميرا، وفي سبيل ذلك ـ كما يحكي «الحكيم» ـ أخذ يكتب مسرحيات لـ«جوقة عكاشة»، على أمل أن يستطيع من خلال العائد المالي السفر لأمريكا، لكنه ظل يكتب لمدة عام كامل ولم يكُن يقبض شيئًا حتى تلاشى حلم السفر والتمثيل.

للأسف الشديد، كان ذلك هو اللقاء الوحيد الذي جمع بين توفيق الحكيم وعمر الشريف ولم يتكرر أبدًا حتى وفاة «الحكيم» عام ١٩٨٧م.

يتبقى سؤال هو: ما الخبر الذي كانا يطالعانه في الصورة الشهيرة بتركيز كبير؟ والإجابة عن ذلك تكاد تكون مستحيلة، لكن بالرجوع إلى ذلك العدد من جريدة الأهرام، وهو عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦م، نجد أنه كان هناك خبر عن منح عمر الشريف عضوية شرفية في النادي الأهلي.. وربما كان ذلك الخبر هو ما كان «الحكيم» يقرؤه ويشير إلى عمر الشريف عليه، أو العكس!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في عدد الجمعة، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠م، من جريدة الأهرام، كتب توفيق الحكيم «شيئًا» بعنوان «قضية القرن الحادي والعشرين»، والوصف هنا ليس تقليلًا من شأن ما كتبه «الحكيم»، لكنه عجز عن توصيفه، فهذا الموضوع يصعب تصنيفه مقالًا أو مسرحية أو قصة قصيرة!

الموضوع ـ الذي نُشر على ٣ صفحات من الجريدة وأعاد «الحكيم» نشره في كتابه «ثورة الشباب» ـ تدور أحداثه عن لقاء بين الكاتب وصحفي أمريكي يبحث عن أسباب كراهية العالم بلده، ويعطيه الكاتب (الحكيم/ الراوي) تحليلًا مختصرًا وفق ما يعتقد لذلك.

لكن ذلك الصحفي لا يكتفي بما سمعه فيطلب من الكاتب أن يسافر معه إلى أمريكا ليرى على الطبيعة المجتمع والثقافة الأمريكيين، وبعدها يستطيع الحكم عليهما، وبعد تردد لم يطُل يذهبان إلى نيويورك، وهناك تكون في انتظارهما ما سمَّاه العنوان: قضية القرن الحادي والعشرين؛ حيث يُحاكَم ٤ شباب بتهمة محاولة تخريب ممتلكات عامة، وكان هؤلاء الشباب يحاولون ـ فيما بدا ـ تفجير تمثال الحرية الشهير!

يُصر الكاتب/ الراوي على حضور المحاكمة بصحبة الصحفي، التي تلهيه عن كل ما في نيويورك، فتنحصر أيامه فيها بين الفندق الذي ينزل فيه وقاعة المحكمة.

نحن أمام قضية اتُّهم فيها ٤ شباب بعد القبض عليهم في زورق قبيل تفجير تمثال الحرية، لكن ـ كما نفهم من سير الأحداث ـ ذلك لم يكُن هدف هؤلاء الشباب، ولم يكُن في نيتهم أبدًا القيام بأي عمل تخريبي، وإنما كان الهدف هو الوصول إلى قاعة المحكمة لكي يقوموا بعرض قضيتهم أمام جمهور كبير.

تشد القضية الكاتب/ الراوي ويتابعها باهتمام شديد، خاصَّةً عندما يدلي اثنان من المتهمين (شاب وفتاة) بأقوالهما، ومن خلال أجوبتهما عن أسئلة الادعاء تتاح لهما الفرصة كي يشرحا ويوضحا أفكارهما، وهي في مجملها ليست بعيدة عن ثورة الشباب في العالم في الستينيات وبداية السبعينيات، وهي ـ كما جاء في عنوان «الحكيم»ـ قضية القرن الحادي والعشرين.

لا نعرف ـ للأسف ـ مصير أولئك الشباب؛ حيث اكتفى الكاتب/ الراوي بعرض أقوالهم وأفكارهم وعاد ـ كما قال ـ إلى مصر دون أن ينتظر سماع الحكم في قضيتهم، فالحكم ـ أيًّا ما كانـ لن يغير أو يقلل من أهمية مواقف هؤلاء الشباب وأفكارهم.

بالطبع فإنه في ذلك الوقت كانت بضع سنوات قد مرَّت على ما اعتُبر أكبر حركة تمرد شبابية في عصرنا الحديث، وهو تمرُّد قاده الشباب على كل شيء ومن أجل تغيير كل شيء.. والسؤال بعد كل تلك السنوات: هل حقق ذلك التمرد/ الثورة أهدافه؟

الإجابة عن هذا السؤال نجدها في الفيلم الأشهر «فورست جامب»، الذي عُرض لأول مرة عام ١٩٩٤م، بطولة توم هانكس، الذي حصل على عدة جوائز أوسكار وأصبح من أيقونات السينما العالمية.

الفيلم يقول بوضوح إن ذلك التمرد وتلك الثورة فشلا، ومثال ذلك «جيني» حبيبة «فورست» التي شاركت فيه وعاشته من أوله إلى آخره، لكنها في النهاية لم تحصل على ما أرادته إلا مع ذلك الشاب نصف الذكي الذي بالتأكيد لم تكُن تحبه بقدر ما كانت تعطف عليه، وهكذا قضت معه أيامًا هادئة بعد سنوات طويلة من «الثورة» ثم ماتت بالإيدز (مرض العصر)، والذي نفهمه أنها أصيبت به في أثناء حياتها العابثة!

من البداية ـ وكما كان واضحًا ـ فإن نهاية «جيني» كانت متوقَّعة في ظل وجودها مع أب سِكِّير غير مؤتمن على طفلته، وهو ما دفعها إلى الهرب بعيدًا حتى تجد جزءًا من الأمان النفسي والروحي الذي تفتقده، على العكس من «فورست»، الذي ـ على الرغم من إعاقتهـ وجد أُمًّا لا تعترف بتلك الإعاقة وتقف معه وتدفعه إلى النجاح دائمًا.

لكن هل هذه هي كل القصة؟

إن «جيني»، المهزومة المريضة، هي خير مثال على أن تمرد الشباب وثورتهم لم ينجحا ولم يحققا شيئًا، في حين أن التعامل مع الواقع والتكيُّف معه ـ كما في حالة «فورست» ـ هو الحل الأمثل للنجاح.

بالطبع إن كثيرين ممَّن شاهدوا الفيلم اعتبروا أنه قصة نجاح وتفوق لشاب شبه معاق عقليًّا، وهو بالتأكيد هدف مَن أنتجوه وقدَّموه، وهذا في جانب كبير منه حقيقي، لكن لا ننسى أن كل ذلك النجاح تم في ظل رعاية «المؤسسة» والنظام؛ فـ«فورست» كان مطيعًا للغاية لكل شيء، ولم يحدث أبدًا أن تمرَّد، اللهم إلا تلك المرة التي ظلَّ يجري فيها من المحيط إلى المحيط لمدة ثلاث سنوات، قبلها وبعدها عاش حياته بتلقائية شديدة، وكانت موهبته تتركَّز في قدرته على «الجري» بسرعة، وهو هنا الجري بمعنى ولهدف، وأحيانًا بلا معنى وبلا هدف.

فهو مثلًا حصل على منحة دراسية لأنه كان يلعب تنس الطاولة ومتفوقًا فيها بسبب حركته ورد فعله السريع، وهكذا شارك في فتح أبواب الصين، وهكذا

كان في حرب فيتنام، والمرة الوحيدة التي لم ينفذ فيها الأمر كانت عندما رفض ترك قائده في الجيش يموت وحمله وجرى به، وهي مرة عابرة بالنسبة له (وإن لم تكُن عابرة في حياة ذلك القائد).

كل ذلك ـ بأي شكل ـ لا يقلِّل من شخصية «فورست» ومن قصة نجاحه، خاصَّةً عندما نتابع معه تطورات الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات والستينيات واعتباره شاهدًا عليها، سواء أكانت شهادته سلبية أم إيجابية، عليها أو لها، وفي الوقت نفسه ـ على الهامش ربما ـ إدانة لكل الشباب، ليس في أمريكا وحدها بل في العالم، وهو الأمر الذي مات توفيق الحكيم قبل أن يشاهده بسبع سنوات، وهو الذي توقَّع أن يكون «قضية القرن الحادي والعشرين»!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

في عدد الجمعة الأسبوعي بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٩م، كتب محمد حسنين هيكل في الصفحة الأولى من جريدة الأهرام تنويهًا عن مقال جديد (في موضوع جديد) للكاتب الكبير توفيق الحكيم، تحت عنوان «تلاقي الأجيال».

المقال الذي نُشر على صفحتين كاملتين كان اقتراحًا من الأستاذ «هيكل» على «الحكيم»، وهو أن يكتب الأديب الكبير عن ابنه «إسماعيل» بعد أن يشاهده وهو يعزف الموسيقى في أحد حفلاته.

وكان معروفًا أن خلافات حادة نشبت بين توفيق الحكيم وابنه، بسبب اختيارات الابن وميوله الفنية الموسيقية، بينما كان الأب يريده أن يكون «مهندسًا».

وممَّا زاد من حدة الخلافات، لتصل إلى درجة القطيعة، أن «إسماعيل» عندما أراد تأسيس فرقته الموسيقية (بلاك كوتس) أخذ مبلغًا كبيرًا من المال من أبيه (المعروف ببخله) ولم يستطِع رده.

من هنا، عرض الأستاذ هيكل فكرته على «الحكيم»، وهي أن يكتب مقالًا عن انطباعاته وأفكاره بعد أن يشاهد ابنه، وفي سبيل تشجيع «الحكيم» على التجربة، عرض هيكل دفع مبلغ ٥ آلاف جنيه أجرًا للمقال، بعيدًا عن راتب «الحكيم» من «الأهرام»!

بالطبع لم يصدق «الحكيم»، لكن «هيكل» كان جادًّا لأقصى حد؛ فالفكرة تستحق، وفوق ذلك اتفق مع الفنان صلاح طاهر، المستشار الفني للأهرام، والدكتور يوسف إدريس، على أن يصحبا الأديب الكبير في «مغامرته».

وبالفعل، ذهب توفيق الحكيم وشاهد ابنه وكتب عن انطباعاته وأفكاره في المقال الذي احتل صفحتين كاملتين من العدد الأسبوعي للأهرام.

كانت هذه من المرات النادرة التي طلب فيها الأستاذ هيكل من توفيق الحكيم أن يكتب مقالًا، وأن يحدد له موضوعه منذ أن دعاه لينضم إلى الأهرام، فلم يكُن «الحكيم» ملتزمًا بكتابة مقال أسبوعي وإنما كان عليه فقط أن «يفكر».

وكانت العلاقة بين الاثنين صداقة فكر حميمة منذ أن تعارفا في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، وظلت قائمة حتى كتابة «الحكيم» كتابه الشهير «عودة الوعي» وكان هجومًا شديدًا على عصر عبد الناصر، وهي بمنزلة «جريمة» في عُرف «هيكل».

المثير أن محمد حسنين هيكل تناول بعضًا من علاقة توفيق الحكيم بابنه مبكرا جدًّا، وتحديدًا عام ١٩٥٦م حين كتب في يوميات أخبار اليوم، عدد ١٤

يناير، عن ابنه وكيف أنه لا يعرف التعامل معه، وعرض لرأي «الحكيم» الذي قال ـ بشبه نبوءة ـ إن الجيل القادم، وفيه ابنه «إسماعيل» وابن «هيكل» ـ جيل لن نعرف أبدًا كيف سنتعامل معه.

وهو ما حدث بالفعل، والأسباب كثيرة ومتعددة، وإن كان أهمها هو الفرق الكبير بين عمر توفيق الحكيم وابنه؛ فهو من مواليد عام ١٨٩٨م، وابنه من مواليد عام ١٩٤٣م.

وبالطبع لم يكُن الأديب الكبير يعرف ـ وقت كتابته المقال الذي كان ثمنه ٥ آلاف جنيه ـ أنه سيعيش مأساة كبرى بعدها بـ٩ سنوات حين يموت ولده الوحيد في ريعان شبابه، وربما لو عرف لكانت الأمور قد اختلفت تمامًا.





٤

في عدد الجمعة الأسبوعي من جريدة الأهرام، يوم ٢٣ يناير ١٩٧٠م، وعلى صفحة الملحق الثقافي والأدبي، نُشرت مسرحية بعنوان «لزوم ما لا يلزم» لكاتب شاب رفض ـ كما كتب المشرف على الملحق ـ نشر اسمه.

المسرحية من ثلاثة فصول، تدور أحداثها في قسم من أقسام الشرطة بأحد الأحياء، حيث التحقيق في ثلاث جرائم مختلفة.

المثير في المسرحية هو أن مؤلفها قسَّم الفصول الثلاثة، بحيث كتب حوار الفصل الأول من كلمة واحدة، والفصل الثاني من كلمتين، والفصل الثالث من ثلاث كلمات.

يدور التحقيق في الفصل الأول بين المحقق وقاتل طبيبه، ثم يتدخل القتيل في الحوار ويبرِّئ قاتله.

وأحداث الفصل الثاني عن حلّاق يريد أن يقص شعر «جمال الدين الأفغاني» و«جيفارا» الطويل؛ حيث لا تعجبه موضة «الخنافس».

أما الفصل الثالث فهو عن مُواطن أصيب في حادث ويذهب إلى الشرطة ليقدم بلاغًا ضد المستشفى الذي يعالجه لأنه يرفض خروجه لاستكمال علاجه في مكان آخر دون توقيع مديره ـ الذي لم يحضر للعمل ـ على إذن الخروج.

ثم تنتهي المسرحية بإصابة المحقق بصداع من أثر التحقيقات الثلاثة (الغريبة).

لم تنشر «الأهرام» اسم مؤلف المسرحية بناءً على طلبه؛ حيث كان ـ كما كتبت ـ يعتبرها تجربة أو مسودة لعمل كبير.

لكن الذي حدث أنه في العدد التالي، ٣٠ يناير ١٩٧٠م، نشر الملحق رسالة من ذلك المؤلف الشاب موجهة منه إلى الكاتب الكبير تحت عنوان «إلى «أبونا» توفيق الحكيم» ووقَّع رسالته بـ«ق. م»، وفيها من الكلمات ما يمكن أن يصل إلى مستوى «الشتيمة»!

إن الكاتب الشاب (الذي يبلغ من العمر ٢٦ عامًا) لم يعجبه قول توفيق الحكيم إنه «متأثِّر به»، مؤكدًا أنه لم يقرأ حرفًا ممَّا كتب الكاتب الكبير في حياته؛ فهو ـ أي «الحكيم» وجيله ـ عليهم أن يتركوا الفرصة و«الحياة» لجيل جديد من الكُتّاب وأن «يدخلوا المتاحف»!

تحت هذه الرسالة (الغريبة)، كتب توفيق الحكيم ردًّا هادئًا جدًّا تحت عنوان «إلى الأديب ق. م» وضَّح فيه موقفه من الأجيال الجديدة وما تكتبه.

والسؤال:

ـ من «ق. م» ذلك؟!

والجواب:

ـ إنه توفيق الحكيم نفسه، الذي نشر تلك المسرحية باسمه فيما بعد!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٥

أظن أن كتاب «عودة الوعي»، الذي نشره الكاتب والمفكر الكبير «توفيق الحكيم» عام ١٩٧٤م، ظل طول الوقت يمثل له مشكلة ـ أو عقدة ـ نفسية!

الكتاب، كما هو معروف، هجوم حاد من «الحكيم» على فترة حكم الرئيس «عبد الناصر»، ولا يعنيني هنا تأييد ما جاء في الكتاب أو نفيه، إنما يعنيني الكتاب نفسه وما مثَّله بالنسبة لمؤلفه.

قطعًا أثار ذلك الكتاب (أو الكتيب في حقيقة الأمر) كثيرًا من الجدل؛ حيث رحب به «اليمين» وهاجمه «اليسار»؛ لأن الكاتب ـ بغض النظر عن المحتوى ـ هو توفيق الحكيم، بكل مكانته وقيمته الأدبية والفكرية، وأيضًا بسبب «وضعه» طوال فترة حكم «عبد الناصر».

وبالطبع، فإن «الحكيم» يدرك كل ذلك؛ حيث عاش تلك السنوات في حماية رئيس الجمهورية، وكان بمنزلة «ملك الأدب» المتوَّج، ورئيس تحرير والمشرف على أدباء وكتاب الدور السادس في جريدة الأهرام، وكانت كل إمكانات الدولة المصرية ـ الثقافيةـ في خدمته، وكان «عبد الناصر» يتمنَّى لو أنه حصل على جائزة نوبل، ولما لم يحصل عليها منحه قلادة الجمهورية.

من كل ذلك أقول: إن الكاتب الكبير عاش تلك المشكلة ـأو العقدة ـ النفسية ولازمته طويلًا، ربما حتى وفاته عام ١٩٨٧م.

فهو لم يفوّت فرصة للدفاع عن كتابه وتوضيح مقصده منه بأنه ليس هجومًا على «عبد الناصر»، وربما كانت أولى تلك المحاولات ما جاء في المقدمة؛ حيث يقول إنه كتبه لنفسه وليس للنشر العام، ولم يكُن قصده منه التشهير بالحكم الناصري، وهذه «حيلة» كان «الحكيم» يلجأ إليها دائمًا في كل مرة كان يكتب فيها نصًّا يشعر أنه سوف يخلق مشكلة له (كما حدث مثلًا مع مسرحية «بنك القلق»).

وفي عام ١٩٨٣م، عندما أصدر محمد حسنين هيكل (هو الآخر) كتابه المثير للجدل «خريف الغضب» عن فترة حكم الرئيس «السادات»، فإن «الحكيم» سارع بكتابة رسالة/ مقالة (رفضت الأهرام نشرها، ونشرتها الأهالي) يعبِّر فيها عن تضامنه مع صديقه القديم، معتبرًا أن كتابه ـ كتاب «هيكل» ـ والحالة والظروف التي يعيشها هي الحالة والظروف نفسها التي عاشها مع كتابه.

كان «الحكيم» ـ في اعتقادي ـ يريد تأكيدًا وربما اعترافًا من «هيكل» بصحة منطقه، لكن «هيكل» للأسف رد عليه نافيًا ـ وناسفًا ـ ذلك المنطق.

ومؤخرًا عثرتُ على مقال كان الدكتور الناقد «لويس عوض» قد كتبه في جريدة الأهرام، يوم ٥ سبتمبر ١٩٨٧م، أي بعد وفاة توفيق الحكيم بأسابيع، وفيه نشر «عوض» نصَّ رسالة كان تلقاها من «الحكيم» عام ١٩٨٤م عندما كان ينشر دراسة له عن «العلمانية» في مصر.

في تلك الرسالة، يورد «الحكيم» تفسيرًا جديدًا عن كتابه «عودة الوعي»، وهو «اكتشافه» أن ثورة يوليو ـ بغضِّ النظر عن كل إنجازاتها الكبرى، الاجتماعية والاقتصادية ـ كانت حجر عثرة في سبيل تطور «العلمانية» بمفهومها الفكري والثقافي، وأن الكتاب في مجمله ليس محاكمة لثورة يوليو، بل محاكمة له هو شخصيًّا؛ حيث لم ينتبه للسياسات الثقافية المدمرة التي انتهجها النظام الناصري.

وهو كلام طيب لا بأس به، بمعنى أن هناك من يؤيده أو يعارضه بحسب موقفه ورأيه، لكن مشكلته هو أن «الحكيم» لم يناقش تلك الفكرة في كتابه ذلك لا بالتصريح ولا بالتلميح.

ولا أعرف إن كان توفيق الحكيم قد أضاف «تفسيرًا» جديدًا بعد ذلك لكتابه أم لا! ومرة أخرى لا يهمني الدفاع أو الهجوم على الكتاب في حد ذاته، وإنما على «الحالة» التي عاشها الكاتب الكبير منذ أن نشره وحتى وفاته!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الثالث: أحمد بهاء الدين

١

كان معروفًا أن توفيق الحكيم لا يستقبل أحدًا في بيته على الإطلاق، وسبب ذلك ـ كما هو شائع ـ بُخله الشديد، حتى إن صديقه كامل الشناوي ألَّف «نكتة» عليه تقول: إن «مستشرقًا» دخل بيت «الحكيم» وخرج منه «مستغربًا».

أكثر من ذلك، فإن عنوان بيت الكاتب الكبير لم يكُن معروفًا إلا لقلة من أقرب المقربين منه، لدرجة أنه انزعج كثيرًا عندما قام الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش باستئجار شقة في العمارة التي كان يسكنها؛ لأن ذلك يعني أن كثيرين من الأدباء والمفكرين والكتاب سوف يترددون عليها، ومن الوارد جدًّا أن يلتقي أحدهم صدفة، كما حدث عندما قابل أحمد بهاء الدين في المصعد ذات يوم.

من كل هذا وبسببه، فإن كامل الشناوي اعتبر التحقيق الصحفي الذي كتبه أحمد بهاء الدين عن زيارته مكتبة «الحكيم» ووصفه محتوياتها «سبقًا صحفيًّا عالميًّا»، واتصل بـ«بهاء» يهنئه ويستفسر منه عن «الطريقة السحرية» التي استطاع بها اقتحام محراب الراهب الكبير.

كان «بهاء» ـ أول رئيس تحرير لمجلة «صباح الخير» ـ يحرر بابًا ـ أخذته الإذاعة فيما بعد ـ بعنوان «زيارة لمكتبة فلان»، وفيه كتب عن زيارته مكتبات كبار المفكرين والكتاب.

في رده على استفسار «الشناوي» عن الطريقة السحرية التي زار بها مكتبة توفيق الحكيم، فإن «بهاء» اعترف له بأنه لم يزُر البيت ولا المكتبة على الإطلاق، والذي حدث هو أنه التقى «الحكيم» في مكتبه بالمجلس الأعلى للفنون، وهناك قدَّم الكاتب الكبير وصفًا كاملًا لمكتبته، وهو الوصف الذي كتبه في تحقيقه الصحفي.

هذه القصة الغريبة والطريفة كتبها أحمد بهاء الدين بنفسه في يومياته بجريدة الأهرام (عدد ٥ يناير ١٩٩٠م)، وفيها اعترف بأنه لم يكُن أمامه سوى تلك الطريقة لكي يكتب عن مكتبة توفيق الحكيم الثرية، وأنه ـ أي «الحكيم» ـ أجاب عن كل الأسئلة التي طرحها عليه، بما فيها أسئلة عن لون الستائر وأثاث الغرفة!

بالطبع ـ كما يقول «بهاء» ـ لم يصدق كامل الشناوي تلك القصة، واعتبرها «رواية» ألَّفها «الحكيم» له وجعله يقسم على المصحف حتى لا يقول غيرها

وإلا سوف يكثر الزوار على بيته.

وهكذا كتب أحمد بهاء الدين وصفًا لمكان لم يرَه أبدًا!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

كان أحمد بهاء الدين ضمن الوفد الصحفي الذي صاحب جمال عبد الناصر في زيارته الأولى للجزائر عام ١٩٦٣م بعد استقلالها من الاحتلال الفرنسي الذي دام ١٣٠ عامًا.

كانت الزيارة تاريخية، وكان الاستقبال حافلًا بسبب الدور الكبير الذي أدَّته مصر في مساندة ودعم الشعب الجزائري ـ وجيش التحرير ـ ولذلك فإن الحكومة الجزائرية دعت كل الزعماء والقادة السياسيين في المغرب العربي، وكان من بينهم الزعيم المغربي الأشهر المهدي بن بركة.

وعلى هامش الاحتفالات، التقى «بهاء» و«بن بركة»، الذي وجَّه دعوة له لزيارة المغرب، ولم يكُن قد زارها من قبل، وحضور جانبٍ من المؤتمرات الجماهيرية استعدادًا للانتخابات النيابية هناك.

وجدها «بهاء» فرصة لرؤية المغرب، وكان «بن بركة» قد وجَّه دعوة مماثلة لمعظم الصحفيين المصريين لكن لم يلبِّها ـ بجانب «بهاء» ـ سوى الكاتب والمفكر (والمشرف على صفحة الرأي في الأهرام) لطفي الخولي.

ذهب الاثنان إلى المغرب، في ضيافة المهدي بن بركة، وطاف بهما في معظم مدنه الكبرى، وتقابلا مع كثيرٍ من الزعماء السياسيين هناك.

وعندما حان وقت عودتهما، كانت الحملات الانتخابية في ذروتها، ومن هنا طلبا من مضيفهما أن يتفرغ لعمله ويتركهما يدبران أمر السفر، وبالفعل حجزا مقعدين في طائرة تذهب بهما من الدار البيضاء إلى مدريد.

لكن ـ وقبل أن يتحركا من الفندق ـ وجدا عددًا من رجال الشرطة السرية المغربية يُلقيان القبض عليهما، ووُضِعا في سيارة عسكرية وذهبا إلى العاصمة الرباط.

ولم يكُن من الصعب عليهما إدراك أنهما في قبضة الجنرال الأشهر محمد أوفقير ـ وزير الداخلية والدفاع.

قضى الاثنان ـ كما يحكي «بهاء» في مقال له في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٥ أبريل ١٩٧٩م ـ ليلتهما في أحد مقرات الأمن المغربي، ولم يحقق معهما أحد ولا وُجهت لهما أي تهمة.

بالطبع كان الخوف هو رفيقهما في تلك الليلة الطويلة؛ حيث كان من السهل التخلُّص منهما دون أن يعرف أحد عنهما أي شيء.

في الحادية عشرة من صباح اليوم التالي، قادهما رجال الأمن إلى أحد المكاتب وقابلا مسؤولًا أمنيًّا كبيرًا (لم يذكر «بهاء» اسمه) وأخبرهما أنه تقرر تسليمهما للسفارة المصرية؛ حيث لم تثبت عليهما أي تهمة!

فيما بعدُ، عرف «بهاء» أن المخابرات المغربية كانت تشك فيهما وفي زيارتهما للمغرب بصحبة المهدي بن بركة ـ وهو رئيس أكبر حزب معارض هناك ـ بل وصلت الظنون بالزيارة أنهما كانا يحملان منشورات للتحريض على نظام الحكم بدعم من «عبد الناصر»!

انتهى اللقاء مع المسؤول الأمني وانتقلا ـ بصحبة رجال الشرطةـ إلى أحد الفنادق للراحة قبل تسليمهما للسفارة المصرية.

لكن خلال ذلك، وجدا رسالة من «مجهول» تحذِّرهما من أن «أوفقير» قرر التخلُّص منهما، وبالصدفة البحتة عرفا أن ساكن الغرفة المجاورة لغرفتهما هو عبد الحفيظ بوصوف ـ عضو مجلس الثورة الجزائري ووزير التسليح ـ فأخذ الاثنان بالدق على الحائط الفاصل بين الغرفتين حتى جاءهما الوزير الجزائري، وأخبراه بكل ما حدث، حتى يكون شاهدًا لو حدث لهما مكروه.

ولحسن حظهما لم يحدث أي مكروه؛ حيث خرجا من الفندق إلى المطار مباشرة، وخلال الرحلة عرفا أن الصحفي المصري كمال عامر ـ وكان مقيمًا في المغرب ويعمل مراسلًا لعدد من الجرائد والمجلات العربية والفرنسية ـ عرف خبر القبض عليهما من مصادره في الأمن، ونقله على الفور إلى جريدة «لوموند».

وعرف المشير عبد الحكيم عامر بكل ما حدث (كان عبد الناصر ـ كما يقول «بهاء» ـ في زيارة إلى يوغوسلافيا بعد انتهاء زيارته للجزائر)، وعلى الفور أرسل لنظيره المغربي «أوفقير» يطلب الإفراج عن الصحفيين المصريين أو توجيه تهمة محددة لهما، وهو ما حدث بعد ساعات.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

في عدد ١٠ مارس ١٩٨٦م، انفردت جريدة الأحرار ـ وقت رئاسة الكاتب الكبير الراحل محمود عوض تحريرها ـ بخبر احتجاز جمارك مطار القاهرة ثلاث حقائب من الذهب كانت بحوزة الشيخ شمس الدين الفاسي، رئيس المجلس العالمي للصوفية، في أثناء مغادرته البلاد متوجهًا إلى لندن، ولم يكُن بحوزته أي مستند رسمي يُثبت دخولها إلى البلاد.

وعلى الرغم من أن وزير الأوقاف، الأحمدي أبو النور، كان في وداع الشيخ الفاسي، وعلى الرغم من تدخُّل جهات عليا لإقناع مدير جمرك مطار القاهرة بـ«تفويت» الموضوع فإنه لم يقتنع وأصر على حجز الحقائب.

هذه الواقعة الغريبة دعت الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين إلى الكتابة عنها في عموده «يوميات»، الذي كان ينشره في جريدة الأهرام.

كتب «بهاء» يسأل عن هُويَّة ذلك الشيخ «الغريب»، السعودي من أصل مغربي، وعمَّا يسمى المجلس العالمي للصوفية الذي يترأسه ومقره في لندن، وهو المجلس الذي لا يعترف به أحد بصفة رسمية أو معروفة.

لكن أحمد بهاء الدين فوجئ بامتناع «الأهرام» عن نشر مقاله، وطُلب منه ـ صراحةً ـ أن يكتب مقالًا آخر، وهو ما رفضه الكاتب الكبير، وفي اليوم التالي طلبت «الأهرام» من «بهاء» مقاله اليومي فأرسل إليهم مقال الشيخ الفاسي مرة أخرى فلم يُنشر، وبالتالي امتنع عن كتابة عموده اليومي من يوم ١٣ حتى يوم ٢٧ مارس.

في عدد يوم ١٧ مارس، نشرت جريدة الأحرار خبر «منع» الأستاذ «بهاء» من الكتابة في «الأهرام» وأشارت إلى السبب الرئيس، ألا وهو مقاله عن الشيخ الفاسي.

كانت تساؤلات «بهاء» بريئة جدًّا عن ذلك الشيخ الغامض، خصوصًا أنه نال استقبالًا على مستوى عالٍ من الدولة المصرية، في الوقت الذي لا تعترف به ـ وبمكانته! ـ الدولة السعودية، التي يحمل جنسيتها.

في العدد التالي من جريدة الأحرار، حدثت مفاجأة غير متوقَّعة؛ فقد قررت الهيئة العليا للحزب إقالة الأستاذ محمود عوض من رئاسة التحرير، بعد اعتراضات من بعض أعضائها على طريقة عمل جريدة الحزب وأسلوب إدارة «عوض»، الذي كان ـ في رأي محمد عامر، رئيس التحرير الجديد ـ بارعًا في «متابعة الأخبار الفنية»!

بعدها بأسبوع، في ٣١ مارس، نشرت «الأحرار» نص مقال أحمد بهاء الدين الممنوع في «الأهرام»، واعتبرت نشره إيمانًا منها بحرية الرأي.

وعلى ما يبدو، فإن شمس الدين الفاسي كان «سره باتع»، تمامًا كما كان سر ابنته «هند» في التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٤

في أبريل ١٩٨٧م، نشر الكاتب الصحفي الكبير الراحل أحمد بهاء الدين، في عموده بجريدة الأهرام، رسالة من القانوني الكبير والمحامي الشهير د. عبد المنعم الشرقاوي، شقيق الكاتب والمفكر المعروف عبد الرحمن الشرقاوي.

كتب «بهاء» في تقديمه لتلك الرسالة يقول إنها «رأي خطير»، ولكن تقديرًا لمكانة الدكتور الشرقاوي فإنه ينشرها.

الرسالة كانت ـ باختصار ـ تقدم اقتراحًا مثيرًا و«جديدًا» لمساعدة الدولة المصرية في مشكلة الديون المتراكمة، وقد وصلت إلى ٣٠ مليار دولار، وبسببها كادت مصر تعلن إفلاسها، والاقتراح هو أن تُنشئ مصر شركة عالمية لقناة السويس برأسمال قدره ١٠٠ مليار، وأن تبيع مصر ٤٩٪ من أسهم تلك الشركة للدول المستفيدة من القناة وشركات النفط والغاز العالمية، ومن عائد تلك الأسهم، وهو ٤٩ مليار دولار، تسدِّد مصر ديونها والباقي توجهه إلى الاستثمار الداخلي.

يقول الدكتور الشرقاوي إن تلك الفكرة خطرت له عندما شاهد مناقشات مجلس العموم البريطاني حول نية الحكومة هناك بيع شركة النفط الإنجليزية وشركة رولز رويس للسيارات.

في الرد على ذلك الاقتراح المثير والغريب، كان من الممكن جدًّا، كما هو معتاد، أن يكتفي الأستاذ «بهاء» بمقال له يفنِّد ويحلِّل وينقد، لكنه أفرد مساحة مقاله ٍلكثير من الردود التي كتبها خبراء وسياسيون ووزراء وأساتذة اقتصاد وقانون، حتى بلغ المجموع ١٠ مقالات/ رسائل، وفوقها ما كتبه صاحب العمود نفسه.

نشر «بهاء» ردود (والألقاب محفوظة) عبد المنعم القيسوني وسلطان أبو علي وجلال أمين وإبراهيم طلعت وأحمد المصري (من الضباط الأحرار)، التي تناولت جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للاقتراح.

ما فعله «بهاء» يؤكد شيئًا واحدًا، هو أن ذلك الاقتراح (الغريب) ربما يكون قد نُوقش في مستويات أخرى أعلى، خصوصًا أن مصر ـ بالفعل ـ وقتها كانت تعيش وضعًا اقتصاديًّا صعبًا للغاية، ومن هنا أراد «بهاء» قطع الطريق عليه!

في ذلك الوقت، كانت مصر تبحث في كل اتجاه عن حل للأزمة، وكان أحد الحلول هو الانضمام لذلك التجمع الغريب (مجلس التعاون العربي) مع العراق والأردن واليمن، لكن حسني مبارك لم يستطِع التلاؤم مع سياسات وتوجهات الرئيس العراقي صدام حسين العدوانية والمغامرة.

وبالطبع لم يكُن أحدٌ يتوقع ما حدث بعد ذلك عام ١٩٩٠م حين غزا صدام حسين الكويت، وكان شرط مصر الوحيد ـ بأسلوب براجماتي نادر الحدوث ـ للاشتراك في الحرب هو أن تُسقط أمريكا ديونها العسكرية، وهو ما حدث بالفعل (وقد أضافتها أمريكا لفاتورة الحرب التي دفعتها دول الخليج).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الرابع: محمد حسنين هيكل

١

عندما نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل كتابه الشهير «بين الصحافة والسياسة»، الذي كان شهادته على قضية تجسس الأستاذ مصطفى أمين التي حُوكم بسببها وسُجن في الستينيات، ذكر أنه احتفظ بثلاث وثائق لم يضمها في الكتاب، وأنه سوف ينشرها إذا قرر مصطفى أمين الرد على كتابه، ولمَّا لم يرد الأخير فإن «هيكل» لم ينشر تلك الوثائق الثلاث، ومن وقتها لا أحد يعرف ماذا كان فيها، وهي التي اعتبرها الأستاذ «القول الفصل» في القضية الشهيرة.

من المعلوم أن «هيكل» كان يمتلك مجموعات ضخمة من الوثائق، منها ما حصل عليه بسبب قربه من صانعي القرار في عصر جمال عبد الناصر وبداية عصر أنور «السادات»، ومنها ما حصل عليه من أوروبا وأمريكا عن طريق أصدقاء له طلب منهم استخدام قوانين حرية المعلومات للحصول على ما يهمه من وثائق أوطانهم، خصوصًا فيما يتعلق بمصر ومنطقة الشرق الأوسط.

ومن المعلوم أيضًا أنه كان يحتفظ بكل تلك الوثائق ـ أو الخطير منها ـ بالإضافة إلى ما كان يكتبه بنفسه عمَّا رآه وشاهده خلال مسيرته الطويلة الحافلة في «مخبأ» أوروبي بإجراءات أمنية مشددة بعيدًا عن مصر، خوفًا من العبث بها أو إتلافها؛ حيث قرر نقلها للخارج عندما لمح بوادر الصراع بين «السادات» ومجموعة مراكز القوى عام ١٩٧١م، كما قال هو بنفسه (صفحة ٣٥ من كتابه مبارك وزمانه) إنه استأذن «السادات» في ذلك، وإن الرئيس سمح له بإخراجها.

ولسنوات طويلة، ظل الأستاذ يتحدث عن وثائقه وأوراقه في كتبه وأحاديثه التليفزيونية، وكان طول الوقت يُعبر عن رغبته الشديدة في التبرع بها أو إهدائها لمركز علمي أو بحثي مصري حتى يتسنَّى الاطلاع عليها ودراستها؛ فمرة فكَّر في إيداعها مكتبة الإسكندرية، ومرة في دار الكتب والوثائق القومية، ومرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومرة في مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأخيرًا ـ قبل وفاته ـ عندما أسس مؤسسته الخاصة للصحافة العربية، وأراد ضم كل ما لديه في مكتبة تلك المؤسسة، لكنه في كل مرة كان يتراجع، والسبب المعلن هو عدم توافر ضمانات حقيقية ـ من وجهة نظره ـ لتلك الأوراق والوثائق، وممَّا يُحسب له أنه ظل طول الوقت رافضًا فكرة بيعها لمراكز بحثية وأكاديمية غربية كانت تعرف قيمتها وقيمته، وكان أشهرها عرض كلية سانت أنتوني بجامعة

أكسفورد، المتخصصة في دراسات الشرق الأوسط، التي اشترت وتشتري أوراقَ كلِّ مَن له صلة بالمنطقة ومذكراته، وكانت تلك الكلية قد قدرت قيمة أوراق «هيكل» بمليون جنيه إسترليني.

وهكذا ظلت تلك الأوراق والوثائق في حوزة «هيكل»، ولا أحد يعرف أين مكانها، أو متى وكيف يقرر صاحبها إتاحتها للمتابعين والمهتمين، لكن ـ بشكل أو بآخر ـ كان هناك شبه يقين أن الأستاذ ـ الصحفي والكاتب والمهتم بالتاريخ والمعلومات ـ لديه خطة ما أو طريقة لنشرها.

حتى جاء يوم ١٥ أغسطس ٢٠١٣م.. يومها، هاجم متطرفون منزله الريفي في برقاش غضبًا وسخطًا على موقفه المؤيِّد لما حدث في ٣٠ يونيو، وأضرموا النيران في المنزل واحترق بالكامل، بعدها خرج «هيكل» في حديث تليفزيوني مع لميس الحديدي يقول إن الخسارة الناجمة عن الحريق لم تكُن فقط شخصية بالنسبة له ولعائلته بل عامة وتاريخية؛ لأن مجموعات ضخمة وهائلة من الوثائق راحت في الحريق، وكانت تلك أول مرة نعرف أن الأستاذ يحتفظ بشيء من وثائقه وأوراقه المهمة داخل مصر وفي بيته الريفي في الجيزة!

في كتابه «أحاديث برقاش.. هيكل بلا حواجز»، يقول الكاتب الصحفي عبد الله السناوي: «إن الخسارة أكبر من أن يتصورها أحد»؛ فلقد احترقت عشرات الآلاف من الوثائق المصرية والأجنبية التي تستغرق فترة ما بعد يوليو ٥٢ وحتى أكتوبر ٧٣، وأيضًا نصوص أصلية بخط جمال عبد الناصر ومصطفى النحاس وجان بول سارتر والمارشال مونتجمري وبرتراند راسل والصحفي الأمريكي الأشهر والتر ليبمان ومحمد التابعي ومصطفى أمين و... بالإضافة إلى تسجيلات نادرة وشهادات رجال من العصر الملكي وما بعده.

كل ذلك وغيره راح في الحريق وهو ـ قطعًا ـ خسارة ما بعدها خسارة، لكن السؤال الذي يفرض نفسه: لماذا استخرج الأستاذ كل تلك الوثائق من «مخبَئِها» الأوروبي وأعادها إلى مصر واحتفظ بها في منزل ريفي بلا أدنى حراسة أو تأمين؟ وهو المنزل نفسه الذي تعرَّض للسرقة عام ٢٠٠٠ (كما حكى بنفسه في مقاله الشهير «استئذان في الانصراف»)، وكان واضحًا ـ كما قال له خبراء أمن ـ أن السرقة ليست جنائية وإنما «رسالة» سياسية له من «أحدهم»، وهو الذي ظل طول عمره يحافظ عليها ولم يُفصح لأحد ـ حتى لتلميذه الأثير الأستاذ عبد الله السناوي ـ عن مكانها! ثم متى عاد بها؟ هل قبل ثورة يناير ٢٠١١م، وهو الذي كان مصنفًا «عدوًّا» لدودًا لنظام «مبارك»، أم بعدها؟ وهل كان الوضع السياسي والأمني في مصر وقتها يسمح بذلك؟!

كل تلك الأسئلة بلا إجابة.

مرة واحدة، جاءت سيرة تلك الوثائق والأوراق عندما تحدث أحمد هيكل، نجل الأستاذ، مع منى الشاذلي في برنامجها، وقال إن في وصية والده نصًّا يتعلق بما كان في حوزته وطريقة نشره، لكن على الرغم من مرور ما يزيد على ثلاثة أعوام، لم تتخذ العائلة أي خطوة من أجل ذلك، على الرغم من يقين الجميع أن الأستاذ هيكل ـ الصحفي والجورنالجي ـ كان سيبدو حريصًا على نشر أوراقه ووثائقه في أسرع وقت حتى لا تفقد قيمتها الإخبارية، مع العلم أننا لا نعرف أي أوراق أو وثائق ستُنشَر وهل هناك شيء بقي بعيدًا عن حريق برقاش!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

«السلاح في العالم العربي» هو عنوان/ فكرة كتاب اقترحه الأستاذ محمد حسنين هيكل على مجموعة الناشرين الدوليين التي تنشر كتبه في العالم في اجتماع له معهم صيف عام ١٩٨٤م.

في ذلك الاجتماع أيضًا، اتفق «هيكل» على كتاب آخر له، وهو الذي ظهر فيما بعد تحت عنوان «السويس.. قطع ذيل الأسد» في نسخته الإنجليزية، و«ملفات السويس» في نسخته العربية وبتوسُّع أكثر.

لكن لم يصدر أبدًا ذلك الكتاب عن «السلاح في العالم العربي»، مع أن «هيكل» هو مَن اقترح فكرته وموضوعه!

ذكر الأستاذ قصة هذا الكتاب مرة واحدة وحيدة في ثنايا رسالة كتبها لـ«صديقه اللدود» فؤاد سراج الدين باشا، ردًّا على بعض ما نشرته جريدة الوفد (أغسطس/ سبتمبر ١٩٨٤م) من معلومات وأخبار عنه خلال زيارة له إلى لندن وباريس وجنيف.

كانت جريدة الوفد قد نشرت أن «هيكل» توسط لأشرف مروان ـ زوج ابنة عبد الناصر ورجل الأعمال ـ في صفقة تجارية في لندن لشراء أسهم في شركة «فليت»، وأنه من أجل ذلك استأجر يختًا واستضاف عليه نخبة من رجال المال والصحافة في رحلة بحرية بين كان وكورسيكا وسردينيا، وهي رحلة تكلفت ٦٠ ألف دولار!

كتب «هيكل» رده ونُشر في عدد يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٤م، واللافت للنظر أنه وجَّهه لفؤاد سراج الدين ـ رئيس حزب الوفد ـ وليس إلى رئيس تحرير الجريدة ـ مصطفى شردي!

الرسالة طويلة، ونُشرت على صفحة كاملة، وتناول فيها «هيكل» موضوعات عدَّة: نشاطاته في لندن وباريس وجنيف وموقفه من صفقة أشرف مروان والذمة المالية لجمال عبد الناصر، ولمَّح إلى أن سبب ذلك الهجوم عليه والتوسُّع في نشر أخباره، سواء أكانت صحيحة أم ملفقة، هو كتابه «بين الصحافة والسياسة»، الذي نُشر في ذلك العام، وأن بعض مَن تكلم عنهم ـ مع عجزهم عن الرد عليه ـ لجؤوا إلى جريدة الوفد (وغيرها) لتشويه صورته أمام الرأي العام، وبالطبع معروفٌ مَن هم أولئك الذين كتب عنهم في كتابه.

في لندن ـ كما كتب «هيكل» ـ التقى مجموعة الناشرين الدوليين وعرضوا عليه كتابًا عن حرب السويس، بمناسبة مرور ٣٠ عامًا عليها (١٩٥٦ ـ ١٩٨٦م) وعرض عليهم كتابه عن السلاح في العالم العربي.

يقول «هيكل»: «كان الكتاب اقتراحًا مني؛ لأن قصة السلاح في العالم العربي أصبحت أسطورة من الأساطير»، لكن ـ وكما نعرف الآن ـ ذلك الكتاب لم يظهر، ولم يتحدث عنه «هيكل» مرة أخرى أبدًا.

هذا الحديث يقودنا إلى الحديث عن كتاب آخر ـ ذكره «هيكل» مرة واحدة أيضًا ـ وهو كتاب عن ١٠ شخصيات أدَّت دورًا ـ أو أدوارًا ـ في الشرق الأوسط دون أن تظهر على المسرح أمام الجمهور، وكان قد اختار له عنوان «كرادلة خلف الستار»، لكنه كذلك لم يظهر أبدًا، فهل هناك صلة بين الكتابين، خصوصًا أن الصلة قائمة، خفية وظاهرة، بين السلاح والمخابرات والعمل السري؟!

في رأي الأستاذ خالد عبد الهادي، صديق الأستاذ المقرب، أنه لا توجد صلة بينهما؛ لأن مشروع كتاب «الكرادلة» كان سنة ١٩٨٥م، وقد قابل «هيكل» الرجال العشرة ـ من بينهم: كمال أدهم، رئيس المخابرات السعودية الشهير ـ وكتب بالفعل فصولًا عنهم قبل أن يتراجع عن مشروع الكتاب كله، وهو ربما ـ في رأيي ـ ما حدث مع كتاب «السلاح» ـ ناهيك بالطبع عن «خطورة» الموضوع!

في تلك الرسالة أيضًا، ذكر «هيكل» كتابه المشهور (غير المنشور) «ظهور وتراجع القوة العربية»، وهو على العكس من الكتابين السابقين؛ حيث انتهى من كتابته عام ١٩٧٧م، وطُبع فعلًا، لكن إعلان الرئيس «السادات» نيته زيارة إسرائيل دفع «هيكل» إلى تأجيل الكتاب؛ لأن الحوادث سبقته ولأنه يصف عالمًا عربيًّا لم يعُد موجودًا ـ كما قال.

وفي ذلك العام ـ ١٩٨٤م ـ كتب «هيكل» يقول إنه ناقش مسألة ذلك الكتاب مع ناشريه، واتفقوا جميعًا على تأجيل نشره عامًا آخر، وهو التأجيل الذي استمر حتى هذه اللحظة!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

«بصراحة» هو أشهر مقال سياسي أسبوعي في تاريخ الصحافة المصرية، بدأ محمد حسنين هيكل يكتبه من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٤م.

منذ عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٧م، كان يظهر كاملًا في الصفحة الأولى من ملحق الأهرام الأسبوعي يوم الجمعة.

بعد يونيو ١٩٦٧م، تغيَّر مكانه وأصبح يُنشر في يسار الصفحة الأولى على مساحة عمودين وتُنشر بقيته في الصفحة الثالثة بأكملها.

ثلاث مرات كان عنوانًا (مانشيت) رئيسًا للأهرام: مرة ردًّا على تصريحات الزعيم السوفيتي خروشوف، ومرة لشرح أزمة الأسلحة الألمانية لإسرائيل وقطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية، ومرة بعد زيارته ليبيا عندما نجح الانقلاب العسكري الذي قاده «القذافي».

مرتين فقط كتب هيكل «بصراحتين» في عدد واحد: مرة عندما رد على اتهامات الرئيس محمد نجيب بعمالته للأمريكان، ومرة عندما كتب عن حادثة إسقاط إسرائيل الطائرة الليبية (طائرة سلوى حجازي).

كان معروفًا أن «هيكل» يكتب مقاله يوم الثلاثاء ليظهر صباح الجمعة، ويستخدم نوعًا معينًا من الأقلام والورق، ويدخن بشراهة، ولا يشطب أو يُعدل ما يكتبه.

في عام ١٩٦٩م، كتب بعنوان «إيضاح» يشرح أسباب قبوله منصب وزير الإرشاد القومي، وبعدها بشهور كتب تحت عنوان «إيضاح آخر» أسباب استقالته من الوزارة، ونشر في الصفحة الأولى خطاب الاستقالة ورد رئيس الجمهورية، أنور السادات، عليه بقبولها، وهي أول وآخر مرة يحدث فيها ذلك في تاريخ مصر.

جمع «هيكل» بعضًا من تلك المقالات في كتب: «ما الذي جرى في سوريا؟»، و«عن انفصال دولة الوحدة»، و«يا صاحب الجلالة»، و«عن الملك سعود»، و«نظرة على مشكلاتنا الداخلية فيما يسمونه أزمة المثقفين»، و«العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط»، و«نحن وأمريكا».. وكلها نُشرت وهو في منصبه، وبعد خروجه نشر كتابين: «موعد مع الشمس»، و«عند مفترق الطرق»، وهي المقالات التي كتبها من يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣م إلي يوم ١ فبراير ١٩٧٤م، وكانت سببًا في صدامه مع «السادات» ورحيله عن «الأهرام».

بعد خروجه من «الأهرام»، استمر يكتب تحته فيما ينشره من مقالات في الجرائد العربية (جريدة الأنوار اللبنانية على وجه التحديد).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٤

كتاب مجهول لمحمد حسنين هيكل، كتبه بالإنجليزية في مارس ١٩٧٣م عن حرب ٦٧، وطُبِع في أكتوبر من العام نفسه، وبسبب الحرب لم ينشر فصوله في «الأهرام» كما كان يخطط، وبعدها رأى أن الأحداث تجاوزته فلم ينشره باللغة العربية على الإطلاق، وتجنَّب الحديث عنه تمامًا.

من المعروف أن للأستاذ محمد حسنين هيكل ٨ كتب، كتبها مباشرة باللغة الإنجليزية، وظهرت لها ترجمة عربية بعد ذلك، سواء ترجمها آخرون أو ترجمها «هيكل» بنفسه، هذه الكتب بحسب توقيت صدورها (وبحسب عناوينها العربية المترجمة): «عبد الناصر والعالم»، و«الطريق إلى رمضان»، و«حكاية العرب والسوفييت»، و«عودة آية الله»، و«خريف الغضب»، و«السويس.. قطع ذيل الأسد»، و«أوهام القوة والنصر»، و«القنوات السرية».

في عدد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٧٣م من جريدة الأهرام، وعلى غير المعتاد، كتب «هيكل» مقالًا صغيرًا على الصفحة الثالثة بعنوان «كلمة»، تحدَّث فيه عن كتاب جديد له ظهر في لندن، تحت عنوان: حرب ٦٧.. الجولة الثالثة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو العنوان الذي عمل تحته طول مدة كتابته، وعندما اندلعت حرب أكتوبر طلب منه الناشر تغيير العنوان ليواكب الحدث، فكان: لماذا كان مُحتَّمًا على العرب القتال مرة أخرى؟ والملاحَظ هنا الطول النسبي للعناوين، وهو أمر غير معتاد على الإطلاق في كل كتب «هيكل».

بحسب ما كتبه «هيكل»، فإن صحيفة «صنداي تليجراف» بدأت في نشر فصول من الكتاب، وهي أيضًا ناشرته، وقد تُرجِم إلى إحدى عشرة لغة غير الإنجليزية (وغير العربية كذلك).

الكتاب، على الرغم من طباعته ونشره في لندن، غير أنه ـ بحسب الأستاذ خالد عبد الهادي (صديق الأستاذ هيكل وأحد المقربين منه لسنوات) ـ ليس موجودًا في المكتبات المتخصصة في بيع الكتب القديمة، وقد بحث عنه هو شخصيًّا كثيرًا ولم يجده، والغريب ـ كما يقول الأستاذ خالد ـ أنه طلبه من الأستاذ هيكل، لكنه رفض وبرَّر ذلك بأن الكتاب كان «عاطفيًّا» أكثر من اللازم!

فيما بعدُ، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، كتب «هيكل» عن حرب ٦٧ باستفاضة وتوسُّع كتابين: «سنوات الغليان» و«الانفجار٦٧ ».

قصة هذا الكتاب (المجهول) تُعيد إلى الأذهان قصة كتاب آخر لـ«هيكل» عن العالم العربي في حرب أكتوبر وبعدها، كتبه عام ١٩٧٧م، لم يظهر على

الرغم من طباعته، وكان هو من طلب عدم نشره بعد قيام الرئيس «السادات» بزيارته الشهيرة لإسرائيل.

وكذلك كتاب آخر، عنوانه «الهلال والسيف»، وقد عمل فيه «هيكل» لمدة عام كامل، عن ظاهرة الجماعات الدينية (الإسلامية) في أواخر التسعينيات، لكنه غيَّر رأيه فيه وتراجع عنه!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٥

من المقالات النادرة للأستاذ محمد حسنين هيكل، التي لم تُجمع في أي كتاب له: المقالات الأربع التي كتبها في ٢ و٤ و٩ و١١ أبريل ١٩٧٩م، بعنوان «رياح الثورة تهب من إيران»، وذلك بعد أسابيع من عودة آية الله الخميني من منفاه في باريس وانتصاره على عدوه التاريخي الشاه محمد رضا بهلوي.

كان «هيكل»، في ٢١ ديسمبر ١٩٧٨م، قد التقى «الخميني» في قرية نوفل لوشاتو، وحاوره لمدة ساعتين.

في المقالات الأربع، لم يورد «هيكل» نصًّا كاملًا لحواره مع الثائر العجوز، لكنه كان متحمسًا جدًّا للثورة، واعتبرها ـ أو حاول أن يقدمها ـ ثورة قومية (شبه عربية)!

كانت تلك المقالات ـ وغيرها من المقالات التي كتبها عن الثورة الإيرانية في «صنداي تايمز» ـ هي نواة كتابه الشهير «عودة آية الله» (أو «مدافع آية الله» كما في النسخة العربية)، وفي سبيل كتابته قضى «هيكل» ٤٠ يومًا في إيران (وكان معه الكاتب المعروف فهمي هويدي).

اهتمام «هيكل» بإيران ـ كما هو معروف ـ قديم وممتد؛ حيث زار طهران وكتب مجموعة تقارير صحفية بعنوان «إيران فوق بركان» وجمعها في كتاب، وكان أول كتاب يصدر له في حياته عام ١٩٥١م، وبسبب إيران ـ أو شاه إيران ـ قُدِّم للمحاكمة بتهمة العيب في الذات الملكية.

وفي عام ١٩٦٨م، أدَّى دورًا مؤثرًا في عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، حتى إن الشاه عرض منحه وسامًا.

وفي عام ١٩٧٥م، تلقَّى دعوة من محمد رضا بهلوي لزيارة طهران مرة أخرى في ضيافته شخصيًّا، وعلى الرغم من أن توقيت الدعوة كان غريبًا؛ حيث تصاعدت الخلافات بين «هيكل» و«السادات» فإنه لبَّى الدعوة وذهب لمدة أسبوع، وفيها قابل الشاه ورئيس وزرائه ووزير خارجيته ومدير مخابراته، وكتب عن الزيارة ٣ مقالات بعنوان «حديث مع شاه إيران».

وبعد انتصار الثورة عرض عليه الناشرون كتابة كتاب ـ مرة أخرى ـ عن إيران، وأرسل إلى «الخميني» يطلب منه إتاحة كل الوثائق أمامه، وهو ما تمت الموافقة عليه، وللمفارقة فإن «السادات» اعتقله قبل نشر الكتاب بعدة أيام عام ١٩٨١م.

في عام ١٩٨٥، عاد «هيكل» إلى قصة شاه إيران، محمد رضا بهلوي، وكتب عنه فصلًا طويلًا في كتابه «زيارة جديدة للتاريخ»، بعنوان «كل الدروس

المنسية»، وقد اعتبره نموذجًا للحاكم الذي يعيش الوهم وينسى حقائق الجغرافيا والتاريخ واستراتيجية بلده.

في مقدمة كتابه «مدافع آية الله»، ذكر «هيكل» أنه نشر حواره مع «الخميني» في الصحف العربية (الوطن الكويتية والدستور الأردنية) في فبراير ١٩٧٩م، وهذا خطأ؛ لأنها منشورة في أبريل وليس فبراير.

من الانتقادات الكثيرة التي وُجهت لـ«هيكل» أنه كان «بوقًا دعائيًّا» لثورة إيران (الشيعية!)، لكن الحقيقة أنه ظل طول الوقت يدعو إلى تعاون عربي/ إيراني يرى أن هناك أسبابًا كثيرة موضوعية واستراتيجية له.





٦

في عام ١٩٨٤م، أصدر الأستاذ محمد حسنين هيكل كتابه الشهير «بين الصحافة والسياسة.. قصة ووثائق معركة غريبة في الحرب الخفية»، يسرد فيه تفاصيل قصة تجسُّس الكاتب الصحفي المعروف الأستاذ مصطفى أمين، التي قُبض عليه بسببها وحوكم عام ١٩٦٥م، وكانت تلك القصة مصدر كثير من الأقاويل والحكايات، خاصَّةً بعد أن أفرج الرئيس «السادات» عن مصطفى أمين عام ١٩٧٤م، وعودته للكتابة.

لا يهمنا هنا الدخول في جدل حول تلك القصة/ القضية المثيرة، ولكن يهمنا تفصيل صغير يتعلَّق بتاريخ معين أورده «هيكل» في كتابه، وظهر أنه هناك خطأ ما وقع فيه، ولم يلاحظه أحد على الإطلاق، ولا نعرف كيف فات على الجميع على الرغم من أنه نُشر على حلقات في جريدة القبس الكويتية قبل أن يصدر كتابًا عن دار المطبوعات للنشر والتوزيع في لبنان، وأعادت دار الشروق المصرية إصداره ضمن الأعمال الكاملة للأستاذ.

في الفصل السابع، وتحت عنوان «١٩٦٥.. السنة الحافلة»، كتب «هيكل» يقول إن الأستاذ علي أمين ـ توأم «مصطفى» ـ اتصل به يوم ٢٣ أبريل صباحًا في بيته يطلب لقاءه في مكتبه بـ«الأهرام»، وبالفعل قابله.

في اللقاء ـ كما يحكي «هيكل» ـ فتح علي أمين له قلبه وأخذ يسرد له ما يعانيه من أزمة نفسية في العمل بأخبار اليوم، منذ صدور قرار تأميم/ تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠م، وكيف أن جو العمل أصبح لا يطاق، خاصَّةً مع تولي الإدارة أشخاص لا علاقة لهم بالعمل الصحفي.

وفي نهاية اللقاء، طلب علي أمين من «هيكل» أن يقبله للعمل محررًا في «الأهرام»، ثم يسافر إلى لندن مراسلًا صحفيًّا، وهو ما قبله «هيكل» على الفور، فقد كانت العلاقة بينهما وثيقة ومتينة، وكما يقول «هيكل» فإنه يعتبر نفسه ابنًا لعلي أمين قبل كل شيء، ولا ينسى مطلقا أنه ـ أي «علي» ـ هو مَن فتح له باب العمل مراسلًا لأخبار اليوم في العالم في الأربعينيات والخمسينيات، التي حققت له شهرة وخبرة في المنطقة والعالم.

ولم ينتظر «هيكل» حتى أن يستأذن الرئيس عبد الناصر في ذلك، واعتبر أن الأمر في نطاق عمله ولا يحتاج إلى إذن من أحد.

وبالفعل أصدر قرارًا إداريًّا بتعيين الأستاذ علي أمين محررًا بالأهرام بالحد الأقصى للمرتبات، ثم تعيينه مراسلًا له في أوروبا ـ مقره لندن ـ ببدلٍ يوازي مرتبه، وفي الوقت نفسه يواظب علي أمين على كتابة عموده اليومي الشهير «فكرة» في الصفحة الأخيرة.

وكما يقول «هيكل» فإنه بنفسه كتب خبر انضمام علي أمين للأهرام، ونُشر في عدد يوم ٣ مايو ١٩٦٤م في الصفحة الأولى.

وهنا موضع الخطأ الذي وقع فيه «هيكل» ولم يلاحظه أحد، ولا هو نفسه؛ لأن الخبر منشور في عدد يوم ٢ مايو، وليس يوم ٣، العدد رقم ٢٨٦٣٢، الموافق غرة محرم لعام ١٣٨٥ هجرية، ٢٤ برمودة ١٦٨١ من التقويم المصري.

وقد بدأ الأستاذ علي أمين كتابة عموده اليومي «فكرة» من عدد يوم ٤ مايو، واستمر نشره حتى يوم ٢١ يوليو ١٩٦٤م ـ قبل يوم من الإعلان عن القبض على شقيقه في القضية الشهيرة ـ ولم ينشر مرة أخرى إلا بعد سنوات، عندما أصدر الرئيس «السادات» قرارًا بتعيين علي أمين مديرًا لتحرير الأهرام ـ خلفًا لمحمد حسنين هيكل ـ في الثاني من فبراير عام ١٩٧٤م، وتلك قصة أخرى طويلة!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الخامس: مجهولون

١

مَن مِنَّا ـ من الصحفيين والمتابعين للشأن الثقافي في مصر ـ لا يعرف من هو «أحمد لطفي السيد»، وأهميته ومكانته كرائد من رواد التنوير في مصر؟!

لكن مَن مِنَّا ـ من الصحفيين تحديدًا ـ يعرف أن فكرة تأسيس أرشيف الصحف والمجلات في مصر بدأت على يد «أحمد لطفي السيد»، وهو شخص آخر غير «أستاذ الجيل» الذي نعرفه جميعًا.

القصة رواها الكاتب الصحفي الكبير حافظ محمود، في كتابه «أسرار صحفية»، الصادر عام ١٩٧٥م عن مطبوعات دار الشعب في القاهرة.

والقصة هي أن الصحف المصرية لم تكُن تعرف فكرة «الأرشيف» حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان للأستاذ حافظ محمود صديق اسمه أحمد لطفي السيد، وهو شابٌّ، كان ـ وقتها ـ يعمل موظفًا في دار الكتب المصرية، وكانت هوايته الشخصية هي عمل أرشيف خاص بجريدة الأهرام.

وفي يومٍ، خطر له أن يستفيد من هوايته فذهب إلى جريدة الأهرام يعرض عليهم أن يشتروا منه أرشيفه الخاص، وأن يستكمل أرشفة بقية أعداد الجريدة.

ولمح جبرائيل تقلا باشا عبقرية فكرة الشاب الصغير، وبعقلية رجل الأعمال قبل الصحفي ـ كما يقول حافظ محمود ـ عرض على الشاب وظيفة بنصف دوام في الأهرام، لكن بشرط أن يدرِّب مجموعة من الصحفيين معه.

وهكذا أصبحت جريدة الأهرام أول مؤسسة صحفية في مصر تمتلك أرشيفًا خاصًّا بها، وقلَّدتها باقي المؤسسات فيما بعد، وهذا بفضل شاب موهوب لا يعرفه أحد أو يتذكره الآن.

عندما تكتب اسم أحمد لطفي السيد على محرك البحث «جوجل»، فإن كل النتائج ـ بلا شك ـ عن أستاذ الجيل الأشهر ومدير جامعة فؤاد الأول ورئيس المجمع اللغوي والسياسي الذي رفض رئاسة الجمهورية بعد ثورة يوليو، ولن تجد خبرًا عن أحمد لطفي السيد مؤسس الأرشيف الصحفي في مصر، الذي طردته جريدة الأهرام بعد عام واحد من توظيفه بعد أن استغلت موهبته!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٢

في مقال له يوم ١٤/٥/١٩٥٥م في جريدة «أخبار اليوم»، وتحت عنوان «لم يستطِع أن يعيش عاقلًا ولا أن يموت مجنونًا»، كتب الشاعر الكبير الراحل ينعي صديقه وزميله الأديب عبد الحميد جلال.

بالبحث على شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، لم تظهر أي نتائج، ولا حتى صورة شخصية له!

بحسب ما كتبه «الشناوي»، فإن «جلال» عمل بالصحافة المصرية على اختلافها، من يومية إلى أسبوعية إلى شهرية، لمدة ٤٥ عامًا، محررًا ومترجمًا، وكان في بداياته يكتب القصة القصيرة.

ينتمي إلى أسرة ميسورة الحال، لكنه بدَّد ما ورثه على الحشيش والكوكايين والأفيون!

حاول كثيرًا أن يعالج نفسه من إدمان المخدرات، لكنه فشل، لدرجة أنه حاول أن يُدخل نفسه السجن، وفي عام ١٩٤٠م ادعى الجنون ليقبلوه في مستشفى الأمراض العقلية لأنه أراد «التخلُّص من عقله»!

كان يعتقد أن اسمه هو سبب شقائه؛ فهو اسم سيِّئ الحظ، من السلطان «عبد الحميد» الذي خلعه الأتراك عن العرش، إلى عبد الحميد الديب، الشاعر البائس!

ساءت حالته النفسية للغاية بعد وفاة الفنان سليمان نجيب؛ فهو ـ كما يقول «الشناوي» ـ صديقه المقرب منذ أن كانا في المدرسة الابتدائية، وكان الوحيد الذي وقف إلى جانبه في كل ما مرَّ به من أزمات.

لم يستطِع عبد الحميد جلال أن يتخلَّص من شعور الوحدة بعد وفاة صديقه؛ ولذلك ـ وبإرادته للمرة الثانية ـ دخل مستشفى الأمراض العقلية حتى مات بعد ثلاثة شهور.

وكما هو معتاد، فإن الصحافة التي عمل بها الرجل لمدة تقترب من نصف قرن لم تتذكره؛ ولذلك كتب كامل الشناوي يقول: لقد استراح من الشقاء والكدح والمرض والعقل.. وأيضًا من «الصحافة»!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٣

فرحت جدًّا عندما قرأت اسم «حسام حازم» في فقرة من كتاب «كنت صبيًّا في السبعينيات» للكاتب والناقد الكبير محمود عبد الشكور، والسبب هو أنني كنت أظن أنه لا أحد يتذكره غيري!

«حسام حازم» كاتب ساخر، أو هكذا عرفته وقرأت له في جريدة الدستور (الإصدار الأول)، وكان يكتب عمودًا قصيرًا تحت عنوان «عمود من الضحك»، وفي الفترة نفسها قرأت له مقالاً في العدد الوحيد الذي وقع تحت يدي من مجلة «الكاريكاتير»، التي كان يترأس تحريرها ـ كما أتذكر ـ الفنان الراحل مصطفى حسين.

وبعد إغلاق «الدستور» (فبراير ١٩٩٨م) بعامٍ، علمتُ بوفاته.. وقتها كانت المعلومة الوحيدة التي عرفتها عنه هو أنه متزوج من الفنانة حنان سليمان، لكن ذاكرتي ظلَّت تحتفظ باسمه (وصورته)، وعندما توافرت الوسائل التكنولوجية فإنني ـ وفي لحظات «النوستالجيا»ـ أبحث عن معلومات عنه، وأعيد قراءة المقالات القليلة التي يتيحها موقع أرشيف الصحف التابع لمكتبة الإسكندرية.

ذكر الأستاذ محمود عبد الشكور في كتابه أنه ـ في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ـ قرأ كتابًا صغيرًا بعنوان «أسرار حرب أكتوبر» من تأليف حسام حازم، وأنه أُعجب جدًّا بأسلوبه السلس.

بالطبع فإنه من رابع المستحيلات العثور على ذلك الكتاب الآن.

من المعلومات الغريبة عن حسام حازم أنه كان ضابط شرطة ووصل إلى رتبة اللواء، وكان ـ في يومٍ ـ يعمل في قطاع السجون، وكان قد التقى الكاتب الصحفي الشهير مصطفى أمين، الذي كان يقضي عقوبة السجن (المؤبد) في قضية التجسس الشهيرة.

لكن الصحافة استهوته، والكتابة الساخرة بصفة عامة، وهو مؤلف فيلم «الشيطانة التي أحبتني» لمحمد صبحي ولبلبة، وعدد آخر من المسرحيات الكوميدية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٤

من المعروف أن أغنية «انت عمري»، ١٩٦٤م، كانت أول تعاون فني بين قطبي الموسيقى العربية، محمد عبد الوهاب (تلحينًا) وأم كلثوم (غناءً)، من كلمات الشاعر أحمد شفيق كامل، وقد وصفها الكاتب الصحفي جليل البنداري بـ«لقاء السحاب».

لكن ما لا يعرفه كثيرون أن هناك أغنية أخرى جمعت بين القطبين الكبيرين عام ١٩٤٥م، وكانت من كلمات الشاعر الأشهر كامل الشناوي.

القصة يرويها الكاتب الصحفي الكبير الراحل يوسف الشريف، في مقال له عن كامل الشناوي، في مجلة الهلال المصرية (عدد مايو ٢٠٠٤م).

والذي حدث هو أن عبد الوهاب وأم كلثوم وتوفيق الحكيم وفكري أباظة ومصطفى أمين لبوا دعوة أحد أصدقاء كامل الشناوي (لا يذكر الكاتب اسم ذلك الصديق) لحضور حفلة عيد ميلاده، والمفاجأة أن الشاعر الكبير اصطحب معه الفنانة الشهيرة «كاميليا»، وكان اهتمامه بها وبأخبارها الفنية قد لفت الأنظار حول علاقة غرامية تجمعهما.

وفي أثناء الحفل، داعبت أم كلثوم «الشناوي» قائلة له إنه منحاز فنيًّا وصحفيًّا لـ«كاميليا»، فما كان منه إلا أن قال بصراحة إنه أيضًا منحاز لها ـ فوق ذلك ـ «عاطفيًّا»، ولم تسكت أم كلثوم، بل استغلت رد «الشناوي» الجريء وقالت له: إذا كانت عاطفتك تجاهها صادقة فقُل فيها شعرًا من وحي اللحظة.

ودخل عبد الوهاب على الخط قائلًا إنه مستعد لتلحين القصيدة هنا.. والآن، وتحمست أم كلثوم هي أيضًا وأبدت استعدادها لغناء اللحن، ومع إجماع بقية الحضور وحماسهم، لم يجد كامل الشناوي مفرًّا من أن يتخذ ركنًا ويؤلف قصيدة، كان مطلعها:

لست أقوى على هواك ومالي

أمل فيك، فارفقي بحالي

إن بعض الجمال يُذهل قلبي

عن ضلوعي فكيف كل الجمال؟!

(لا يذكر الكاتب بقية أبيات القصيدة).

وقرأ عبد الوهاب القصيدة ولحنها وغنَّتها أم كلثوم.

وكان توفيق الحكيم يترجم كلماتها لـ«كاميليا» بالفرنسية؛ لأنها لم تكُن تتقن العربية.

وبالطبع لم تُسجَّل تلك الأغنية وليست معروفة، لتبقى «انت عمري» هي لقاء السحاب الأول.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل السادس: روايات

١

في يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٩م، بدأت جريدة الأهرام في نشر رواية نجيب محفوظ الجديدة «أولاد حارتنا»، ويوم ٣ أكتوبر بدأت جريدة الجمهورية في نشر رواية يوسف إدريس الجديدة أيضًا «البيضاء»، وبحسب ما نقله محمد شعير في كتابه «سيرة الرواية المحرمة» عن الناقدة مارينا ستاغ، في كتاب لها عن «إدريس»، الذي قال لها إنه نشر روايته بتشجيع من صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة السابق والمشرف على الجريدة، رغبةً منه في منافسة «الأهرام».

لكن الذي حدث هو أن رواية محفوظ هي التي لفتت الأنظار إليها بشدة، وتسببت في جدل فكري وديني وسياسي استدعى تدخل جمال عبد الناصر والأزهر والمثقفين عليها وحولها، في حين أن رواية «إدريس» ـ كما ينقل محمد شعير أيضًا عن مقال قديم للكاتب سليمان فياض ـ لم تلفت نظر أحد، والسبب في ذلك ـ حسب رأي «فياض» ـ أن رواية «البيضاء» لم تكُن كاملة عندما بدأ نشرها، بل كان يوسف إدريس يكتب فصولها يومًا بعد يوم ويدفع به سريعًا للنشر، وهو ما أحدث ارتباكًا لدى القارئ، بعكس رواية «أولاد حارتنا» التي كان محفوظ قد انتهى تمامًا منها قبل النشر.

وأكثر من ذلك، فإنه نتيجة للارتباك الذي أحدثته الكتابة والنشر اليومي المتعجِّل والمتسرِّع، لم تُنشر رواية «إدريس» كاملة؛ حيث حلَّ سكرتير تحرير الجمهورية ـ كما يقول الكاتب الصحفي محمد العزبي في مقال له ـ «المشكلة» بأن كتب بيده في آخر فصل نشره كلمة «تمت»، وانتهى الأمر عند ذلك الحد.

وفيما بعد عام ١٩٧٠م، أصدر يوسف إدريس روايته في كتابٍ في بيروت، لكن الغريب (كما يلاحظ الناقد الكبير الراحل فاروق عبد القادر في كتابه «من أوراق الرفض والقبول») أن «إدريس» كتب في مقدمتها يقول إنه كتبها عام ١٩٥٥م ونشر أجزاء منها في جريدة الجمهورية عام ١٩٦٠م، ثم عاد في طبعة دار الهلال عام ١٩٩٠م وكتب أنه كتبها عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨م، وهو تناقض وتلاعب «غريب» بالتواريخ ليس له ما يفسره أو يبرره!

هل أراد يوسف إدريس «نفي» أي رابط زمني أو «تنافسي» بين روايته ورواية نجيب محفوظ الأشهر، أم أنه ـ أيضًا ـ ينفي أي صلة بينها وبين ما حدث للشيوعيين في ذلك العام، وقد اعتبرها بعضهم «تكملة» أدبية للحملة الأمنية التي شنها عليهم النظام وقتها واعتقل عددًا كبيرًا منهم في ليلة رأس السنة؟

وكما هو معروف، فإن النظام الناصري شنَّ حملة لا مثيل لها في أول يوم من عام ١٩٥٩م واعتقل معظم المنضمين للفكر الشيوعي، تنظيمًا أو تعاطفًا، وهي الحملة التي نجا منها يوسف إدريس على الرغم من أنه كان في وقت سابق عضوًا في إحدى تلك الجماعات وسبق اعتقاله، ولم تكُن الأجهزة الأمنية وقتها تفرِّق بين السابق واللاحق، وفي الغالب ـ كما يقول فاروق عبد القادر ـ أنها اعتبرته شخصًا فرديًّا لا ضرر منه، وفي وقتها كان «إدريس» قد استقال من عمله في وزارة الصحة وعُيِّن في «الجمهورية»، وهي جريدة الثورة والنظام، وكان مقربًا من صلاح سالم وبعده أنور السادات.

يعتبر كثيرون أن الرواية «صك براءة» قدَّمه «إدريس» للنظام؛ فهي تقدم نقدًا لطريقة الجماعات والأحزاب «الثورية» المنتمية للتيار الشيوعي وفكرها وعملها، وهو النقد الذي يُفهم منه، دون أن يقولها الكاتب مباشرةً، تأييده سياسات نظام يوليو، ويراه أنه نفذ كل ما عجزت عنه تلك الحركات، وهو ما يتناقض مع ما قدَّمه نجيب محفوظ في «أولاد حارتنا»، التي ـ بحسب بعض التحليلات وبعيدًا عن الجانب الديني الذي التصق بها ـ كانت نقدًا للنظام الناصري بعد ٧ سنوات من استيلائه على السلطة.

إنه من التعسُّف، في اعتقادي، الربط بين الروايتين باعتبار أن واحدة تؤيد وأخرى تنتقد؛ فذلك أمر جاء بالمصادفة البحتة؛ حيث تزامن نشرهما في وقت واحد بهدف «المنافسة» لا أكثر؛ حيث تصور صلاح سالم أنه ـ برواية ليوسف إدريس، وهو النجم الصاعد بقوة في الأوساط الأدبية في مصر وقتها ـ يستطيع أن يكون «ندًّا» لنجيب محفوظ، وبه تكون «الجمهورية» نِدًّا لـ«الأهرام»، وهو أمر لا دخل للكاتبين الكبيرين فيه.

لكن من ناحية أخرى، فإن الفرق بين رواية اختمرت فكرتها في عقل أديب وكتبها وفرغ منها، ورواية كُتبت على عجل ولهدف سياسي محدود، وربما من هنا كان سبب «تلاعُب» يوسف إدريس بالتواريخ!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

من المعروف والشائع في الأوساط الأدبية، أن الكاتب الكبير الراحل نجيب محفوظ استوحى شخصية «خالد صفوان»، في روايته الشهيرة «الكرنك» من شخصية اللواء حمزة البسيوني، مدير السجن الحربي في الخمسينيات والستينيات، الذي اشتهر بساديته المفرطة تجاه المعتقلين السياسيين، وتفننه في طرق التعذيب خلال الاستجوابات والتحقيقات.

و«البسيوني» ـ كما يصفه المؤرخ الراحل صلاح عيسى ـ واحد من أشهر «كومبارسات» التاريخ في مصر المعاصرة؛ فهو على الرغم من عدم مشاركته في صنع القرار بشكل رسمي أو تنفيذي، كان يتمتع بحضور قوي على المستوى الشعبي، فمجرد ذكر اسمه تلك السنوات كان كفيلًا بإحداث الرعب والفزع.

وفي الحقيقة، فإننا لا نعرف كثيرًا عن التاريخ الشخصي والعائلي له؛ فلقد كان رجلًا يعيش ـ على الرغم من سلطته وجبروته ـ في الظل؛ فهو كان من ضباط الصف الثاني أو الثالث في تنظيم الضباط الأحرار، وكان ضمن المجموعة المقربة جدًّا من المشير عبد الحكيم عامر، التي كانت تضم صلاح نصر وشمس بدران.

وبحسب شهادة السياسي والمحامي فتحي رضوان (كما ينقلها صلاح عيسى في مقال قديم له) فإن والد «حمزة» كان يعمل قاضيًا شرعيًّا، وإنه التحق بكلية الحقوق لفترة قصيرة قبل أن يحوِّل أوراقه للكلية الحربية، وكان شابًّا وسيمًا تتملَّكه روح «طفولية» ظاهرة، لا تنبئ أبدًا عن الوجه القبيح الذي عُرف به فيما بعد؛ ولذلك ـ في رأي فتحي رضوان ـ فإنه كان يعاني مرض ازدواج الشخصية.

رأي آخر يقدِّمه عالِم الاجتماع المعروف سيد عويس، الذي عرف «البسيوني» عندما كان ضابطًا شابًّا في الأربعينيات، وأيضًا بعد سطوع نجمه عقب ثورة يوليو ٥٢؛ حيث يرى أنه كان شخصية «سيكوباتية» لا تهتم بتبرير تصرفاتها ولا تُلقي بالًا بما يُعرف بـ«منظومة القيم»!

ولقد جاءت معظم الشهادات عن شخصية اللواء حمزة البسيوني وتصرفاته الشاذة من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، الذين أفاضوا في ذكر ما كان يحدث لهم داخل السجون والمعتقلات على يديه، وهو على العكس تمامًا من الصورة الهادئة والوادعة التي رآه عليها نجيب محفوظ وصلاح عيسى في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بعد زوال المنصب وهيبته، وتقدمه في السن.

في ذلك الوقت، كان قد أفرج عن اللواء الغامض بعد سنتين قضاهما في السجن دون محاكمة، كما حدث مع شمس بدران الذي أفرج عنه «السادات» وخرج من السجن إلى المطار مباشرة، ولا يزال يعيش في العاصمة الإنجليزية، لندن، حتى اليوم، وقد كان القرار «السري» بعدم محاكمة «البسيوني» بسبب أن محاكمته قد تجرف في طريقها «كبارًا»، أمثال: شعراوي جمعة وسامي شرف.. وبعدها خرج مدير السجن الحربي وعاش حياته في هدوء وصمت كاملين حتى نهايته المأساوية في حادث سيارة على الطريق الصحراوي حين اصطدمت مقدمة سيارته التي يقودها بمؤخرة سيارة نقل (تريلا) كانت محملة بأسياخ حديد اخترقت الزجاج وجسده ومات بطريقة أكثر من بشعة، وهو ما يعتبره كثيرون نهاية تليق برجل لم يكُن جبارًا وقاسيًا فقط، بل كان أيضًا «كافرًا» بيِّن الكُفر.

في مقال قديم، كنت قد قرأته في مجلة روز اليوسف بعنوان «جنرالات وجميلات»، يعرض الكاتب الصحفي منير عامر رأي الطب النفسي للحالة النفسية للطغاة، وأنهم غالبًا ما يعانون ضعفًا جنسيًّا يحوّلهم إلى ساديين، يجدون متعتهم ولذتهم في التعذيب، وربما القتل البطيء لمن يقع تحت أيديهم، ومن أمثال هؤلاء، كان الجنرال محمد أوفقير، وزير الداخلية والدفاع في المغرب في الستينيات، وكذلك نائبه وخليفته أحمد الدليمي، وصلاح نصر ونائبه حسن عليش في مصر، في الستينيات أيضًا، وغيرهم كثيرون، يزيد على ذلك منطق «السلطة المطلقة» بلا رقيب، فهؤلاء ـ كما يقال ـ يخترقون القانون في حماية القانون نفسه، ثم إن التناقض الكبير بين العلني في حياة هؤلاء ـ كرجل له منصب رسمي وخطير ـ والسري بحكم طبيعة أعمالهم ومتطلباتها، يصيبهم بنوع من الأمراض النفسية والعصبية شبه المستعصية، وفي حالة حمزة البسيوني فإننا لا نعرف عنه كثيرًا، ما عدا أنه ـ بحسب شهادة سيد عويس، كما ينقلها صلاح عيسى ـ كان يعشق سيدة متزوجة وكثيرًا ما كان يتمنى أن تترك زوجها من أجله!

على أن هذا النوع من الرجال لا تنتهي سيرته برحيله عن منصبه، سواء بالعزل أو السجن أو حتى بالوفاة، سواء أكانت طبيعية أم قتلًا، بل تبقى ممتدة وباقية ومؤثرة، على المستوى العائلي أو العام، وكنوع من «العبرة التاريخية»، مع العلم أنه لا أحد يتعلَّم من التاريخ، وفي حالة اللواء حمزة البسيوني فإن أغرب ما قرأته عنه حتى بعد رحليه هو ما ذكره الكاتب مصطفى عبيد في كتابه «هوامش التاريخ.. من دفاتر مصر المنسية»، نقلًا عن الكاتب والمحامي ثروت الخرباوي، الذي حكى أن أحد أصدقائه حصل في أثناء دراسته في كلية الطب على أجزاء من جسد اللواء الغامض، ومنها «جمجمته» من أحد لصوص المقابر، وأنه قسَّم تلك الجمجمة إلى نصفين: واحد استخدمه «مطفأة سجائر»، والآخر أهداه لصديق له استخدمه كوعاء

شُرب لعصافير كان يُربيها.. ومن الغريب أن تلك العصافير لم تقترب من ذلك الوعاء لتشرب منه أبدًا!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

في العادة، وعندما أنتهي من قراءة رواية تحتوي على أحداث تاريخية، ولم أكُن أعرف عنها شيئًا، أن أبحث عنها، بغرض المعرفة بالطبع بعيدًا عن الرواية، التي تظل ـ مهما كانت دقة المعلومات فيها ـ رواية، ولا يجوز تحميلها أكثر من ذلك.

حدث ذلك ـ مثلًا ـ مع رواية أحمد مراد الشهيرة ١٩١٩؛ حيث بحثت عن بعض شخصيات الرواية مثل «أحمد كيرة» و«دولت فهمي»، ولم أكُن أعرف عنهما شيئًا، وهو أيضًا ما فعلته مؤخرًا مع روايتَي «تاهيتي»، للكاتب المصري عمرو حسين، الصادرة عن الدار المصرية اللبنانية في القاهرة، و«زهور فان جوخ» للكاتب السعودي مقبول العلوي، الصادرة عن دار الساقي في بيروت.

الروايتان تتقاطع أحداثهما، بشكل متفاوت، مع اللوحة الأشهر للفنان الهولندي الشهير فان جوخ، المعروفة باسم «زهرة الخشخاش»؛ حيث تتناول رواية «تاهيتي»، بصورة تشويقية، حادث السرقة عام ٢٠١٠م، الذي اختفت على أثره حتى الآن، أما رواية «زهور فان جوخ» فإنها تعرض، بصورة تشويقية أيضًا، لحادث السرقة الأول في السبعينيات، مع عرض سريع لحياة الفنان الشهير ووفاته منتحرًا عام ١٨٩٠م.

كغيري من المصريين، فإنني على علم بحادث السرقة الأخير، وتابعت بعض فصوله الغريبة في الصحف المصرية والتحقيقات والمحاكمات التي انتهت بإدانة بعض المسؤولين في وزارة الثقافة بتهمة التقصير وتبديد ممتلكات عامة دون التوصُّل إلى اللوحة نفسها أو سارقها حتى الآن، بعكس ما حدث عام ١٩٧٩م، حين استيقظ ضمير السارق وأرشد عن اللوحة وعادت.

وكما سبق القول، فإن أحداث الروايتين دفعتني إلى البحث عمَّا هو متوافر من معلومات وحقائق بشأن تلك اللوحة الغريبة.

من المعروف أن فان جوخ كان قد رسم هذه اللوحة عام ١٨٨٧م، قبل وفاته بثلاثة أعوام، وقد انتهى بها المطاف عام ١٩٠٣م في قصر محمد محمود خليل باشا، حين اشترتها زوجته الفرنسية، أميلين هيكتور، من مزاد بمبلغ ٤٠٠ جنيه، وهو مبلغ مهول وقتها، لدرجة أن زوجها أصيب بالفزع من ضخامته، على الرغم من أنه كان من هواة اقتناء الأعمال الفنية المختلفة وشرائها.

بعد وفاة خليل باشا وزوجته، آلَ القصرُ بمحتوياته، بموجب وصية، إلى الحكومة المصرية التي حوَّلته إلى متحف باسم صاحبه، وقد ضم بين جدرانه مجموعة متميزة وغالية من الأعمال الفنية لأشهر الفنانين في العالم.

وفي يونيو ١٩٧٧م، فوجئ الجميع باختفاء واحدة من أهم لوحات المتحف، لوحة «زهرة الخشخاش»، وعلى الرغم من جهود الشرطة المصرية فإنها عجزت عن حل لغز السرقة، وبعد مرور عام ونصف العام اكتُشِف الأمر حين تطوَّع السارق، واسمه حسن العسال، الذي كان واحدًا من أخطر «الهجَّامين» في القاهرة وقتها، وأدلى باعتراف أمام العقيد محمد عبد النبي، مفتش مباحث العاصمة، وأخبره أنه سرقها لحساب أحد المرشدين السياحيين نظير ألف جنيه، وقُبِض على المحرِّض وأقر بجريمته وأرشد عن مكان اللوحة، وكانت في حقيبة جلدية لدى شقيقه الذي كان يعمل مدرسًا في الكويت.

بحسب تحقيق صحفي، نُشر في جريدة الأخبار في يونيو ١٩٨٨م، فإن العقيد محمد عبد النبي توجَّه إلى الكويت للحصول على اللوحة، لكنه فشل بسبب كشف أحد أصدقائه من شرطة الكويت هويته أمام ذلك المدرس، وقد كان الاتفاق بينه وبين ذلك المرشد السياحي أن يحمل شريط تسجيل منه لأخيه ليتسلَّم الحقيبة دون ضجيج.

الغريب أن العقيد محمد عبد النبي عاد من الكويت دون الحصول على اللوحة، والأغرب أن أجهزة الشرطة المصرية عقدت اتفاقًا غريبًا وغامضًا مع المرشد السياحي (الذي لا نعرف اسمه) يقضي بتسليمه اللوحة مع الوعد بحصوله على حكم مخفف، لكنه في النهاية لم يُحاكَم وأخلي سبيله!

والذي حدث، بموجب اتفاق ثانٍ غريب جدًّا جدًّا، أن انتظر اللواء حسين السماحي، مدير الأمن العام وقتها، صباح يوم من الأيام أمام محل «ومبي» بالمهندسين؛ حيث مرَّت من أمامه سيارة مسرعة، وألقى قائدها له لفافة ورق جرائد، التقطها فإذا بها اللوحة المسروقة (…)، وهكذا عادت «زهرة الخشخاش» إلى مكانها في قصر محمد محمود خليل باشا، دون أن يُحاكَم أحد، أما مبلغ المكافأة، الـ٥٠٠٠ جنيه، الذي أعلنت عنه الحكومة لمن يرشد عن اللوحة فقد جرى توزيعه على ضباط المباحث الذين اشتركوا في التحقيقات!

بعد سنوات، كتب الكاتب الكبير الراحل يوسف إدريس، في عموده في الأهرام، يوم ٦ يونيو ١٩٨٨م مقالًا يقول فيه إن اللوحة التي استُردَّت منذ ٩ سنوات هي لوحة مزورة بتقنية وحرفية عالية جدًّا، وإن الأصلية بِيعت وقتها في مزاد بلندن بـ٤٢ مليون دولار، وبين أخذ ورد على صفحات الجرائد بين الفنانين التشكيليين المصريين انتهى الأمر بتحليل غريب هو أن «فان جوخ» له ثلاث لوحات بالاسم نفسه، وبالتالي فإن لوحة متحف خليل باشا واحدة من الثلاث، وهي أصلية بالتأكيد!

وهدأ النقاش حول تلك اللوحة سنوات، حتى صباح يوم ٢٣ أغسطس ٢٠١٠م، عندما اكتشف القائمون على المتحف سرقة اللوحة مجددًا، ومن يومها وحتى اللحظة لم تظهر ولا يعرف أحد على وجه اليقين أين انتهى بها المطاف!

في رواية «تاهيتي»، يتصوَّر الكاتب أن سرقة اللوحة تمت بخطة وضعتها فنانة تشكيلية إيطالية بالتعاون مع حبيبها الفنان المصري الساخط على الأوضاع الثقافية والفنية في الجامعة والمجتمع المصري كله، واستغلَّا تاجر تحف ولوحات شهيرًا لمساعدتهما، وهكذا حصلا على اللوحة الشهيرة، مع التأكيد قطعًا على الإهمال الشديد والمريع في إجراءات التأمين والمراقبة في المتحف، وهو ما قد يمكن أن يكون حدث بالفعل، لكن في اعتقادي أنه من الصعب أن يظهر كاتب ـ كما فعل يوسف إدريس ـ ليكشف لنا بعضًا من الحقيقة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٤

ماذا يمكن أن يُكتب عن رواية صدرت منذ أكثر من عشرين عامًا مضت؟ أكثر من ذلك، فإنها أثارت ضجة كبيرة وقت نشرها الأول، على حلقات أسبوعية مسلسلة في جريدة أخبار اليوم بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠م، وظلَّ ـ على الرغم من أي خلافات سياسية أو فنية أو أدبية ـ اهتمام القراء عن شخصية بطلها محل تساؤل وبحث!

العمل المقصود هنا هو رواية الكاتب الصحفي الكبير الراحل موسى صبري الشهيرة «دموع صاحبة الجلالة».

في السياق كذلك أنها تحولت إلى أعمال فنية: مسلسل إذاعي، بطولة أحمد زكي ويسرا، وفيلم سينمائي بطولة سمير صبري وسهير رمزي، ومسلسل تليفزيوني بطولة فاروق الفيشاوي وميرفت أمين.

أي إن الذين فاتتهم فرصة قراءة الرواية فإنهم سمعوها أو شاهدوها، ولو بالصدفة!

إذًا نحن أمام عمل قديم، لكنه أيضًا مشهور ومعروف على مستوى القارئ والمشاهد العادي، وأما على مستوى الصحافة والصحفيين (والرواية تحكي عن شخصية من عالمهم) فإن اهتمامهم بقراءتها، فضلًا عن تناولها بالكتابة والتعليق، بكل تأكيد، كان أكبر وأشمل.

إن هذه الرواية ـ ومرة أخرى بغض النظر عن أي مواقف سياسية أو فنية أو أدبية ـ واحدة من الروايات القليلة التي تناولت كواليس العمل الصحفي وعلاقات أفراده ـ الإنسانية والسياسيةـ فيما بينهم وبين مجتمعهم وحركتهم صعودًا وهبوطًا داخل المهنة وخارجها، سواء أكان سلبًا أم إيجابًا.

أكثر من ذلك، فإن كاتبها هو واحد من أشهر الصحفيين المصريين في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد كتبها في أواخر حياته؛ ولذلك اهتم كثيرون بتفسيرها وتحليلها ومحاولة الوصول إلى شخصية بطلها ـ محفوظ عجب ـ الحقيقية!

بالطبع إن الرواية تبقى دائمًا وأبدًا «رواية»، وهذا هو مقصد الكاتب من البداية، فلو أراد شيئًا آخر لكتبها بأسلوب مغاير، لكن في الوقت نفسه يجب أن نأخذ اعتبارنا أنه «ليس كل ما يُعرف يُقال أو يُكتب»، والصحفيون بحكم ما يصل إليهم من معلومات وأسرار، فضلًا عن مشاهداتهم المباشرة، يعرفون كثيرًا، وعالم الصحافة ـ كغيره ـ مليء بالقصص والشخصيات «الدرامية» التي تُغري بالكتابة عنها بأيِّ شكل وبأيِّ طريقة.

من هذا المنطلق وحده، قرأت الرواية، لكن ـ قطعًا، وكما فعل كثيرون من قبلي ـ حاولت ربط أحداثها بالواقع، وبعد قليل اكتشفت أن ذلك يُعتبر تعسفا كبيرًا مع الرواية.

إن كثيرين بالطبع قالوا ـ بيقين لا يدخله شك ـ إن المقصود بشخصية محفوظ عجب هو كاتب وصحفي مصري معروف ومشهور جدًّا، هو محمد حسنين هيكل، وفي الرواية ما يؤكد ذلك، خصوصًا أن خلاقات موسى صبري مع «هيكل» معروفة للجميع، لكن هذا اليقين لا أستطيع أن أقرَّه للنهاية، ما دام كاتب الرواية لم يصرِّح بذلك، بل إنه كتب يقول، محذرًا أو منبهًا لقارئها، إن أحداثها يمكن أن تقع في أي زمان ومكان تصدر فيه الصحف، والمعنى أنه ـ إذا افترضنا حسن النية ـ لا يخص شخصية محددة أو وقائع أو زمنًا بعينه.

وأنا هنا لا أبرر للكاتب أو ألتمس له أعذارًا؛ فلقد حدث كثيرًا أن كثيرين اختاروا الشكل الروائي أو القصصي ليكتبوا ويقولوا ما في جعبتهم تجنبًا أو هربًا من المسؤولية، أيًّا ما كان شكلها، أدبيًّا أو سياسيًّا.

وبالطبع، ليست هذه الرواية هي الأولى من نوعها التي تتناول كواليس العمل الصحفي، أو أن يكون بطلها صحفيًّا وكاتبًا مشهورًا، كما أنها ليست المرة الأولى التي يُشار فيها إلى شخصية محمد حسنين هيكل ودوره وتاريخه؛ فلقد سبق الكاتب الكبير الراحل فتحي غانم وكتب روايتين، هما: «الرجل الذي فقد ظله» و«زينب والعرش»، وفيهما إشارات وتلميحات قوية إلى شخصيات حقيقية عرفناها جميعًا وقرأنا لها، وربما لا يزال الجدل مستمرًّا حولها وعنها.

وموسى صبري ـ ومرة ثالثة بغض النظر عن أي مواقف سياسية ـ كاتب صحفي قديم عاصر أحداثًا وشخصيات كثيرة وخطيرة، وبلا شك فإن حصيلته ضخمة ومتنوعة، ومن هنا جاءت شخصية روايته الرئيسة، التي تحمل كل دناءات الحياة ونواقصها، مركزة فيها تركيزًا يكاد يكون خياليًّا، ولا يمكن تصور وجودها في شخص واحد، لكن ذلك بالتأكيد كان حصيلة تجارب الكاتب ومشاهداته، ومن الممكن جدًّا أنه ربما التقط كثيرًا من الصفات والمواصفات من آخرين وخلعها على «بطله»، ليس فقط من الماضي وإنما من الحاضر كذلك!

ومن هنا، فإنه يمكن اعتبار شخصية «محفوظ عجب» نموذجًا ومقياسًا (هل نقول أسلوبًا؟!) لكثيرين في عالم الصحافة على مر الزمن، وهذه هي قيمة «الشخصية الأدبية» التي تبقى وتستمر حتى بعد مرور أكثر من ٢٠ عامًا على ظهورها في صفحات رواية، وهذا ما دفعني إلى قراءتها والكتابة عنها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٥

واحدة من أكثر الروايات إثارة، التي قرأتها في السنتين الأخيرتين، هي رواية «امرأة في حقيبة» لكاتب برازيلي اسمه رافاييل مونتيز، بترجمة الشاعر الأستاذ شرقاوي حافظ، وصدرت عام ٢٠١٩م عن دار العربي للنشر والتوزيع في القاهرة.

الرواية ـ باختصار ـ تحكي عن «تيو»، طالب الطب المتفوق الذي يقع في غرام «كلاريس»، الفتاة الطائشة والمستهترة، لكنها لا تبادله الحب، ويقرر الاحتفاظ بها لنفسه فيضعها في حقيبة سفر، ويتنقَّل بها من مكان لآخر بعيدًا عن الناس، وتتطور الأمور بحيث يحمل كل فصل من فصول الرواية أمرًا لا يمكن أن يتوقعه القارئ أبدًا، حتى نصل إلى آخر «جملة» في الرواية وفيها مفتاح السر!

وبالطبع فإن أمرًا كهذا ـ وضع امرأة في حقيبة والسفر بها من مكان لآخر ـ أمرٌ لا يمكن تصور حدوثه في الواقع، وكان ذلك تصوري حتى صادفني خبر في جريدة الأخبار المصرية عن انتحار شاب إيراني في أحد مطارات أمريكا، بعد وصوله بدقائق إليها، والسبب أنه اكتشف وفاة زوجته اختناقًا بعد أن قضت ساعات طويلة جدًّا «محشورة» في حقيبة سفر.

للأسف الشديد لم أحتفظ بالخبر، ولا أتذكر تحديدًا في أي سنة، لكن في الغالب عام ١٩٨٥ أو ١٩٨٦م، لكن التفاصيل التي ما زلتُ أذكرها هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكُن تسمح للإيرانيين بدخول أراضيها، فما كان من الزوج، وهو إيراني يحمل الجنسية الأمريكية، إلا أن فكَّر في وضع زوجته في حقيبة ليسافر بها إلى أمريكا، وهناك ـ على الأرض الأمريكية ـ يكون لكل حدث حديث مع سلطات الأمن والجوازات والهجرة، لكن القدر كانت له كلمة أخرى، وماتت الزوجة مختنقة داخل الحقيبة، وعندما يكتشف الزوج ـ صاحب الفكرة ـ موتها يقتل نفسه على الفور.

ولقد أهملتُ ذلك الخبر ـ على الرغم من غرابته ـ لأنني ـ للمرة الثانية بعده ومن قبله تلك الرواية المثيرة ـ لم أكُن أتصوَّر أنني سوف أقابل قصة أخرى من أرض الواقع تدور أحداثها بالشكل والطريقة أنفسهما.

لكن الذي استبعدته حصل؛ ففي عدد يوم ١٦ يناير ١٩٨٨م من جريدة أخبار اليوم، كتب الأستاذ محمود صلاح (محرر الحوادث الشهير) قصة «محمد»، المصري، و«فاطمة»، اليمنية، التي بدأت في السعودية، حيث كان الأول يعمل هناك وكانت الثانية تقيم مع عائلتها، ووقعا في الحب.

وبحسب ما نُشر، فإن «محمد»، بعد أن رأى «فاطمة» وأحبها، تقدم للزواج بها، ووافق أخوها الكبير (الذي كان شريكًا له في العمل)، بينما رفضت أمها وبقية العائلة.

ومع الإصرار على الرفض لم يكُن أمام العاشقَين سوى التخطيط للهرب، وبالفعل اتفقا على السفر إلى مصر، وذهب كل منهما إلى المطار بمفرده حتى لا يلفتا الأنظار، وصعد «محمد» إلى الطائرة، ولم تصعد «فاطمة»؛ حيث عرف أهلها بالخطة واحتجزوها.

وصل العاشق المصري إلى القاهرة وحيدًا حزينًا، وظل يواظب يوميًّا على الاتصال بحبيبته، حتى إنَّ وجهه أصبح مألوفًا للعاملين في سنترال رمسيس، وكانت المكالمة الواحدة تكلفه مائة جنيه كاملة (لا تنسَ أننا في أواخر الثمانينيات).

بعد أيام وأسابيع طويلة من العذاب، تفتَّق ذهن «محمد» عن خطة مثيرة وجديدة؛ سيسافر إلى السعودية عن طريق البحر، وفي جدة ستقابله «فاطمة»، ولأن أهلها أخذوا منها كل أوراقها الثبوتية (بما فيها جواز السفر)، فإنه سوف يضعها في حقيبة سفر كبيرة ويصعد بها إلى أي سفينة عائدة إلى مصر.. وهذا ما حدث تمامًا.

حمل «محمد» الحقيبة وصعد إلى السفينة، ولم يفتشه أحد، بل إن أحد مسؤولي الجمارك ساعده في حملها، وعندما أصبح في عرض البحر فتح الحقيبة وأخرج حبيبته، التي كانت ـ لحسن الحظ ـ لا تزال على قيد الحياة.

كانت خطته أن يضعها مرة أخرى داخل الحقيبة عندما تقترب السفينة من الميناء المصري، لكن لسوء حظه تنشب بينه وبين أحد المسافرين «خناقة» بسبب معاكسته «فاطمة»، فيحضر رجال أمن السفينة ويُحرَّر محضر بالواقعة، وبالطبع اكتشفوا أن «فاطمة» لا تحمل أي أوراق ولا تأشيرة سفر، فيُتحفَّظ عليها، وبعد الوصول إلى مصر تُرحَّل لقسم الخليفة وتقضي أيامًا هناك، وكان من المفروض أن تُرحَّل إلى أهلها في السعودية.

لكن حظ العاشقَين، المصري واليمنية، أن يُعجب السفير اليمني بقصتهما فيقرر منح «فاطمة» أوراقًا بديلة لتتمكَّن من البقاء في مصر وتتزوَّج مَن غامرت مِن أجله بأن «تحشر» نفسها في حقيبة.

وانتهت القصة نهاية سعيدة، على عكس النهاية الحزينة والمفجعة للعاشقَين الإيرانيين، وهنا كان قراري أن أكتب الحكايتين فورًا، خوفًا من أن أصادف حكاية ثالثة ربما تتشابه مع نهاية الرواية البرازيلية.. التي لن أقول لك ـ عزيزي القارئ ـ ماذا كانت المفاجأة في سطرها الأخير.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل السابع: طه حسين

١

في أكتوبر عام ١٩٤٥م، صدر العدد الأول من مجلة «الكاتب المصري» الثقافية، برئاسة تحرير الدكتور طه حسين، عن مؤسسة حملت الاسم نفسه تملكها أسرة «هراري»، وهي أسرة يهودية كانت تعيش وتعمل في مصر.

في ذلك الوقت، كان قد مر عامٌ بالضبط على إحالة د. طه حسين إلى المعاش، من منصبه الحكومي بوصفه مستشارًا فنيًّا بصلاحيات واسعة لوزير المعارف في حكومة حزب الوفد، نجيب الهلالي، التي أقالها الملك فاروق في أكتوبر ١٩٤٤م، وهي الحكومة التي شُكِّلت عقب حصار قصر عابدين الشهير في فبراير ١٩٤٢م.

تولَّى طه حسين الإشراف الكامل على المؤسسة (بالإضافة إلى منصب رئيس تحرير المجلة)، وكان نشاط المؤسسة شاملًا، من نشر الكتب المصرية وترجمات الأدب العالمي (الإنجليزي والفرنسي تحديدًا).

قبل ظهور تلك المؤسسة (والمجلة)، لم تكُن لأسرة «هراري» أي نشاط معروف في صناعة النشر والفكر والثقافة، بل كانت تمتلك توكيلًا لشركة «رينجتون» العالمية للآلات الكاتبة.

كان يتولى إدارة الشركة أربعة إخوة، هم: مارك وريمون وإدجار وإرنست هراري، وكانت أعمارهم تتراوح بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين، وفجأة ودون سابق إنذار قرروا إنشاء تلك المؤسسة، واختاروا الدكتور طه حسين (بكل ما يمثله) مشرفًا عامًّا على نشاطها.

لم تستمر المؤسسة (والمجلة) سوى عامين اثنين؛ حيث قرر الإخوة الأربعة فجأة ودون سابق إنذار تصفية نشاطها بالكامل، وبيع كل عقود النشر إلى مكتبة «الخانجي» والاكتفاء بالتجارة في آلات الطباعة التي كانت تدر أموالًا كثيرة.

من بين ما قيل عن سبب الإغلاق: أن الإخوة تعرضوا لتهديدات من دوائر عليا في الدولة المصرية بسبب وجود اسم طه حسين بوصفه مشرفًا عامًّا ومتصرفًا في كل أمور المؤسسة والمجلة.

لكن أحد الإخوة (مارك) قال للدكتور لويس عوض، فيما بعدُ، عندما سأله عن ذلك، إن السبب هو الخسائر المالية التي تعرضوا لها، فلم تكُن المجلة توزع

أكثر من ٥ آلاف نسخة في الشهر، وهو ما لم يكُن يغطي تكاليف الطباعة والتوزيع وأجور الكُتَّاب.

بجانب اسم طه حسين، بوصفه رئيسًا للتحرير وكاتبًا فيها، كانت هناك أسماء لامعة كثيرة تكتب فيها، مثل: محمود عزمي ومحمد عوض محمد وتوفيق الحكيم وسليمان حزين وعبد الرحمن بدوي وحسين فوزي وعبد القادر القط وسهير القلماوي.. وغيرهم.

عقب صدور المجلة، قاد الكاتب والمفكر إسماعيل مظهر حملةً عنيفة عليها، معتبرًا إياها «أداة من أدوات الصهيونية العالمية» لبث أفكار وعقائد معينة تخدمها، وتستقطب المفكرين المصريين بعيدًا عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما أكدت الدكتورة عواطف عبد الرحمن، في كتابها «الاختراق الصهيوني».

لكن محمد حسنين هيكل، في كتابه «الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية»، لم يقبل هذا الاتهام، سواء بحق طه حسين أو حتى أسرة «هراري»، واعتبر أن ما جمع بينهم في ذلك المشروع الثقافي هو «اقتناعهم بانتماء مصر إلى مجتمع البحر الأبيض المتوسط»، وهو تيار فكري ساد مصر في فترة ما بعد ثورة ١٩١٩م، وبالتالي لم تكُن لدى المقتنعين به أي غضاضة في التعاون مع «اليهود» عامةً، وبخاصَّةٍ أنه في تلك الفترة لم تكُن إسرائيل ـ الدولة ـ قد قامت بعدُ.

من هنا، فإن طه حسين لم يتردَّد ـ مثلًا ـ في قبول الإشراف على رسائل دكتوراه لطلبة يهود في الجامعات المصرية، بل ويحضر افتتاح الجامعة العبرية في القدس نيابةً عن رئيس الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد، ويشارك في مؤتمر علمي لبحث مستقبل دول البحر الأبيض المتوسط بدعوة من الدكتور «ماجنس»، مدير الجامعة العبرية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣م، نشر الكاتب الصحفي والباحث الأثري المعروف كمال الملاخ، في الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام، خبرًا عن حصول عميد الأدب العربي د. طه حسين ـ مع ٥ شخصيات دولية أخرى ـ على جائزة الحقوق الإنسانية التي تمنحها هيئة الأمم المتحدة، وهي الجائزة التي استُحدِثت قبل عام.

وكان من المقرر أن تُسلَّم له الجائزة في حفل خاص بمنزله لأنه ـ صحيًّا ـ لم يكُن قادرًا على السفر إلى نيويورك في شهر ديسمبر لتسلُّمها.

لكن الذي حدث هو أن د. طه حسين مات في ظهر ذلك اليوم عن ٨٤ عامًا.

بحسب ما كتبه كمال الملاخ ـ في اليوم التالي، ٢٩ أكتوبر، في الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام ـ فإن خبر الجائزة هو آخر خبر سمعه د. طه حسين، وكان رد فعله هو «الابتسام»، وبعدها تدهورت حالته الصحية فجأة ومات.

كان الأستاذ العميد يعاني، منذ ١٥ عامًا، أمراض الشيخوخة، ثم زادت متاعبه عندما تعرَّض لدوار بحر شديد في أثناء عودته من رحلته السنوية لأوروبا.

في ذلك اليوم، نشرت جريدة الأهرام خبر رحيل عميد الأدب العربي في أسفل الصفحة الأولى؛ حيث كان اهتمام الصحيفة منصبًّا على التطورات السياسية والعسكرية بعد ٦ أيام فقط من وقف إطلاق النار عقب حرب أكتوبر المجيدة.

بجوار الخبر ـ في الصفحة الأولى ـ نُشرت كلمة قصيرة بتوقيع توفيق الحكيم يرثي فيها طه حسين، الذي ـ كما جاء في عنوانها ـ فارق الحياة بعد أن فارق اليأس روح مصر.

في تفاصيل الخبر أنه تقرر ـ نظرًا لمكانة الراحل الكبير وأيضًا بسبب حصوله على قلادة النيل، أعلى وسام مصري ـ إقامة جنازة رسمية له «بعد غد»، أي: يوم ٣١ أكتوبر.

في العدد نفسه، وفي صفحة الرأي، نُشر مقال للناقد المعروف، المشرف على القسم الأدبي بالجريدة، الدكتور لويس عوض، تحت عنوان «لن أقول وداعًا».

في اليوم التالي، ٣٠ أكتوبر، نشر كمال الملاخ، الذي كان من المقربين للدكتور طه حسين في سنواته الأخيرة، في الصفحة الأخيرة في «الأهرام»، بعض الترتيبات الخاصة بالجنازة، وفيها أن الجثمان سوف يخرج من

مستشفى العجوزة في الحادية عشرة صباحًا إلى سرادق خاص في ميدان التحرير، ومن هناك سوف يُشيَّع إلى مثواه الأخير (وهو بالطبع لم يحدث في اليوم التالي، حيث تقرر أن تخرج الجنازة من جامعة القاهرة تقديرًا لمكانة الراحل الكبير ودوره في خدمة العلم وقضية التعليم).

الغريب والمثير للدهشة هو أن عنوان ما كتبه «الملاخ» كان «الدولة تقيم ضريحًا لطه حسين»، وفي التفاصيل أن المهندس حمدي عاشور، محافظ القاهرة، قرَّر تخصيص ١٢٠ مترًا بمنطقة مقابر البساتين لإقامة ضريح يليق بمقام عميد الأدب العربي؛ حيث بدأ تجهيز الضريح في ذلك اليوم، قبل يوم واحد من الجنازة، وسيُستكمَل بناؤه بعدها.

الخبر بتلك الطريقة يطرح عدة أسئلة مهمة:

١ـ هل كان طه حسين لا يمتلك مقبرة له أو لعائلته؟

٢ـ وإذا كان يمتلك، فلماذا أسرعت محافظة القاهرة بتقديم قطعة الأرض تلك والشروع في بناء الضريح قبل يوم واحد من الجنازة؟

٣ـ ولماذا لم ـ إذا كانت هناك مقبرة جاهزة ـ يُدفَن فيها وبعدها يُنقل رفاته إلى مقبرة محافظة القاهرة حين تكون جاهزة؟

إن ملابسات الخبر وطريقة كتابته توحي بأن عميد الأدب العربي لم يكُن يمتلك مقبرة، وهذا أمر غريب، من ناحية طه حسين نفسه ومن ناحية عائلته، الذين ـ على الرغم من سنوات مرضه الطويلةـ لم يفكروا في امتلاك أو بناء مقبرة، كما يفعل جميع الناس!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

من أكثر الانقلابات الفكرية والسياسية إثارةً في تاريخ مصر الحديث: ما حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما انشق عباس محمود العقاد عن حزب الوفد وانضمَّ طه حسين إليه.

كان «العقاد» هو كاتب «الوفد» الأول، الكاتب الجبار، كما سماه مؤسس «الوفد»، الزعيم سعد زغلول، الذي كتب عنه كتابه الشهير، وكان قلمه يمثل «مدفعية» ثقيلة للحزب في وجه خصومه، لكنه ـ بعد وفاة «سعد» ـ انشقَّ عن الحزب، في فترة وزارة توفيق نسيم؛ حيث لم يعجبه تهاون (وتعاون) الوفديين معها، واعتبره خروجًا على كل مبادئ الحزب التي تأسس عليها.

بعدها اعتزل «العقاد» العمل السياسي المباشر واكتفى بكتبه ومؤلَّفاته، وفي بعض الأحيان حاول الاقتراب من القصر الملكي بعد وفاة الملك فؤاد، الذي سجنه ثلاثة أشهر بسبب كلمته المشهورة، وتولي فاروق الحكم، لكن القصر لم يلتفت إليه بالقدر الكافي ولم يبادله الاهتمام، ربما بتأثير استقلاليته المعروفة وربما بسبب ما قاله بحق الملك الأب.

على الجانب الآخر، بدأ طه حسين حياته السياسية وهو تحت لواء حزب الأحرار الدستوريين، الذي كان يضم صفوة الطبقة المثقفة في مصر وقتها، مثل: أحمد لطفي السيد والدكتور محمد حسين هيكل ومصطفى وعلي عبد الرازق.

لكن بعد وفاة عدلي يكن وعبد الخالق ثروت وتولي محمد محمود أمور الحزب، أخذ في الابتعاد شيئًا فشيئًا عنه، وكانت نتيجة ذلك فيما بعد هو أن محمد محمود رفض التجديد له في منصب العميد، واكتفى بوظيفته أستاذًا في قسم اللغة العربية، وبعدها لبَّى دعوة مصطفى النحاس بالكتابة في إحدى جرائد «الوفد».

في تلك الفترة، حاول إسماعيل صدقي استمالة طه حسين ناحيته ـ في فترة رئاسته الأولى للوزارة ـ واختياره رئيسًا لتحرير جريدته (الشعب)، لكن العميد رفض.

الغريب أن حكومة الوفد قبل ذلك ـ ممثلةً في وزير المعارف علي الشمسي ـ اعترضت على تولي طه حسين منصب عمادة كلية الآداب بسبب انتمائه للأحرار الدستوريين، وقبل الوزير أن يوافق على تعيينه ليوم واحد يذهب طه حسين فيه إلى مكتبه في الكلية وأن يستقيل في المساء، وهو ما حدث فعلًا!

الأكثر غرابة هو أن ذلك التحول تم على الرغم من «سوابق» الدكتور طه في حق «اِلوفد» وزعيمه التاريخي، ولكن ـ بحسب ما يقول د. لويس عوض ـ كان

«حتميًّا»، خصوصًا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦م، التي كانت كلمة الأرستقراطية المصرية (السياسية والفكرية) الأخيرة، وبعدها ظهرت الحركات الفاشية المختلفة وبشكلٍ ما سيطرت على المجال السياسي والشعبي.

وفي النهاية، وصلت الأمور إلى نهايتها المنطقية، عندما صار طه حسين وزيرًا للمعارف في آخر وزارة شكلها حزب الوفد في العهد الملكي، على الرغم من أن «النحاس» أبدى شكوكه فيه بقوله الشهير لنجيب الهلالي، صاحب الفكرة: «طه ممكن يشطح»!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٤

تُعتبر سلسلة مقالات «نظرات في النظرات»، التي كتبها عميد الأدب العربي د. طه حسين في بدايات حياته الأدبية، واحدة من أشهر مقالات النقد الأدبي في مصر، وأيضًا «النقد الساخر» (إذا جاز التعبير) بما احتوت عليه من سخرية ونقد لاذع.

وكان الأديب والكاتب الشهير مصطفى لطفي المنفلوطي، قد بدأ في نشر مقالات له تحت عنوان «النظرات» عام ١٩٠٧م، قبل أن يجمعها في كتاب (ثلاثة أجزاء) بعد ذلك.

سلسلة مقالات «نظرات في النظرات» نُشرت في جريدة «اللواء»، وقت أن كان عبد العزيز جاويش يتولّى تحريرها، وقيل إن طه حسين كتبها بتشجيع منه شخصيًّا، وكان هو من أنصار الكتابة الساخرة والناقدة واللاذعة بلا حد.

ومن المعروف أن طه حسين لم يجمع تلك المقالات أبدًا في كتاب، وظل طول الوقت رافضًا ذلك، وقد اعتبرها «نزوة» من نزوات الشباب ونزقه، بما حملته من سخرية شديدة ـ غير مبررة ـ من شخص «المنفلوطي» وكتاباته.

لكن، هل كتب طه حسين هذه المقالات فعلًا، أم أن اسمه كان ستارًا لاسم كاتب وأديب آخر؟!

في رأي الشيخ محمود أبو رية ـ وهو أديب مخضرم وكان تلميذًا لمصطفى صادق الرافعي ـ أن النقد في تلك المقالات انصبَّ على النحو والصرف والقواعد اللغوية، وهو جانب لم يُعرف عن طه حسين في كتاباته النقدية أبدًا.

المؤرخ الأدبي الكبير أحمد حسين الطماوي له الرأي نفسه، ولقد نشر عام ١٩٥٩م دراسة في مجلة «عالم الكتب» السعودية أورد فيها استشهادًا بمقال كتبه وحيد الدين الأيوبي في جريدة الأهرام، عدد ١٤ أكتوبر ١٩٢٦م، بعنوان «نقد النظرات ليس له»؛ حيث يؤكد أن تلك المقالات كتبها «أديب كبير يعرفه الجميع، وهو الآن يعمل موظفًا في الحكومة، وكان يمليها إملاءً على كاتبين آخرين من أفاضل الكُتَّاب ويوقعها باسم طه حسين؛ لأن ذلك الأديب ما كان يريد الظهور بأنه كاتب نقد النظرات».

الأمر نفسه يؤكده المؤرخ الشهير محمد صبري السوربوني، ويتفق مع الشيخ «أبو رية» و«الطماوي» في أن تلك المقالات كتبها الأديب والشاعر واللغوي محمد صادق عنبر، ولم يوقعها باسمه (لأسباب سياسية).

في شهادة الكاتب والأديب عباس حافظ، يقول: إن طه حسين ـ وهو طالب بالأزهر ـ تواصل مع «عنبر» ـ الذي كان نجمًا بارزًا في الوسط الأدبي في

بداية القرن العشرين وكان من المجددين في الصحافة، ونشأت بينهما علاقة صداقة، وكان «عنبر» من مشجعي طه حسين على كتابة النقد (والاشتداد فيه).

عدد من المواقع الصحفية (الآن) وهو يعرض لتاريخ تلك المقالات، نقلًا عن كتاب لـ«هاني الخير»، ذكر أنها ظهرت في جريدة «العلم» لصاحبها عبد العزيز جاويش، وهو غير صحيح؛ لأنها ظهرت في جريدة «اللواء» ـ جريدة الحزب الوطني ـ ولم يصدر «جاويش» أي جريدة تحمل اسم «العلم».

كتب الأستاذ الكبير «وديع فلسطين» مقالًا في جريدة الحياة اللندنية، عدد ١٣ فبراير ١٩٩٦م، بعنوان: حديث مستطرد.. طه حسين في مرايا جديدة، يناقش فيه هذه القضية باستفاضة ومعظم المعلومات هنا منه.





الفصل الثامن: مواقف وطرائف

١

لو كتبت اسم أمير الشعراء أحمد شوقي على محرك البحث «جوجل»، فإن كل النتائج التي ستحصل عليها تقول لك إن تاريخ ميلاده هو ١٦ أكتوبر ١٨٦٨م.

في الحقيقة، إن السنة المذكورة غير صحيحة تمامًا، ولا يعرف أحد من أين جاءت ولماذا؛ لأن الشاعر الكبير من مواليد ١٨٧٠م، وهذا ما أثبته بالدليل والوثائق الكاتب محمد علي رفاعي، في مقال له في عدد الجمعة ٦ ديسمبر ١٩٦٨م، من جريدة الأهرام.

كان الكاتب ـ كما قال ـ أول مَن نبه إلى الذكرى المئوية لميلاد أمير الشعراء في السادس عشر من أكتوبر في ذلك العام، لكن بعد أن ظهر مقاله قابله أحد أصدقائه (وهو موظف قديم في الإدارة الإفرنجية بالقصر الملكي قبل الثورة)، وأخبره أنه اطلع على شهادة الحقوق التي حصل عليها «شوقي» من جامعة باريس عام ١٨٩٣م، وأنه عاد في تلك السنة ليعمل بإدارة الترجمة بالقصر وكان عمره وقتها ٢٣ عامًا.

تقول الشهادة ـ التي حصل عليها الكاتب من حسين شوقي، الابن الأكبر لأمير الشعراء، والموقَّعة من وزير المعارف الفرنسية (ورئيس الوزراء فيما بعد) السيد ريمون بوانكاريه ـ: إن الطالب أحمد شوقي، المولود في القاهرة يوم ١٦ أكتوبر ١٨٧٠م…

وكان «شوقي» هو أصغر طالب في مصر يلتحق بمدرسة (كلية) الحقوق؛ حيث كان عمره ١٥ عامًا، وقد رفض مديرها «فيدال باشا» ذلك ولم يوافق إلا بعد تدخل وكيله يحيى بك إبراهيم، وبعدها سافر إلى فرنسا، بمنحة من الخديوي عباس حلمي الثاني للدراسة في باريس، وقضى ٤ سنوات حصل بعدها على ليسانس الحقوق وعاد إلى مصر.

تقول الشهادة ـ التي حصل عليها الكاتب من حسين شوقي (الابن الأكبر لأمير الشعراء) ـ: إن الطالب أحمد شوقي حصل على دبلوم ليسانس الحقوق في ٢٨ يوليو ١٨٩٣م، وبموجب موافقة مدير الجامعة فإن وزير المعارف، السيد ريمون بوانكاريه، منح الطالب المذكور كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حاملو هذه الشهادة، وقد حُررت في يوم ٢٠ سبتمبر، وأُعطيت للطالب يوم ٢٥ نوفمبر من العام نفسه.

إذًا ـ بناءً على هذه الوثيقة الرسمية ـ فإن تاريخ ميلاد أحمد شوقي هو ١٨٧٠م، ومن الغريب أن أحدًا لم يلتفت لذلك، بدليل أن معظم المواقع ـ إن لم يكُن

كلها ـ تصر على تاريخ ١٨٦٨م، على الرغم من مرور كل تلك السنوات على التصحيح الذي قدمه الكاتب.

يبقى القول: إنني بحثت عن أي معلومات عن الكاتب محمد علي رفاعي، فلم أعثر على شيء، وكل ما عرفته أنه كان من المهتمين بعلم الحديث والقضايا الشرعية، وله كتاب اسمه «رجال ومواقف»!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في شهر رمضان عام ١٩٨٧م، تعرضت الشقة التي يمتلكها الأديب الكبير يوسف إدريس في الإسكندرية للسرقة، وهو أمر عادي (!) يحدث كل يوم في مصر وكل بلاد الدنيا.

لكن حادث سرقة تلك الشقة تحديدًا، بالإضافة إلى المسروقات التي حصل عليها اللص منها، كانت سببًا في كتابة الأديب الكبير مقالًا طويلًا يحكي فيه قصة حصوله عليها وأهمية ما كان فيها وقيمته.

يقول «إدريس» إن ابنه «بهاء» وُلد بعيب مزمن في الرئة، وهو ما يستدعي قضاء شهور الصيف كل عام بعيدًا عن القاهرة.. وقبل نكسة ١٩٦٧م، كان يقضي تلك الشهور في شاليه يستأجره في بورسعيد، وبعد ما حدث في ذلك العام كان لا بُدَّ من الانتقال إلى الإسكندرية.

كانت أسعار الإيجار فوق طاقة الأديب الكبير، وهو في النهاية «موظف عام» لا يملك إلا مرتبه، خصوصًا بعد حرب أكتوبر وبداية عصر الانفتاح، ومن هنا جاء التفكير في شراء شقة بالتقسيط من شركة المعمورة.

وذهب بالفعل وقابل رئيس الشركة، وفهم «إدريس» أن عليه كتابة طلب وانتظار ما سوف تسفر عنه القرعة السنوية، وهو ما لم يكُن قادرًا عليه، وأفهمه بعض العارفين أن عليه التقدُّم بالطلب لرئاسة الجمهورية؛ لأنها ـ أي الرئاسة ـ بحسب القانون لها نسبة ٢٥٪ من الشقق كل عام توزعها على كبار المسؤولين والشخصيات العامة.

وكتب «إدريس» خطابًا للرئيس «السادات» يحكي فيه ظروف مرض ابنه وحاجته إلى الحصول على الشقة، وبعد أقل من أسبوع وصله الرد بالموافقة.

لكن ـ وقبل تسلُّمه الشقة ـ فوجئ بأن «السادات» يسحبها منه بسبب مقال كتبه «إدريس» عن ضرورة تطبيق القانون على الجميع دون استثناء أو محسوبية، وقال له فوزي عبد الحافظ (السكرتير الشخصي للسادات) إن الرئيس سوف ينفذ ما طالب به في مقاله وأن يكون التطبيق عليه هو.

لم يكُن أمام الأديب الكبير سوى الاستسلام، لكنها أيام قليلة ووجد أنه مدعو للقاء نائب الرئيس، حسني مبارك، الذي أخبره بأن الرئيس وافق على منحه الشقة المطلوبة، وهكذا حصل على الشقة التي كان لا يزال يدفع ثمنها حتى سُرِقت عام ١٩٨٧م.

عندما ذهب إلى الإسكندرية لمعرفة ما سُرق منها، وجد أن اللص استولى على أنبوبتي بوتاجاز وحذاء صيفي ماركة «باتا»، وهذا الحذاء هو ما سبَّب له

حزنًا كبيرًا.

إن مقاس قدم الأديب الكبير كان ٤٦، ولم يكُن يستطيع بسهولة الحصول على تلك الأحذية الصيفية التي كان يفضِّلها، ولقد استطاع عن طريق مدير شركة «باتا» في الإسكندرية الحصول على «جوزين» منها، احتفظ بواحد في القاهرة وآخر في الإسكندرية، وظلَّا مصدر سعادة وراحة نفسية له، لدرجة أنه ـ كما يقول ـ لم يرتَد غيرهما في رحلته الطويلة لليابان وشرق آسيا.

قد يبدو الحادث هزليًّا أو بسيطًا بالنسبة لكثيرين، ولا يستدعي أن يكتب يوسف إدريس ـ بمكانته وقيمته ـ مقالًا طويلًا عنه، لكن ـ من ناحية أخرى ـ يمكن اعتباره نوعًا من تلك المشكلات «الصغيرة التافهة» التي «تعكنن» مزاج الكبار!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

يحدث هذا كثيرًا عندما تقرأ عنوان خبر ما، خصوصًا في الجرائد والمجلات القديمة، وتبدأ في تصوُّر شكل معين للكتابة عنه، فإذا ما قرأت تفاصيل الخبر فإن ذلك التصور يُنسَف تمامًا.

في عدد يوم السبت ٢٢ فبراير ١٩٨٦م، وفي أسفل الصفحة الأولى، قرأت خبرًا بعنوان: مؤلف فيلم «تزوير في أوراق رسمية» زوَّر أوراق ١٦٠ قضية وبرَّأ المتهمين فيها.

هذا ـ بالطبع ـ عنوان لا يُفوَّت أبدًا، وقرأت الخبر بحثًا عن المؤلف «المزوِّر» واسمه محمد كامل عبد الرحيم، وهو محامٍ ومؤلف سينمائي، من أعماله الفيلم المذكور في العنوان وأيضًا الفيلم الشهير «إحنا بتوع الأتوبيس»، وبدأت البحث عن أسماء أعمال فنية أخرى له.

هنا كانت المفاجأة..

إن كاتب سيناريو فيلم «تزوير في أوراق رسمية» هو صلاح فؤاد، الذي نقل قصته عن مسرحية بعنوان «فيلومينا مارتورانو» لكاتب إيطالي اسمه إدواردو دي فيليبو.

«صلاح فؤاد» أيضًا مؤلف سينمائي معروف له أفلام أخرى جماهيرية وشهيرة ـ بحسب موقع «في السينما» ـ مثل: سلام يا صاحبي، وجحيم تحت الماء، ولحم رخيص، و١٣١ أشغال، وعيش الغراب.

وانتقلت للبحث باسم الفيلم الثاني، المذكور في الخبر، وهو فيلم «إحنا بتوع الأتوبيس»، وهو مأخوذ عن قصة قصيرة للكاتب الصحفي الراحل جلال الدين الحمامصي، لأجد أن كاتب السيناريو هو المؤلف والمنتج المعروف فاروق صبري، وله عدد كبير من الأعمال الشهيرة منذ الستينيات.

إذًا هناك شيء ما «غريب»، وأعدت قراءة خبر «الأهرام»، الذي كتبه صحفي اسمه حسين غانم ـ مرات كثيرة ـ وبحثت باسم ذلك المحامي والمؤلف فلم أعثر على أي نتيجة، وليس هناك مؤلف سينمائي أو كاتب سيناريو اسمه محمد كامل عبد الرحيم!

بالطبع الخطأ وارد ويحدث دائمًا؛ لذلك تصورت أن تصحح «الأهرام» الخبر أو تعتذر عنه ـ ولفاروق صبري وصلاح فؤاد ـ في الأعداد التالية، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث، أو على الأقل لم أعثر عليه، مع العلم أنني بحثت في أعداد الأسبوع الذي تلا ذلك العدد.

من خلال متابعتي المحدودة لأرشيف جريدة الأهرام في الثمانينيات، أستطيع القول إنها كانت فترة تمتلئ بأخطاء كارثية في التحرير والمعلومات والإخراج الفني للصحيفة، وهذا الخبر واحد منها.

ويبقى السؤال: مَن محمد كامل عبد الرحيم، المحامي والمؤلف السينمائي الذي لم يؤلف شيئًا وكان من حظه أن يُذكر اسمه في الصفحة الأولى في أكبر جريدة مصرية؟!





٤

في عام ١٩٧٢م، خطر على بال كوكب الشرق، السيدة أم كلثوم، فكرة إنشاء مشروع خيري يحمل اسمها.

كانت الفكرة هي إنشاء دار للخير، لتعليم الفتيات اليتامى أعمال التطريز والخياطة.

ومن أجل ذلك، جمعت أم كلثوم أصدقاءها المقربين لأخذ رأيهم ومشورتهم في الفكرة.

الأصدقاء هم: فكري أباظة وصالح جودت وأنيس منصور وحسن زكي، رئيس بنك القاهرة، وحمدي عاشور، محافظ القاهرة، وعثمان أحمد عثمان ومحمود عوض.

بحسب ما كتبه محمود عوض في مقال له بجريدة الأحرار، ٣ فبراير ١٩٨٦م (وقت أن كان رئيسًا لتحريرها) بعنوان: أم كلثوم والحياة، في الصفحة الأولى، فإن فكرتها الأساسية هي إنشاء دار للخير بتكلفة لا تزيد على ٣٠ ألف جنيه، تكون مأوى للفتيات ومصدر رزق كريم لهن.

لكن عثمان أحمد عثمان لم يقتنع بما قالته أم كلثوم، وتدخل قائلًا إن مشروعًا يحمل اسم أم كلثوم يجب أن يشمل مسرحًا ومتحفًا واستوديو وقاعة حفلات وسينما، مشروع لا تقل تكلفته عن مليون جنيه.

صُعقت أم كلثوم بالطبع من ضخامة المبلغ، وهنا عرض عثمان أحمد عثمان فكرته، وهي أن يعمل بنك القاهرة «يا نصيب» من أجل المشروع، وتكون قيمة التذكرة مليون جنيه، ووجود اسم أم كلثوم على «اليانصيب» سوف يجعل الناس (داخل مصر وخارجها) يقبلون على شرائها.

لم يذكر محمود عوض في مقاله أن أم كلثوم اقتنعت تمامًا بالفكرة أو وافقت عليها، لكني وجدت هذا الإعلان منشورًا في صحيفة الأهرام في تلك الفترة تقريبًا، وقد تكرر نشره أكثر من مرة.

وكما نعرف، فإن مشروع أم كلثوم الخيري فشل نتيجة عدة أسباب، مالية وسياسية و«غيرة نسوان» من السيدة الأولى وقتها!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

٥

يوم ٢١ يوليو ١٩٦٥م، قُبض على الكاتب الصحفي مصطفى أمين في منزله بالإسكندرية واتُّهِم بالتجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى ذلك الوقت، كان مصطفى أمين ـ على الرغم من صدور قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠م ـ أحد رؤساء تحرير جريدة الأخبار.

وكان اسمه واسم أخيه التوأم «علي»، يظهران مكتوبين أسفل «لوجو» الجريدة باعتبارهما مؤسسيها، وبعد القضية اختفيا تمامًا، واكتُفِي بكتابة سنة صدور الجريدة، ١٩٥٢م.

في ذلك الوقت، كان علي أمين ـ بطلب شخصي منه لتلميذه القديم، محمد حسنين هيكل ـ قد انتقل للعمل في جريدة الأهرام، كاتبًا لعموده الشهير «فكرة»، ومراسلًا متجولًا في أوروبا.

آخر مرة ظهر اسم مصطفى أمين على ترويسة «الأخبار» كانت يوم القبض عليه، وبعدها اختفى تمامًا.

في جريدة «أخبار اليوم»، الجريدة الأم التي أُسِّست عام ١٩٤٤م، كان مصطفى أمين هو رئيس التحرير، وبهذه الصفة كان يكتب ـ أسبوعيًّا ـ مقالين ثابتين، هما: «كلمة من المحرر» في الصفحة الثانية، و«الموقف السياسي» في الصفحة السادسة.

في عمود «كلمة من المحرر»، كتب «أمين» عن الكاتب الصحفي الكبير فكري أباظة، الذي كان يمر بوعكة صحية وقتها، وسرد بعضًا من ذكرياته معه.

أما في عمود «الموقف السياسي»، وتحت عنوان: هذه هي سياستنا، فكتب معلقًا ـ ومؤيدًا ومشيدًا ـ على حديث إذاعي كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أدلى به لإذاعة كولومبيا الأمريكية وتحدث عن السياسة المصرية الخارجية.

يوم ١٧ يوليو ١٩٦٥م، صدر آخر عدد من «أخبار اليوم» يحمل اسم مصطفى أمين، رئيسًا للتحرير أو كاتبًا فيها.

لم يكُن مصطفى أمين يكتب ـ في الغالب ـ كثيرًا في جريدة الأخبار؛ لذلك لم يُحدث غيابه ـ بالاعتقال ـ أي فرق فيها، ما عدا إزالة اسمه من قائمة رؤساء التحرير.

كان للجريدة ٣ رؤساء تحرير: كامل الشناوي وموسى صبري ومصطفى أمين، بالإضافة إلى ٣ مديري تحرير: محمد التابعي وأحمد الصاوي محمد وحسين فهمي، هذا طبعًا غير رئيس مجلس الإدارة خالد محيي الدين.

أما في جريدة «أخبار اليوم»، فقد كان الفرق واضحًا؛ ففي العدد التالي، بعد القبض على مصطفى أمين بثلاثة أيام، اختفت قائمة مديري التحرير ورؤسائه تمامًا، وظهر فقط اسما خالد محيي الدين رئيسًا لمجلس الإدارة، وسعيد سنبل مديرًا للتحرير.

وبالنسبة لعمود «كلمة من المحرر» فإنه ظهر في موقعه ولكن دون توقيع، أما عمود «الموقف السياسي» فقد ظهر بتوقيع علي الشلقاني، نائب رئيس مجلس الإدارة، وهو زميل فكر قديم لخالد محيي الدين، وقد استمر الوضع هكذا حتى ظهر اسم سعيد سنبل، أسفل العمودين بعد ذلك.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٦

في مقال للكاتب الصحفي الكبير الراحل محمد التابعي، في عدد ٢٠ فبراير ١٩٦٥م من جريدة «أخبار اليوم»، عن تاريخ تجارة المخدرات في مصر، ذكر أنه في العشرينيات من القرن العشرين، اقترح توماس راسل باشا، حكمدار بوليس القاهرة، إباحة زراعة الحشيش (عسى أن ينصرف مدمنو الكوكايين والهيروين عنهما).

اعتبر «التابعي» أن تلك واحدة من دناءات العقلية الاستعمارية للإنجليز، التي لم تكُن تهتم بصحة أغلبية المصريين؛ لأنه لو أُبيحت زراعة الحشيش وتدخينه، وهو أرخص في السعر من الكوكايين والهيروين، فإنه سينتشر في الريف المصري، الذي يضم أغلبية الشعب المصري وعماد طاقته الإنتاجية.

الغريب في الأمر ـ وبحسب مذكرات توماس راسل باشا، التي ترجمها الكاتب الصحفي مصطفى عبيد، ونُشرت مؤخرًا عن دار الرواق للنشر والتوزيع في القاهرة ـ أنه لم يأتِ على ذكر ذلك الاقتراح الغريب أبدًا.

وعلى العكس، فإن راسل باشا ـ عبر فصول طويلة ـ استرسل في ذكر مجهوداته (الجبارة) واقتراحاته للحكومة المصرية والجامعة العربية في مسألة مكافحة انتشار المخدرات بصفة عامة، والحشيش بصفة خاصة.

في صفحة ٣٦٣ من المذكرات، يذكر راسل باشا أنه اقترح على مندوب الحكومة اللبنانية في الجامعة العربية ـ ولبنان من أكبر مُصدِّري الحشيش في العالم ـ أن يسرع في إصدار قرار من الجامعة العربية بإدانة زراعة الحشيش وتجارته في كل الدول الأعضاء في الجامعة، وذكر أيضًا ـ دليلًا على جديته ـ أنه في حالة عدم الاستجابة لطلبه فإنه سيلجأ للأمم المتحدة ويقدم شكوى ضد لبنان.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٧

بدأت هذه القصة في فبراير عام ١٩٨٥م في منطقة العامرية بالإسكندرية، عندما تقدَّم محمد بهاء الدين صالح (٣٩ عامًا) لخطبة سعاد أحمد شاهين (٢١ عامًا).

كانت «سعاد» تعمل في مصنع البلاستيك في منطقة فيكتوريا، الذي تمتلكه سيدة تُدعى بهيرة صابر طلبة، وقد أُعجب بها «طارق»، ابن صاحبة المصنع، وخطبها عدة شهور ثم تركها بعد أن أفقدها عذريتها.

ولم يكُن أمام «سعاد» سوى الموافقة على الزواج سريعًا من «محمد»، وقد أخبرها أنه أجرى قبل ٦ سنوات عملية تحوَّل بعدها من أنثى إلى رجل، وأخبرت «سعاد» والديها ولم يمانعا في إتمام الزواج.

خلال فترة الخطوبة، كان «محمد» يزور عروسه، كأي خطيب، وكانا ـ في بعض الأحيان ـ يختلسان بعض القبلات في بيت والدها.

في يوم الزفاف، ادعى «محمد» أن بطاقته الشخصية ضاعت، لكنه يتذكَّر رقمها، وأملاه على مأذون منطقة الحضرة الشرعي، فؤاد محمد إسماعيل، الذي لم يشك في أي شيء وحرَّر عقد الزواج، الذي شهد عليه والد العروس، أحمد شاهين، وشاهد من طرف المأذون، اسمه محمد علي.

بعد انتهاء ليلة الفرح، ذهب العروسان إلى شقتهما بالعامرية، لتكتشف «سعاد» أن عريسها «محمد» ما هو إلا أنثى كاملة الأنوثة، والأغرب أنها هي السيدة «بهيرة» التي تعمل في مصنعها، والدة خطيبها السابق.

أمام النيابة، اعترفت «بهيرة» أنها قامت بعملية الخداع هذه من أجل إنقاذ ابنها؛ حيث تتزوج الفتاة التي غدر بها «طارق» لعدة أيام ثم تطلِّقها، وهكذا تبدو أمام الجميع أنها فقدت عذريتها بشكل «شرعي»!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٨

في عدد يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٤م، نشرت جريدة «الجمهورية» المصرية، على الصفحة الخامسة، مقالًا تحت عنوان: عادل إمام يضحك الناس إلى درجة الاستفزاز، كتبه ما سمَّته الجريدة «صحافي قديم»، كان قد نشره في إحدى الجرائد العربية، وإن كانت لم تذكر ـ أيضًا ـ اسم الجريدة.

في ذلك الوقت، اعتادت جريدة الجمهورية إعادة نشر بعض الموضوعات والمقالات نقلًا عن جرائد عربية، تحت عنوان عام هو: ماذا تكتب الصحف العربية عن مصر؟

في المقال، أوضح كاتبه (الصحافي القديم) أن إخفاءه هويته ليس جبنًا أو خوفًا من أحد، ولكن لأنه ببساطة «غيَّر نشاطه» تمامًا بعيدًا عن العمل الصحفي، ولقد أقدم على كتابة مقاله هذا بسبب ما أثير عن الفنان المصري الشهير عادل إمام في الشهور الأولى من سنة ١٩٨٤م.

في ذلك الوقت، كان عادل إمام، وفريق عمل فيلم «الأفوكاتو»، يواجهون مشكلات وأزمات كثيرة من جهات عدة، كذلك ـ وكما سيتبيَّن بعد قليل ـ أُشيعت أمور كثيرة عن حياة عادل إمام الشخصية وكذلك بعض آرائه في زملاء له في المجال.

استهل «الصحافي القديم» مقاله بتقديم نموذجين شهيرين من عالم الفن وطريقة تعاملهما مع الصحافة، هما: الموسيقار محمد عبد الوهاب، الذي كان يحرص على علاقة ود مع كل الصحفيين؛ حيث كان ينزعج جدًّا من أي هجوم عليه، أما الثاني فكان فنان الشعب يوسف وهبي، الذي كان ـ كما يقول الكاتب ـ اسمه موجودًا على صفحات الصحف بأيِّ طريقة، حتى ولو بالشتيمة.

لكن، هل كان عادل إمام يحتاج إلى أيٍّ من الطريقتين في تعامله مع الصحفيين؟

يقول «الصحافي القديم»: إنه لم يكُن يحتاج إلى أيٍّ منهما؛ فنجوميته، منذ أن ظهر في دور صغير ـ «فَرَّاش» في مسرحية فؤاد المهندس الشهيرة «السكرتير الفني» ـ في صعود مستمر، وبلغت ذروتها في مسرحية «شاهد ما شافش حاجة»، التي كانت وقتها ثاني مسرحية في العالم ـ بعد مسرحية «المصيدة» لأجاثا كريستي ـ يستمر عرضها سنوات.

ومن المسرح إلى السينما، منذ فيلمه «رجب فوق صفيح ساخن»، الذي وضعه كنجم شباك أول، وتوالت نجاحاته الجماهيرية، بغض النظر عن المحتوى، ما جعله يرفع أجره عن الفيلم الواحد، بأسعار نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى ٦٠ ألف جنيه (وإن كان «الصحافي القديم» يقول

صراحة إن عادل إمام يتفق مع المنتجين على كتابة رقم صغير في العقود ويحصل على الرقم الحقيقي بعيدًا عن الرقابة والضرائب)!

كل تلك النجاحات على المستوى الجماهيري في رأي «الصحافي القديم» لم «يقم عادل إمام بتحويلها إلى مبادئ حميدة في تعامله مع زملائه الفنانين»؛ فـ«هو يعمد إلى التحرُّش بالناس في السهرات والاستهزاء من خلق الله والازدراء بهذا والسخرية من ذلك»، وهناك بالطبع من يتحمَّل كل ذلك، ومنهم من لا يتحمل، مثل المطرب الشاب وقتها عماد عبد الحليم، الذي انهال عليه عادل إمام بنكاته الساخرة فلم يسكت، بل قام ـ بمساعدة حراسه الشخصيين (وكان لا يسير إلا وسطهم) ـ بتكتيفه وضربه وصفعه وسبه، ولم يذهب عادل إمام إلى الشرطة، ولما سأله أصدقاؤه عن سبب امتناعه، قال: عاوزيني أروح البوليس وأقولهم عيل ضربني؟!

أما لماذا يقوم عادل إمام بكل ما يفعله ويضع نفسه في مواقف محرجة؟ فالسبب ـ كما يقول «الصحافي القديم» وكما نُشر في جريدة الجمهورية، وهي جريدة الحكومة المصرية الرسمية ـ أنه عادةً يذهب إلى تلك الحفلات والسهرات وهو «شارب» فلا يستطيع السيطرة على نفسه وعلى لسانه!

والسؤال بالطبع: لماذا «يشرب» عادل إمام؟ أو بطريقة أكثر دقة: لماذا يُسرف في الشرب؟ فهذا لأنه في رأي بعض أصدقائه ـ كما كتب «الصحافي القديم» ـ مريض نفسي؛ فهو لا يستطيع نسيان أنه «ابن صول» (مع أن ذلك في العادة يكون سببًا للفخر) وأيضًا بسبب تكوينه الجسدي الغير متناسق (وهذا أيضًا قد يكون سببًا للنجاح).

إن تلك الحالة النفسية هي ـ في رأي الكاتب ـ التي تدفعه إلى ما يفعله، وأكثر من ذلك هو سخريته الجارحة في حق مَن يُعدُّون أساطير الفن، مثل نجيب الريحاني؛ حيث لم يسلم منه، وقيل إن الفنان الكبير محمود المليجي عندما سمع بذلك الهجوم ـ قبيل وفاته ـ أصيب باكتئاب؛ لأنه «لم يكُن يتصور أن الأجيال الجديدة جاحدة ومتخلفة وجاهلة إلى هذا الحد».

في نهاية المقال «الغريب»، يوجه «الصحافي القديم» عدة نصائح لـ«الفنان العظيم»، منها: أن يتجاهل الصحفيين الذين يتملقونه طول الوقت؛ فهؤلاء أول مَن ينقلبون عليه، وأن يجد طبيبًا يعالجه من إدمان الخمر؛ فهو ليس إنسانًا عاديًّا، وأخطاء الإنسان غير العادي غير عادية أيضًا، وألَّا يفعل مثلما فعل «شمشون» عندم هدم المعبد على رأسه!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

في ظني، أن ذلك ربما كان أعنف هجوم يتعرَّض له عادل إمام طول حياته الفنية، والغريب أن يُنشر ـ أو يُعاد نشره ـ في جريدة حكومية مصرية، والأكثر

غرابة هو أن عادل إمام لم يرد عليه!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٩

في يوم الأحد، ٨ أكتوبر ١٩٥٣م ٩ صفر ١٣٧٣هـ، أصدرت محكمة الثورة حكمها في القضية العاشرة ضد المتهم «كريم ثابت»، المستشار الصحفي للملك فاروق، بالأشغال الشاقة المؤبدة ورد كل الأموال التي حصل عليها هو وزوجته السيدة «هيلانة سركيس» بالزيادة على ما كانا يمتلكانه قبل يوم ٢٧/٥/١٩٤٦م.

كانت تلك المحكمة قد شُكِّلت وفقًا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣م بناءً على المادة الثامنة من الدستور المؤقت، برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم والبكباشي محمد التابعي المدعي العام، والأستاذ مصطفى الهلباوي وكيل النائب العام.

وعلى مدى ٤ جلسات علنية وجلسة واحدة سرية، استمعت المحكمة للشهود، ومنهم حسين سري، رئيس الوزراء والديوان السابق، وحافظ عفيفي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر والديوان الملكي السابق، ومرافعة الأستاذ أحمد رشدي، محامي المتهم.

الغريب أن كريم ثابت لم يقضِ سوى عام واحد من عقوبته في السجن، وخرج بعدها حتى توفي عام ١٩٦٤م، وهي الفترة التي نعلم ـ الآن ـ أنه كتب فيها مذكراته، التي اكتشفت ابنته وجودها بالصدفة ونشرتها دار الشروق في مصر على ثلاثة أجزاء، بمقدمة كتبها محمد حسنين هيكل أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

وقد نشر مكتب شؤون محكمة الثورة والإدارة العامة للاستعلامات كل وقائع المحاكمة في كتيب صدر في العام نفسه، كما حدث في باقي المحاكمات.

الكتاب لم يكشف جديدًا عن شخصية كريم ثابت وتاريخه وأدواره المعروفة والمشهورة عنه، لكن المفاجأة كانت في «الكراهية» الشديدة التي عبَّرت عنها شهادات حسين سري وحافظ عفيفي وحسن يوسف وإسماعيل صدقي، وهم من أخلص وأقرب السياسيين والإداريين للقصر والملك، ومن الواضح أنهم ـ على اختلافهم ـ لم يقبلوا بوجود «ثابت» في الدائرة الأقرب لـ«فاروق»، لكن لم يستطِع أي واحد منهم أن «يخلعه» من مكانه ومكانته، وكانت محكمة الثورة هي الفرصة المُثلى لهم.

من المعروف أن اختيار «فاروق» لـ«كريم» كان بسبب صلة القرابة بينه وبين والتر سمارت، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية؛ حيث كان الأخير متزوجًا بـ«إيمي نمر»، ابنة خال كريم ثابت، وقد كان الغرض هو إيجاد قناة

بديلة للخارجية البريطانية بعيدًا عن السفير مايلز لامبسون، الذي كان يكره «الولد» (كما كان يُسمَّى فاروق)، والذي حدث ـ كما يقول حسن يوسف في شهادته كما نقلها الأستاذ «هيكل» ـ هو أن فاروق «استلطف» كريم وقرَّبه منه وأصبح (بجانب أنتون بوللي ومحمد حسن وإلياس أندراوس) صديقه وجليسه.

لكن ـ وكما يحدث كثيرًا في مثل هذه الحالات ـ كريم ثابت استغل موقعه من «الرجل الكبير» وعمل على تنمية موارده بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، ثم عندما تتغيَّر الأحوال يكون أول شخص ينقلب على «صديقه»، ويكشف عن كل عوراته ونواقصه، وهو ما فعله كريم ثابت في مذكراته، بل إنه ـ خلال المحاكمة ـ لم يتردد أن يصف فاروق بـ«الشذوذ» العقلي والبدني!

وهي حالة تذكِّرنا بصحفي آخر، هو ناصر الدين النشاشيبي، الذي كان رئيسًا لتحرير جريدة الجمهورية، جريدة الثورة، لكنه بعد ذلك لم يترك أحدًا في مصر، من جمال عبد الناصر إلى أصغر مسؤول، إلا وكتب عنه بالسلب، مع أن اسمه كان موجودًا في كشف المصروفات السرية في الخمسينيات والستينيات!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



١٠

في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٦٦م، فوجئت سلطات مطار الجميل في بورسعيد بطائرة صغيرة ذات محرك واحد من نوع «شيرمان» الألماني تطلب الإذن بالهبوط، وعندما هبطت اكتشف المسؤولون أن قائدها شخص إسرائيلي يُدعَى آبي ناثان، يبلغ من العمر ٣٩ عامًا.

وعند التحقيق معه، تبيَّن أنه كان ينوي الهبوط في مطار القاهرة، لكن نفاد الوقود اضطره للهبوط في بورسعيد.

بحسب المعلومات التي نُشرت في الصحف المصرية ـ الأهرام والأخبار ـ فإن «ناثان» كان طيارًا في سلاح الجو الإسرائيلي، استقال منذ ٧ سنوات وافتتح مطعمًا في تل أبيب، ومنذ شهور راودته فكرة القيام بما سماه «رحلة سلام» لإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والعرب، ومن أجل ذلك اشترى تلك الطائرة وأقلع بها من مطار «هيرتسليا»، وحتى لا تكتشفه رادارات الدفاع الجوي الإسرائيلي طار على ارتفاع منخفض حتى عبر الحدود في اتجاه مصر.

الغريب في الأمر أن الصحف المصرية لم تذكر هل اكتشفته الرادارات المصرية عند اختراقه الحدود المصرية أم أنه أيضًا نجح في خداعها! بل اكتفت بنفي الرواية الإسرائيلية؛ حيث أعلن راديو إسرائيل أن السلطات المصرية أسقطت الطائرة وقتلت قائدها.

من ناحية أخرى، فإن مصر ـ كما نشرت الصحف الرسمية ـ لم تعتبر أن تلك المحاولة محاولة أو مغامرة فردية، بل اعتبرتها محاولة ساذجة من الحكومة الإسرائيلية لعقد محادثات سلام مع مصر!

لم يقابل المغامر الإسرائيلي أي مسؤول مصري له شأن، واكتفت مصر باحتجازه في مبنى مطار الجميل، وأصلحت عطلًا في جناح طائرته الأيمن وسمحت له بالطيران، ولقد قال لهم «ناثان» إنه ينوي الطيران إلى قبرص، لكن راديو إسرائيل أعلن بعد ذلك أنه عاد إلى تل أبيب وهبط في مطار «هيرتسليا»؛ حيث احتجزته سلطات الأمن هناك وبدأت استجوابه.

في الليلة التي قضاها ذلك الإسرائيلي في مطار الجميل، تناول عشاءه الذي كان مكونًا من (بحسب ما نشرته جريدة الأخبار): أرز بالكاري وسمك بالمايونيز ونصف فرخة مشوية و«طورطة» وفاكهة، وأحضروا له «بيجامة» ونام تحت حراسة مشددة طول الليل.

وفي الصباح، استيقظ في الثامنة والنصف وتناول الإفطار، الذي كان عبارة عن: فول مدمس وبيض بالبسطرمة وجبنة ومربى وزبد.

وحاول المغامر الإسرائيلي التحدث مع المسؤولين في المطار وأخبرهم أن ابنته الوحيدة تريد رؤية آثار مصر القديمة، خصوصًا الأهرامات وأبو الهول، فأعطاه المسؤولون هناك تمثالًا من النحاس يمثل الأهرامات الثلاثة وأبو الهول.

في تلك الأثناء، كان خبراء الطيران يصلحون الطائرة، ثم أقلع بها، لكن ـ بعد ٥ دقائق ـ هبط مرة أخرى وطلب إصلاح عطل آخر، واستمرت عملية إصلاحه ثلاث ساعات ونصف الساعة، وفي الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر طار، ولوَّح ـ كما كتبت «الأهرام» ـ مودعًا، لكن أحدًا من العاملين في المطار لم يرد عليه.

وبحسب ما قاله «ناثان»، فإنه كان ينوي الطيران إلى قبرص، لكن بعد ساعات أعلنت إسرائيل أن طائرات سلاح الجو استقبلته عند الحدود وصحبته حتى هبط في مطار «هيرتسليا» (الذي أقلع منه)، وأُلقي القبض عليه ووُجِّهت له تهمتا السفر دون إذن والاتصال بالعدو.. وبعد ساعات أُفرج عنه بكفالة.

بعد يوم، عقد «آبي ناثان» مؤتمرًا صحفيًّا أعلن فيه عن ارتياحه لـ«نتائج» رحلته إلى مصر، وقال إنه ينوي تكرارها مرة أخرى، على أن يكون الأردن هو وجهته المقبلة!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل التاسع: جرائم غامضة

١

في مساء يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر ١٩٧١م، اختتمت فرقة باليه اليونان بروفاتها على مسرح دار الأوبرا المصرية بالقاهرة، وكان من المقرر أن تبدأ عروضها للجمهور مساء اليوم التالي.

كان الناس في المنطقة (الأوبرا/ العتبة) ينتظرون مدفع الإمساك، استعدادًا لليوم التاسع من شهر رمضان، حين بدؤوا يستنشقون دخانًا كثيفًا ملأ الجو، ولساعات لم يعرف أحد مصدره.

في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس، ٢٨ أكتوبر، اكتشف الجميع أن مصدر الدخان هو حريق هائل اندلع داخل دار الأوبرا.

بحسب تقارير المعاينة، التي نشرتها الجرائد، ومن بينها جريدة الأهرام المصرية والأنوار والنهار اللبنانيتان، فإن النار ظلت مشتعلة داخل الدار لمدة تزيد على ساعتين قبل أن يكتشف أحد الحريق، وهو ما أدَّى إلى انتشار النار في كل أركانها، ولما كانت كلها مبنية من الخشب ومدهونة بطبقات كثيرة من مواد قابلة للاشتعال، فإنه كان سهلًا أن تأكل النار المبنى كله.

في الساعة الثامنة والنصف صباحًا من ذلك اليوم، انهار مبنى دار الأوبرا المصرية بعد مرور ١٠٢ عام على بنائه، وفقدت مصر جزءًا كبيرًا من تاريخها الفني والثقافي لا يعوض، بالإضافة إلى خسائر مادية بلغت قيمتها ١٠ ملايين جنيه، بقيمة النقود وقتها.

من الخسائر (كما عرضتها جريدة الأهرام): مخزن ديكور الدار، وهو واحد من أكبر مخازن دور الأوبرا في العالم، مساحته ٢٥٠٠ متر مربع، وعمقه ٤٠، وتقدر محتوياته بـ٢.٥ مليون جنيه، وفيه ديكورات ٣٢٠٠ أوبرا ومسرحية رسمها وصمَّمها كبار فناني العالم، وأيضًا مخزن الأسلحة، ويضم ٢٠٠٠ قطعة بين أسلحة ودروع، من بينها قطع أصلية استُخدمت في حروب نابليون بونابرت، كذلك المسودة الأولى لأوبرا عايدة بخط يد الأثري الفرنسي ميريت باشا والموسيقار فيردي، بالإضافة إلى مسودات ١٠٠ أوبرا أخرى.

وكما هو معتاد في مثل تلك الحوادث، فإن التحقيقات انتهت بالحفظ ولم يُقدَّم أو يُعثر على أي متهم.

من المفارقات أن دار الأوبرا المصرية كانت تستعد بعد شهرين، تحديدًا يوم ٢٤ ديسمبر، للاحتفال بمرور مائة عام على تقديم أوبرا عايدة على مسرحها،

لكن على ما يبدو أن تلك الأوبرا كانت تطاردها لعنة من نوع ما، فلم يحتفل المصريون باليوبيل المئوي لها، تمامًا كما حدث عند تأليفها، عام ١٨٦٩م، بمناسبة افتتاح قناة السويس، وكان من المقرر أن تقدم في الاحتفالات، لكن نشوب حرب السبعين حال دون وصول جميع المعدات من باريس، وقُدِّمت أوبرا ريجوليتو بدلًا منها، وبعدها بعامين، عام ١٨٧١م، قُدِّمت «عايدة» على مسرح دار الأوبرا المصرية.

كان الخديوي إسماعيل، بمناسبة افتتاح قناة السويس، قد دعا عددًا كبيرًا من ملوك العالم وملكاته، وبهدف تقديم احتفال يليق بمقامه ومقام ضيوفه قرر بناء دار أوبرا في القاهرة، وكلّف اثنين من المهندسين الإيطاليين ببنائها بأقصى سرعة، وبالفعل انتهى البناء في ٦ أشهر فقط.

ثلاثة أمور غريبة جدًّا ارتبطت بتاريخ ذلك المبنى:

١ـ عندما أراد الخديوي إسماعيل بناءها في وسط القاهرة، طلب شراء الأرض من أصحابها مقابل مبلغ زهيد، لكنهم رفضوا البيع، وفي ليلة من الليالي نشب حريق هائل في تلك الأرض أتى عليها وعلى كل مبانيها، ولم يكُن أمام أصحاب تلك الأرض سوى بيعها بالمبلغ الذي عرضه الخديوي، أي إنها بدأت بحريق وانتهت بحريق!

٢ـ نص قرار إنشاء دار الأوبرا المصرية على أنها «دار مؤقتة حتى يأتي وقت ويتم بناء دار جديدة»، أي إنها ظلت طوال ١٠٢ عام دارًا مؤقتة!

٣ـ بعد ٧ سنوات فقط من بنائها، رهن الخديوي إسماعيل أرض الأوبرا المصرية ومبناها لرجل أعمال إيطالي اسمه «إيكالبوا لولو» مقابل ٩ ملايين و٣٣ ألف جنيه و٥٨٤ قرشًا.

بعد الحريق بعدة أيام، اجتمع مجلس الوزراء وأعلن تكليف لجنة تضم: أحمد بهاء الدين وأحمد الصاوي محمد وزكي طليمات وشكري راغب وصلاح طاهر (مع المتخصصين والمهندسين) لدراسة وتخطيط بناء دار أوبرا جديدة، وأعلن الدكتور محمود فوزي، رئيس مجلس الوزراء، تخصيص مبلغ ٢.٥ مليون جنيه من الميزانية العامة لذلك الغرض، وقرر مجلس الوزراء أن يكون مكان المبنى الجديد بجوار مبنى التليفزيون على كورنيش النيل أو في العباسية على مدخل مدينة نصر، وتقرر أيضًا أن يؤجَّل البت في استغلال أرض الأوبرا القديمة فيما بعدُ.

وكما هو معروف، فإن مصر ظلت دون أوبرا حتى عام ١٩٨٨م عندما افتُتحت الدار الجديدة في جزيرة الزمالك بمعونة يابانية.

الأمر الأكثر غرابة في كل هذه الحكاية هو أنه ـ بحسب ما نُشر في الجرائد وقتها ـ كان من المفروض قيام لجنة من وزارة الثقافة بعمل جرد كامل لكل محتويات الدار، وكان من المقرر أن تبدأ عملها في نوفمبر.. قبل الحريق بشهر!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في الثانية عشرة إلا الربع قبل ظهر يوم الاثنين، ٢٤ مارس ١٩٨٦م، نزل اللواء بالمعاش محمد فهمي مصطفى من منزله بشارع مراد بمنطقة فيصل بالجيزة وهو يحمل بندقيته المرخصة وأمسك بأول شخص قابله وبدأ الاشتباك معه لفظيًّا.

في تلك اللحظة، كان يوسف محمد أحمد عبد الرحيم، المهندس بمجلس مدينة البدرشين والطالب في نهائي طب عين شمس، ينظِّف سيارته للذهاب إلى عمله، وهو جار للسيد اللواء، وكان يعرف أنه مصاب باضطرابات نفسية وعصبية نتيجة وحدته الطويلة بعد طلاقه من زوجته وسفر ابنه لألمانيا وزواج ابنته.

نبَّه «يوسف» الرجل الذي اعترضه جاره المضطرب وأشار بيديه بعلامة الجنون، وهو ما دفع الرجل إلى تخليص نفسه من يدَي اللواء واللوذ بالفرار.

حاول «يوسف» انتزاع البندقية من جاره لكن فجأة خرجت رصاصة منها واخترقت رأسه فسقط ميتًا على الفور، وصعد اللواء إلى شقته.

أبلغ الجيران والمارة شرطة النجدة، ولمَّا وصلت وجدت القاتل يقف في شرفة منزله ويطلق النار عشوائيًّا على الشارع فأصاب اثنين، ولم يكُن هناك مفر أمام الشرطة سوى تبادل إطلاق النار معه، لكنه فجأة توقَّف ودخل شقته وأحكم إغلاق منافذها، ثم أشعل النيران فيها وأطلق على نفسه النار.

في تحقيقات النيابة، أفاد اللواء عاطف زكي، مساعد وزير الداخلية مدير أمن الجيزة، بأنه يعرف اللواء المنتحر منذ ٣٠ عامًا حينما عمل معه في قوة حرس مجلس الأمة؛ حيث كانت تتملَّكه دائمًا نزعة عدوانية في استفزاز زملائه وتعاليه عليهم متباهيًا بجسده الرياضي.

كان آخر منصب تولاه اللواء هو منصب مساعد مدير أمن الجيزة في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥م، لكن تقرر إعفاؤه من منصبه نظرًا لظهور أعراض غير طبيعية على سلوكه وتصرفاته وإحالته إلى المعاش.

عند هذا الحد، قد تبدو الحادثة عادية ومتكررة.. رجل مصاب بلوثة عقلية يقتل آخرين تصادَف وجودهم أمامه في لحظة انهياره.

لكن غير الطبيعي هو ما كتبه الكاتب الصحفي الكبير الراحل أحمد بهاء الدين عن الحادث واللواء المنتحر في عموده اليومي «اليوميات» بجريدة الأهرام، يوم ٢٨ مارس، بعد الحادث بأربعة أيام.

كتب «بهاء» أن اللواء المنتحر (القاتل) اعتاد الاتصال به ـ مع صديق له، مهندس متقاعد ووكيل وزارة سابق ـ تليفونيًّا كل فترة منذ سنوات ليشكو له «الكارثة» الكبرى التي عليها «ميدان الجيزة» والفوضى المرورية التي يعيشها الناس، خصوصًا بعد بناء الكوبري العلوي.

وكان ذلك اللواء ومعه صديقه المهندس يطلبان من «بهاء» زيارة المكان والاطلاع على «خطتهما» الهندسية لتطوير الميدان، وكان الكاتب الكبير يؤكد لهما أنه يسكن بالقرب من الميدان ويعرف تمامًا ما يحدث، لكن الأمر سبق الجميع؛ فليس معقولًا أن يطلب إزالة الكوبري الذي تكلَّف ملايين، وهكذا كان دائمًا يدور الحديث بينهم كلما تلقَّى منهما اتصالًا.

يؤكِّد «بهاء» أنه كان يستشف اضطرابًا نفسيًّا وعصبيًّا خلال مكالماته الصوتية مع اللواء المنتحر، لكن الكاتب الكبير يُرجع السبب في ذلك إلى «الكوبري» والفوضى الشديدة في ميدان الجيزة، خاصَّةً أنه يعيش وحيدًا ويضطر إلى قضاء حاجاته بنفسه.

وكما كتب الكاتب الكبير: لقد قتل ميدان الجيزة وكباريه المعلقة هذا الرجل!

المثير في الأمر أن كل الشهود والجيران أجمعوا أن اللواء محمد كان يعيش وحيدًا منذ أن طلق زوجته قبل ١٥ عامًا ولم يزره أي كائن أبدًا، وهذا سبب اضطرابه النفسي والعقلي!

والأكثر غرابة هو أن ذلك الصديق المهندس، الذي تحدث عنه «بهاء»، لم يظهر أبدًا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

لو كتبت اسم «هشام المليجي» على محرك البحث «جوجل»، فإن كل النتائج التي ستظهر لك ستكون عن الممثل الذي شارك محمد هنيدي في فيلمه «صعيدي في الجامعة الأمريكية»، صاحب «الإفيه» الشهير: إيه التهريج اللي بيحصل دا؟

ولحسن الحظ، فإنه ليس «هشام المليجي» الذي نبحث عنه، والذي كان ـ من أبريل ١٩٨٦ إلى يناير ١٩٨٧م ـ متهمًا في قضية قتل شغلت الرأي العام المصري وقتها، وعلى الرغم من وجود ٤٠ قرينة ضده، كما جاء في تقرير المعمل الجنائي، فإن النيابة العامة قررت حفظ التحقيق والإفراج عنه.

البداية كانت مساء يوم ١٩ أبريل ١٩٨٦م عندما عُثر على جثة ممثلة إعلانات ألمانية اسمها «هانا لورد لوريك» في شقتها المستأجرة بشارع لبنان بالعجوزة.

الجثة كانت عارية تمامًا وبها طعنات من الخلف.. ولأول وهلة تصوَّر الجميع أنهم أمام قضية اغتصاب وسرقة؛ فملابس القتيلة كانت ممزقة وبعض الأدراج في غرفة النوم والصالة مفتوحة ومحتوياتها مبعثرة.

لكن الغريب أن رجال المباحث وجدوا أن محتويات الشقة كاملة ولم تُسرق، كما أنه لا توجد آثار ـ أو محاولة ـ اغتصاب في جسد القتيلة.

بمراجعة تحركات «هانا» في اليوم السابق، وجدوا أنها كانت بصحبة صديقة لها اسمها «إنجي معروف»، وهي نمساوية من أصل لبناني تعرفت إليها قبل شهور، مع «هشام المليجي»، مدير ـ وفي قول آخر صاحب ـ مطعم فلفلة الشهير في وسط القاهرة، وكان ثلاثتهم يقضون السهرة في ملهى الجاكس بفندق هيلتون.

السهرة انتهت في السابعة صباحًا، وعادت «هانا» إلى مسكنها ـ مخمورة ـ بصحبة «هشام» ولم يرَها أحدٌ بعد ذلك حيّة.

في التحقيقات، قال «المليجي» إنه بالفعل عاد معها إلى شقتها، لكنه تركها في الثامنة صباحًا وعاد إلى بيته.

الصديقة «إنجي» قالت إنها ذهبت مع «هانا» لقضاء السهرة بفندق هيلتون بصحبة صديق لهما، وهو مدير أحد الفنادق بأسوان، لكن «هانا» تركتهما وذهبت إلى «هشام» لتجلس معه، وهو ما دعا الصديق (مدير الفندق) إلى أن يتشاجر معها ويترك المكان ويغادر، وبعد ذلك تشاجر «هشام» مع «هانا» بعد استجابتها لمغازلة أحد الشباب في الملهى، ثم انتهت السهرة وتركتهما

وذهبت إلى بيتها، لكنها اتصلت بعد قليل بـ«هانا» وكانت تصرخ بعصبية شديدة، لكنها ليست متأكدة هل كان «هشام» موجودًا أم لا.

توصلت تحريات المباحث إلى أن «هانا» كانت متزوجة برجل أعمال كويتي وله منها ابنة تعيش في ألمانيا مع جدتها، ولكنها طُلقت منه قبل شهور، وبعدها جاءت إلى القاهرة للسياحة وتعرَّفت إلى مخرجَين يعملان في الإعلانات وبدأت العمل معهما.

علاقات «هانا» كانت متشعبة ومتعددة لدرجة أن رجال البحث الجنائي رفعوا أكثر من ٢٥٠ بصمة مختلفة من شقتها.

فقبل الحادث بشهور، كانت تقيم بأحد فنادق المهندسين ولم تستطِع دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فاتورة الفندق، ورفض صديقها ـ وهو صاحب شركة سياحة كبيرة ـ أن يدفع لها، فتعرَّفت إلى شاب آخر ـ يعمل مدير تسويق ـ واشترك مع صديق له يعمل مساعد طيار في دفع الفاتورة، وبعدها استأجرا لها شقة في الزمالك.

وبعد مرور شهرين، أخبرته أنها تعرَّفت إلى صاحب شركة كبيرة يمتلك مصنعًا في ألمانيا، واستأجر لها شقة بمنشية البكري.

ثم فوجئ بأنها تعرَّفت إلى تاجر سجاد ثري وذهبت معه في رحلة إلى ألمانيا، وكان هو الذي يتولَّى الإنفاق عليها ـ واستأجر الشقة التي قُتلت فيها.

في الشهور الأولى لها في القاهرة، تقدمت «هانا» ببلاغ ضد رجل أعمال كانت تعمل سكرتيرة لديه؛ لأنه استولى على جواز سفرها، لأنها رفضت قضاء سهرة خاصة معه، في الوقت نفسه تسببت في فصل مدير ملهى ليلي بأحد الفنادق لأنه سهَّل لها الإقامة بالفندق ورتَّب لها سهرات خاصة مع أمير عربي.

وبعد وفاتها، تقدَّم أحد رجال الأعمال صاحب توكيلات تجارية شهيرة بطلب بتسلمه جثة الممثلة لشحنها ودفنها في ألمانيا وتبيَّن أنه أقام لها آخر عيد ميلاد لها، وتكلَّف ٢٠ ألف دولار.

في تحقيقات النيابة، شهدت مالكة العقار أنها رأت سيارة «هشام المليجي»، المرسيدس، في صباح ذلك اليوم، وأنها رأته كثيرًا يتردد على شقة القتيلة، ومع كل الشهادات والقرائن ضده، أخلت النيابة سبيله وحفظت القضية وقيَّدتها ضد مجهول؛ لأنها رأت ـ كما يقول النص القانوني ـ أن الشك في مصلحة المتهم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل العاشر: من حكايات «السادات»

١

في عدد يوم الأحد ١٥ فبراير ١٩٦٦م، نشرت جريدة الأهرام خبرًا عن سفر السيد أنور السادات، رئيس مجلس الأمة، في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من وزارة الخارجية، مع وفد من المجلس، تستغرق ٨ أيام.

ولقد تابعت الجريدة، عبر مراسلها في واشنطن «ليفون كشيشيان»، تفاصيل الزيارة يومًا بيوم، وأهم ما فيها هو لقاء «السادات» الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، في البيت الأبيض، وزيارة الكونجرس (ومدينة الملاهي «ديزني لاند»).

وبعد انتهاء الزيارة، كما نشرت «الأهرام»، فإن أنور السادات والسيدة حرمه ذهبا إلى بلجيكا في زيارة خاصة قبل العودة إلى القاهرة.

في كتابه «السادات.. القناع والحقيقة»، في الفصل السابع، يروي محمد عبد السلام الزيات، الأمين العام لمجلس الأمة وقتها، كواليس هذه الزيارة؛ فالدعوة في الأصل كانت موجَّهة له هو عبر صديقه الملحق العمالي في سفارة أمريكا بالقاهرة «مستر رايت»، على أساس برنامج «النقطة الرابعة» أو برنامج «فولبرايت»، لكنه ـ أي «الزيات» ـ لم يشأ قبولها لاعتبارات شخصية وسياسية، لكنه عرض على صديقه الأمريكي أن تُوجَّه الدعوة إلى وفد رسمي من مجلس الأمة، وهو ما حدث.

ويعرض محمد حسنين هيكل، في كتابه «الانفجار ٦٧»، تفاصيل أكثر، ويذكر أن «السادات» ذهب للقاء «عبد الناصر» لأخذ موافقته، وكان «السادات» متحمسًا جدًّا للزيارة؛ حيث يستطيع ـ كما قال لـ«عبد الناصر» ـ أن يدرس طريقة عمل اللجان في الكونجرس الأمريكي (...).

اكتشف «عبد الناصر» أن الدعوة موجَّهة على أساس برنامج «قادة المستقبل» الذي تموِّله الخارجية الأمريكية، وكان رأيه ـ كما يقول «هيكل» ـ أن ذلك لا يليق بمكانة «السادات» كرئيس لمجلس الأمة المصري، وقال إنه سيوافق لو عُدِّلت الدعوة، وهو ما حدث.

بحسب ما نشره «هيكل» من وثائق في كتابه، فإن وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض نفسه اهتمَّا بهذه الزيارة؛ فمنصب «السادات» وقتها ـ بروتوكوليًّا ـ يضعه في مكانة «الرجل الثاني» في مصر، وفي تلك الأيام كانت هناك خلافات سياسية كبيرة وعميقة بين مصر وأمريكا في كل شيء تقريبًا.

ويشير «هيكل» إلى أن كمال أدهم، صهر الملك فيصل ومدير المخابرات السعودية، تدخَّل في الأمر لرفع درجة اهتمام الإدارة الأمريكية بالزيارة، وهو ما نتج عنه اختيار وزارة الخارجية «مايكل ستيرنر» ـ مستشار في الوزارة وعضو لجنة التنسيق بينها وبين المخابرات الأمريكية ـ ليكون مرافقًا لـ«السادات» مدة زيارته.

في مذكراته «البحث عن الذات»، كتب «السادات» عن هذه الزيارة، لكنه لم يورد أي تفاصيل عنها، سوى أنه قضى أيامًا رائعة هناك، وجلس على مقعد رئيس مجلس النواب، ويشير إلى أن عبد الناصر «عكَّر» صفوها بتصريحه الشهير: «لتشرب أمريكا من البحر الأبيض، وإذا لم يكُن كافيًا فالبحر الأحمر موجود»؛ حيث اهتمت الصحافة الأمريكية به وسألته ـ أي «السادات» ـ عنه، ولم يكُن ـ بالطبع ـ لديه جواب مقنع.

لا تشير أي مصادر إلى وجود تقرير مكتوب عن هذه الزيارة وما دار فيها من مناقشات وحوارات (وأهمها لقاء «السادات ـ جونسون»)، ولكن ـ كما ذكر «هيكل» ـ «السادات» قدَّم تقريرًا شفهيًّا لـ«عبد الناصر».. أما تقرير الزيارة فإن محمد عبد السلام الزيات سوف يكتبه ويقدمه فيما بعد (ولم يأتِ «الزيات» على ذكر هذا التقرير أبدًا في كتابه)!

بعد انتهاء الزيارة، وكما سبق القول، ذهب «السادات» وحرمه إلى بلجيكا في زيارة خاصة وعاد بعدها إلى القاهرة ليجد «عبد الناصر» غاضبًا منه.

ويروي محمد عبد السلام الزيات، في كتابه، أنه فوجئ باتصال من «عبد الناصر» يسأله: لماذا تركت «السادات» وحده؟ ولم يفهم شيئًا إلا بعد أن قال له فوزي عبد الحافظ، سكرتير «السادات» الشخصي، إن الشيخ عبد الله المبارك الصباح، أحد أمراء الكويت (وكان صديقًا شخصيًّا لـ«السادات») قدَّم «شيكًا» بمبلغ ١٠ آلاف دولار لـ«السادات» لتغطية مصاريفه الشخصية في أثناء زيارة أمريكا، وإنه ـ أي: فوزي عبد الحافظ ـ صرفه من بنك في بلجيكا، ولا يعرف كيف وصل خبره إلى الرئيس عبد الناصر بهذه السرعة!

على جانب آخر، يذكر «هيكل»، في كتابه «خريف الغضب»، أن المبلغ الذي قدمه الشيخ الكويتي هو ٣٥ ألف دولار، وأن «عبد الناصر» طلب من «السادات» رد الشيك له، وهو ما حدث بالفعل، وأُودِعت صورة منه في ملفات الرئاسة والمخابرات.

الأخطر من كل ذلك ما يقوله، أو ما حاول محمد عبد السلام الزيات التلميح له، من أن هناك «أشياء أخرى» تمت في هذه الزيارة، منها مثلًا قوله إن الشيخ المبارك الصباح كان حلقة الوصل بين «السادات» والمخابرات الأمريكية (...).

واقعة أخرى لا تقل غرابة؛ حيث يذكر «الزيات» أن «السادات» طلب منه ـ في أثناء الإعداد للزيارة ـ وضع اسم طناشي راند وبلو (مصري من أصل يوناني)، مدير شركة «جناكليس»، ضمن قائمة أعضاء الوفد، وذلك بسبب رغبته في زيارة ابنته التي تدرس في أمريكا (!)، وهو نفسه طناشي راند وبلو الذي أدين بعد ذلك ـ عام ١٩٧٤م ـ بالتجسُّس لصالح أمريكا، وانتحر في محبسه بطريقة غامضة.

وكما هي العادة، فليس هناك شيء مؤكد، خصوصًا أن وضع أنور السادات وقتها ـ عام ١٩٦٦م ـ لم يكُن يبشِّر بأي مستقبل سياسي كبير له، لكن الشيء الوحيد المؤكَّد هو أن «السادات» اشترى كرسيين هزازين: واحد للمكتب، وآخر للبيت، بعد أن أعجبه الكرسي الهزاز الذي كان يجلس عليه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عندما استقبله في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

في الأيام القليلة التي سبقت قيام الرئيس «السادات» برحلته «التاريخية» إلى إسرائيل، شُغِل الرأي العام المصري بعدة قضايا وأحداث استحوذت على اهتمامه، منها ما سبق إعلان الرئيس عن نيته «الذهاب إلى الكنيست ذاته»، ومنها ما جاء بعدها.

ـ مَن كتب مؤلفات محمود تيمور؟

في أكتوبر من ذلك العام، أصدر الكاتب المعروف عباس خضر مذكراته تحت عنوان: خطى مشيناها، عن حياته في الأوساط الثقافية والفكرية والأدبية، وفيها ذكر صراحة أن الأديب المعروف محمود تيمور ـ الذي كان قد تُوفي قبل شهور ـ ليس هو المؤلف الحقيقي لكتاباته، وإنما هناك شخص مجهول اسمه محمد شوقي أمين، في الثامنة والستين من عمره، وكان عضوًا في مجمع اللغة العربية منذ تأسيسه، ومحقق ديوان بشار بن برد ومؤلفات العلامة أحمد تيمور (والد «محمود»).

القضية أثارها الناقد رجاء النقاش، على صفحات مجلتي الدوحة والمصور، وطلب من الأدباء والمثقفين أن يتكلموا عمَّا يعرفونه، وأعاد التذكير بما قيل عن المؤلف الحقيقي لمسرحيات أمير الشعراء أحمد شوقي ومؤلفات عزيز أباظة وغيرها.

في كل ذلك، كان محمد شوقي أمين صامتًا لا يتكلم، حتى نجح نبيل فرج (مراسل جريدة الأنوار اللبنانية في القاهرة) في إقناعه بالحديث، وبالفعل تحدث معه.

أنكر الرجل كل ما أثير عن أنه هو المؤلف الحقيقي لكتابات أحمد تيمور، الذي كان صديقًا له سنين طويلة، وإن لم ينكر أنه كان يراجعها، وأن كثيرًا من الأزجال والشعر فيها كان من تأليفه، وعلى الرغم من تجاهل «تيمور» الإشارة إلى ذلك، ما يعني ضياع حقوقه بوصفه مؤلفًا، فإن الأمر لا يهمه!

ـ لورد إنجليزي يحاول سرقة متحف محمد محمود خليل

محمد سيف الدين عبد العزيز كامل.. شاب مصري عادي، حاصل على بكالوريوس الفنون التطبيقية، سافر إلى الخارج وحصل على دبلومين في الفندقة من الدنمارك وألمانيا، وتزوج بدنماركية، عاد إلى القاهرة وعمل في فندق شيراتون، ثم عمل في السعودية، واتُّهم في قضية جلب مخدرات، لكنه حصل على البراءة، في عام ١٩٧٦م سافر إلى سويسرا ودخل أحد المصحَّات للعلاج من الإدمان، وسافر لبعض الوقت إلى لندن.

في عاصمة الضباب، تعرَّف إلى لورد إنجليزي اسمه «كاندون»، ثري مهتم بجمع اللوحات الفنية القيمة والنادرة، وعقد معه صفقة للاستيلاء على ٢٦ لوحة من متحف محمد محمود خليل في القاهرة وقصر ويصا باشا في الصعيد، تبلغ قيمتها ٣٠ مليون جنيه (أرقام السبعينيات).

عاد «سيف» إلى القاهرة، وكان يتردد على حي الباطنية لشراء المخدرات، وهو ما لفت نظر رجال الأمن، خاصَّةً بوسامته وشياكته اللافتة، وأيضًا بطريقة إنفاقه للأموال على أصدقائه في جلسات تدخين المخدرات.

تعرَّف «سيف» إلى أحد اللصوص الصغار، يُدعى محمد شركس، وعرض عليه مبلغ خمسة آلاف جنيه مقابل سرقة المتحف، ورصدت أجهزة الأمن لقاءين بينهما للاتفاق على السرقة.

عندما أُلقي القبض على ذلك الشاب وُجِد بحوزته الدليل الخاص بمتحف محمد محمود خليل، منزوعًا منه ١٢ صورة (التي كان ينوي سرقتها)، وحقيبة كبيرة ذات جيوب سرية لتهريبها، وكان قد حجز تذكرة طيران إلى لندن دون تحديد يوم السفر.

ـ الزوجة التي قتلت زوجها

في صباح يوم من أيام أكتوبر ١٩٧٧م، طلب زوجٌ من زوجته «كوباية شاي»، لكن الزوجة اعتذرت له؛ لأنه لا يوجد شاي في البيت، فقام الزوج غاضبًا يريد ضرب الزوجة، ونشبت بينهما معركة كان على أثرها أن تلقَّى الزوج الغاضب طعنة نافذة من سكين في صدره ورصاصة اخترقت ظهره.

ظلَّت الزوجة ساعات طويلة بجوار جثة زوجها تفكر في طريقة للتخلُّص منها، لكنها لم تستطِع؛ فما كان منها إلا أن ذهبت إلى قسم الشرطة واعترفت بجريمتها.

بدأت القصة بين سهير عبد الحليم هريدي وعبد الحليم عبد السميع هويدي، عندما كانا يعملان معًا في الشركة العربية للأدوية ونشأت بينهما قصة حب، لكن لسبب لم يُذكر في التحقيقات رفضت أسرتها زواجهما، فقررا الزواج دون علمها، وهو ما حدث بالفعل.

ولكن السعادة لم تدُم إلَّا شهورًا؛ حيث اكتشفت الزوجة أن زوجها متزوج عليها بسيدة تسكن في مصر الجديدة، وعندما واجهته ضربها وسبها، ولما لم تكُن قادرة على العودة إلى أهلها رضيت بالعيش معه، على الرغم من أن طباعه معها تغيَّرت تمامًا، فكان دائمًا يتهمها بأنها على علاقة بآخرين، وكان يمنع عنها الطعام ويضربها في الشارع وأمام الجيران.

وفي صباح ذلك اليوم، طلب منها كوب شاي، ولم يكُن في البيت شاي، فقام غاضبًا واستلَّ سكينا يحاول طعنها فصدته فانغرزت السكين في صدره، ولم يسكت، بل حاول أن يمسك بمسدس كان يضعه تحت الوسادة قصدته أيضًا، فالتفت ناحية الحائط، حيث بندقية خرطوش معلقة، فانتهزت الزوجة تلك اللحظة وتناولت المسدس وأطلقت منه رصاصة على ظهره فسقط قتيلًا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

في عدد جريدة الأهرام، ١٠ أكتوبر ١٩٧٥م، نُشر موضوع (أفردت له الصحيفة صفحتين كاملتين) عمَّا سمته: قصة خروج الفريق محمد أحمد صادق من منصبه كوزير للحربية (مايو ١٩٧١ إلى أكتوبر ١٩٧٢م)، والموضوع فيه تلميحات ـ تصل إلى حد الإهانات أو الاتهامات ـ بحقه.

وبالطبع ـ كما يمكن الاستنتاج ـ فإن الفريق «صادق» لم يتمكن من الرد (على الأقل في الصحافة المصرية) على كل ما أثير حوله (وعلى لسان رئيس الجمهورية شخصيًّا).

في الحقيقة، إن الفريق «صادق» واحد من المنسيين في التأريخ لفترة ما بعد هزيمة يونيو، سواء أكان بالسلب أم بالإيجاب؛ فالرجل كان رئيسًا لأركان حرب الجيش المصري وقائدًا عامًّا له.

بحسب ما هو معروف عنه وعن خلافاته مع الرئيس «السادات»، أنه ـ أي «صادق» ـ كان يريد شن حرب شاملة على إسرائيل لا تنتهي حتى تُطرد لخط الحدود الدولية، وهو في سبيل ذلك لم يكُن يكف عن طلب مزيدٍ من السلاح، لكنه في الوقت نفسه لم يكُن مُرحِّبا بالوجود (والتعاون) السوفيتي، وكان كثير الانتقاد للخبراء الملحقين بالجيش المصري (ولم يمنع ذلك الموقف أن يعارض الفريق «صادق» خطوة «السادات» بطرد الخبراء الروس).

وكان ذلك ما يتعارض مع توجهات الرئيس «السادات» وخططه، الذي كان يريدها «حربًا محدودة» تكون مدخلًا لنتائج سياسية يمكن استغلالها.

لكن السؤال: هل كان الرئيس «السادات» ـ وقت إقالة الفريق «صادق» ـ واضحًا أو محددًا في أهدافه العسكرية؟ بحسب كل الشهادات ـ دون التقليل من الجهود التي قامت بها وحدات الجيش المصري في التدريبات والخطط ـ لم يكُن لدى الرئيس أي نية للبدء في عمل عسكري من أي نوع، بل كان يتمنى ويحاول طول الوقت في سبيل الحل السلمي والسياسي، وسواء اتفقنا أو اختلفنا على ذلك، أو كانت تلك مناورات يقوم بها لإحراج إسرائيل ويثبت أنها لا تريد الحل، فإن تلك كانت بالفعل سياساته وأهدافه.

من هنا، نستطيع القول إنه لم يطرح أو يناقش أفكاره أو خططه عن الحرب المحدودة لقادته، وأولهم وزير حربيته، هذا إذا لم نُغفل السؤال: أين كان الرئيس «السادات» يضع ثقته الكاملة أو شبه الكاملة في مستشاريه ومساعديه؟

في التحقيق الذي نشرته «الأهرام»، وكان دون توقيع، جاء أن السبب الرئيس هو أن الرئيس «السادات» طلب من الفريق «صادق» أن يضع خططه لعمل

عسكري ضد إسرائيل، على أن تكون جاهزة في نوفمبر ١٩٧٢م، لكن الفريق «صادق» أهمل أمر القائد الأعلى، بل حتى لم يخبر قادة الجيوش والمناطق العسكرية بما طلبه منه الرئيس.

أكثر من هذا، فإن «الأهرام» قالت إنه ـ أي «صادق» ـ كان يخطب في وحدات الجيش ومعسكراته ويتحدث في أمور سياسية، وكان يحاول بناء «قاعدة شعبية» له ليكون «مركز قوة»!

إن الفريق «صادق» كان واحدًا من الذين وقفوا مع الرئيس «السادات» في صراعه مع ما يُعرف بمراكز القوى عام ١٩٧١م، بل كان ـ ومعه الفريق الليثي ناصف بحسب موقعيهما؛ الأول كان رئيس الأركان والثاني قائد الحرس الجمهوري ـ صاحب التأثير الكبير في ضمان تفوق «السادات» على خصومه، وقد كان موقفهما ـ كما قيل ـ وقوفًا بجانب الشرعية الدستورية، ومن هنا ـ مثلًا ـ فإن الفريق «صادق» لم ينفذ أمر قائده الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية، في نشر بعض وحدات الجيش حول القاهرة لـ«تخويف» السادات!

صورة الأمر نشرها محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب»، لكن الفريق «صادق» احتفظ بها ولم يقدمها للمحكمة العسكرية التي كانت تحاكم الفريق «فوزي»، ولو قدمها لاختلف الحكم عليه (الإعدام مثلًا)!

بعد ذلك، عيَّن الرئيس «السادات» الفريق «صادق» وزيرًا للحربية، لكن يمكن القول ـ باطمئنان ـ: إن «صادق» لم يكُن «رجله» الحقيقي، بل كان اختيار ضرورة وموقف: ضرورة بالنسبة للجيش ليكون استمرارًا في تسلسل القيادة (من رئيس أركان لقائد عام)، وباعتبار دوره ليلة ١٤/ ١٥ مايو (ثورة التصحيح!)، لكن ـ وبحسب معظم الشهادات ـ لم يكُن الرئيس «السادات» يرتاح في التعامل مع وزير حربيته وقائد جيشه؛ من ناحية لأنه لم يكُن صريحًا بالقدر الكافي معه، ومن ناحية لأن الفريق «صادق» كان يفكر في حرب شاملة لا تتوافر معطياتها لمصر عسكريًّا وسياسيًّا.

كان المشير أحمد إسماعيل علي (مدير المخابرات العامة وقتها) هو رجل «السادات» من البداية.

تقول «الأهرام»، في تقريرها: إن الرئيس «السادات» كان ينوي تقديم الفريق «صادق» للمحاكمة العسكرية، لعدم تنفيذ الأوامر، لكنه تراجع (مكرمة لدوره في ثورة مايو).

وهكذا عاش الرجل ـ منذ إقالته وحتى وفاته ـ في الظل ولم يعُد أحد يأتي على ذكره أبدًا.

اتجه الفريق صادق بعد الإقالة إلى التصوف الديني!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞


فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الحادي عشر: جواسيس

١

في عدد يوم السبت، ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦م، نشرت جريدة الأهرام خبرًا في الصفحة الأولى بعنوان «مصري خدع مخابرات إسرائيل طوال ٨ سنوات»، واستكملت الخبر بتحقيق مطول، نُشر في الصفحة ١١، من إعداد الكاتب الصحفي عبده مباشر.

القصة هي قصة محمد أحمد عبد الرحمن، الشهير بـ«أحمد الهوان»، أو كما ظهر في المسلسل بـ«جمعة الشوان».

المثير هو أن نشْر القصة جاء ـ كما كُتب ـ بعد ٣ أيام من إسدال المخابرات العامة المصرية الستار على العملية عندما بعثت بالرسالة الشهيرة «من المخابرات المصرية إلى الموساد الإسرائيلي، نشكركم على حسن تعاونكم مع عملينا… إلى آخره» في يوم الأربعاء السابق، ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦م.

بالتأكيد فإن نشر القصة/ العملية في أكبر جريدة مصرية، وبالتوسُّع الشديد في تفاصيلها من البداية إلى النهاية، أمر غير مسبوق ولافت للغاية، خاصَّةً أن نتائجها كانت كبيرة وضخمة جدًّا، ليس أقلها الحصول على جهاز متطور جدًّا للإرسال ثمنه ـ كما جاء في التقرير ـ لا يقل عن ٢٠٠ ألف دولار.

والأمر نفسه ينطبق على تحويلها إلى مسلسل تليفزيوني، بطولة عادل إمام، عام ١٩٨٠م.

لقد جرت العادة على ألَّا يكشف أي جهاز مخابرات في العالم عن عملياته ـ مهما كان نجاحها ـ قبل مرور فترة طويلة من الزمن.

لكن بالتأكيد فإن النجاح الكبير الذي حدث في العملية، وقدرة رجال المخابرات المصرية على إدارتها طوال ٨ سنوات (١٩٦٨ ـ ١٩٧٦م) كان باعثًا على الفخر والاعتزاز، خصوصًا بعد حرب أكتوبر المجيدة.

المثير في الأمر هو أن ما نشرته «الأهرام» يكاد يتطابق حرفيًّا مع ما جاء في المسلسل، من وقائع وأحداث، بل وحتى أسماء ضباط المخابرات الإسرائيلية الذين حاولوا تجنيد «الهوان»، وطبعًا دون ذكر أي اسم من أسماء رجال المخابرات المصرية (وهذا مفهوم بطبيعة الحال).

وكما عرفنا فيما بعدُ، فإن ضابط المخابرات المصرية الذي تولَّى إدارة العملية هو اللواء محمد عبد السلام المحجوب، أحد قادة جهاز المخابرات العامة وقتها، والمحافظ والوزير الأسبق.

على جانب آخر، ليس صحيحًا على الإطلاق ـ كما يذكر موقع ويكيبيديا ـ أن شيمون بيريز ـ السياسي الإسرائيلي المشهور ـ كان مشاركًا في العملية، وأنه كان الضابط «جاك»؛ فهو لم يكُن في يوم من الأيام ضابطًا في الموساد الإسرائيلي، وإنما كان يعمل في وزارة الدفاع وتدرَّج في المناصب السياسية من مدير للوزارة إلى وزيرٍ لها، ثم تولَّى عدة وزارات قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء ثم رئيسًا لإسرائيل.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٢

هذه الرسالة وصلت إلى الكاتب الصحفي (والفنان) سعيد عبد الغني، ونشرها في جريدة الأهرام (١٨ يوليو ١٩٨٨م) بعد عرض الجزء الأول من مسلسل «رأفت الهجان».

الرسالة من فتاة مصرية تقول إن رفعت علي سليمان الجمال هو والدها؛ حيث تزوج والدتها عام ١٩٧٢م ولمدة أسبوع واحد فقط في أثناء زيارة سرية له للقاهرة في وقت عمله جاسوسًا لمصر في إسرائيل، وكانت أمنيته أن يكون لديه أبناء مصريون.

هل يمكن أن يكون ذلك حقيقيًّا؟

إن نشر الرسالة في جريدة الأهرام يعني الكثير.

لكن، أين ذهبت «ابنة الهجان»؟ ولماذا كان متأكدًا ـ بحسب ما قالته ابنته المزعومة ـ من عدم حصول أولاده (الألمان) على الجنسية المصرية؟!

بلا شك، يُعتبر رفعت علي سليمان الجمال أشهر عميل مصري زُرع لسنوات في قلب إسرائيل، واستطاع أن يتوغل في المجتمع الإسرائيلي وأن تكون له صداقات مع كبار القادة العسكريين والسياسيين هناك.

وكما هو معروف، فإنه «استأذن» المخابرات المصرية عندما أراد الزواج بـ«فالترواد بيتون» وحصل على موافقتها، وبالتالي ـ إذا كانت هذه الرسالة صحيحة ـ فإن الأجهزة المصرية تعرف من هي «انشراح فهمي»، زوجة «الجمال» المصرية.

وإذا كانت القصة غير حقيقية، فلماذا لم يرد أحد على ما نُشر، مثل صالح مرسي الذي أعاد كتابة القصة روائيًّا وتليفزيونيًّا، أو أحد من رجال المخابرات المصرية الذين عملوا مع «الهجان»، وكانوا وقتها لا يزالون على قيد الحياة؟!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٣

هل تذكرون ذلك المشهد الذي كان فيه ضابط المخابرات عزيز الجبالي يبحث عن كتاب يصلح لاستخدامه شفرةً بين جهاز المخابرات المصرية وعميلها الشهير رأفت الهجان؟

لقد اختار «الجبالي» كتابًا عاديًّا للغاية، عنوانه (على ما أتذكر): كيف تتعامل مع المرأة؟ إن وجود كتاب بهذا الاسم في بيت رجل معروف ومشهور بالمغامرات العاطفية أمر طبيعي للغاية، لا يلفت النظر أو الانتباه.

وهذا من أهم قواعد وأسس عمل أجهزة المخابرات في تشغيل عملائها وجواسيسها؛ حيث يظهر للجميع أنهم يعيشون حياة عادية للغاية في سبيل خدمة حياتهم ـ وأعمالهم ـ غير العادية.

وكان ذلك ما فعله جهاز الموساد الإسرائيلي مع عميله الأشهر «إيلي كوهين».

إن «كوهين» هو واحد من أخطر وأهم جواسيس إسرائيل على الإطلاق؛ حيث عاش لمدة سنتين كاملتين في دمشق وسط الطبقة الحاكمة، وتفتحت أمامه كل الأبواب والأسرار، ولقد عُثر لديه عند القبض عليه في فبراير ١٩٦٥م قوائم بأسماء كل ضباط الجيش السوري وأوقات دوامهم في أماكن عملهم، وخرائط كاملة لكل المواقع الحربية السورية.

تعددت الروايات عن طريقة سقوط الجاسوس في أيدي المخابرات السورية والكشف عنه، لكن الرواية الأكثر مصداقية ـ كما نُشرت وقتها في الجرائد (من بينها جريدتا المحرر اللبنانية والأخبار المصرية، عددا يوم ١ مارس ١٩٦٥م) ـ أن الفريق علي علي عامر ـ قائد القيادة العربية الموحدة ـ كان في زيارة للجبهة السورية والتُقِطت مجموعة من الصور له ولمرافقيه، وكان أمين كامل ثابت (وهو الاسم الذي عُرف به إيلي كوهين في سوريا) موجودًا بصحبة الرائد سليم حاطوم ـ المشرف على الإذاعة والتليفزيون السوريين.

في ذلك الوقت ـ وبعد مرور سنوات على الانفصال ـ كانت مصر وسوريا تتبادلان دوريًّا كل المعلومات العسكرية والسياسية، بما في ذلك كل الصور التي تُلتقَط في الزيارات الرسمية، ولفت إيلي كوهين نظر أحد ضباط المخابرات المصرية وسأل عنه السوريين فقالوا له إنه رجل أعمال وشاب طليعي وثوري، لكن بعد تعميم صورته على كل أفرع جهاز المخابرات العامة اكتشف أحد الضباط أنه حقق مع ذلك الشاب عام ١٩٥٤م وقت ما يُعرف بـ«فضيحة لافون»، وهي خطة إسرائيلية لتفجير مراكز الاستعلامات الأمريكية في القاهرة والإسكندرية لدق إسفين بين مصر وأمريكا.

وما حدث بعد ذلك معروف ومشهور؛ حيث حوكم «كوهين» في دمشق وصدر القرار بإعدامه ونُفِّذ فيه الحكم علنًا في ساحة المرجة، على الرغم من كل الوساطات والمناشدات الدولية.

من بين المناصب التي تولاها أمين كامل ثابت في دمشق: الإشراف على البرنامج الغربي في الإذاعة، وكان يقرأ كل ليلة صفحة واحدة من الرواية الشهيرة «روبنسون كروزو» في طبعتها الفرنسية.

وكان ذلك هو العادي أو الطبيعي الذي يخفي غير العادي وغير الطبيعي؛ حيث كان الاتفاق بينه وبين الموساد هو أن يقرأ السطر الأخير من أي صفحة في الرواية قراءة خاطئة فيعرف رؤساؤه أنه بخير.

استمر ذلك الاتفاق حتى قُبض عليه، ولقد فكرت المخابرات السورية في استخدامه جاسوسًا مزدوجًا، وطلبوا منه استمرار التواصل مع الموساد، وبالطبع لم يكُن الضباط السوريون يعرفون قصة الرواية، فتظاهر «كوهين» بالموافقة وقال للسوريين إنهم في تل أبيب يسمعونه يوميًّا عبر الإذاعة، فسمحوا له ببثِّ حلقته اليومية، لكنه قرأ السطر الأخير من صفحة تلك الليلة قراءة سليمة، فعرف الموساد أنه قُبض على جاسوسهم الأهم.

لقد كانت تلك الرواية التي كتبها دانيال ديفو عام ١٧١٩م خير تعبير عن حال عميلهم الخطير، ليس فقط من أجل التواصل الشفري بينهم، ولكن لأنه ـ كحال بطلها ـ كان يعيش وحيدًا في جزيرة السوريين، وإن اختلفت نهاية كل منهما.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



٤

في ليلة ٢٣ يناير ١٩٦٣م، اختفى في بيروت مراسل جريدتي «أوبزرفر» و«إيكونوميست» الإنجليزيتين، هارولد أدريان راسل فيلبي، الشهير بـ«كيم فيلبي»، ولم يظهر له أثر أو خبر إلا بعد شهور طويلة عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنه موجود في موسكو؛ حيث إنه ولمدة ٣٠ عامًا كان يعمل جاسوسًا للسوفيت.

بهذا الإعلان الرسمي، اتضح أن الشكوك الكثيرة التي أحاطت بـ«كيم فيلبي»، منذ عام ١٩٥١م، صحيحة وفي محلها؛ ففي ذلك العام استطاع كلٌّ من جاي بيرجس ودونالد ماكلين، وكانا يعملان في جهاز المخابرات البريطانية الخارجية (MI6)، الهرب إلى الاتحاد السوفيتي بعد اكتشاف أنهما كانا يتجسسان لحسابه.

وفي دوائر المخابرات والخارجية والصحافة البريطانية، كان هناك من يعتقد أنه يوجد «ثالث» للاثنين، وقد اتجهت الشكوك كلها نحو كيم فيلبي، لكن وزير الدولة للشؤون الخارجية وقتها ـ إدوارد هيث ـ وقف في مجلس العموم ونفى تمامًا أن يكون هو «الرجل الثالث».

كان ذلك عام ١٩٥٥م.. ونظرًا لكل ما أحاط بالقصة، فإن المخابرات الخارجية البريطانية استغنت ـ رسميًّا ـ عن خدمات «فيلبي»، لكنها لم تتركه في العراء؛ فبعد عدة شهور تلقت جريدة «أوبزرفر» اتصالًا من وزارة الخارجية تطلب منها استخدام «فيلبي» للعمل في أحد مكاتبها الخارجية مراسلًا، وقد أكدت الخارجية بصفة شبه رسمية أن مستر «فيلبي» لم تعُد له أي صلة بالمخابرات.

والأمر نفسه تكرر مع جريدة «إيكونوميست» الشهيرة، واتفقت الجريدتان على اختيار «فيلبي» مراسلًا لهما في بيروت، وفي ذلك الوقت ـ أواخر عام ١٩٥٥م ـ كانت الأجواء السياسية في منطقة الشرق الأوسط تنذر بالكثير، وهو ما زاد من فرص كيم فيلبي ـ صحفيًّا ـ باعتبار خبرته الطويلة في عالم المخابرات والصحافة، وأيضًا بسبب صلته ومعرفته بالعرب ـ عن طريق والده «الحاج عبد الله»، ضابط المخابرات الشهير مستشار الملك عبد العزيز وصاحب المغامرات المثيرة في صحراء العرب في النصف الأول من القرن العشرين.

واستمر الحال على ما هو عليه لسنوات؛ «فيلبي» يعمل مراسلًا لأكبر جريدتين في بريطانيا والعالم، لكن ما لم تعلمه الجريدتان أنه في الوقت نفسه كان يدير شبكة من الجواسيس في منطقة الشرق الأوسط (لبنان

والأردن والعراق وسوريا) لحساب المخابرات البريطانية، وفي الوقت نفسه كذلك كان يعمل جاسوسًا للاتحاد السوفيتي.

في خريف عام ١٩٦٧م، أعدت جريدة «صنداي تايمز» تحقيقًا مفصلًا عن حياة الجاسوس الهارب، ترجمته جريدة الأخبار المصرية ونشرته على امتداد ما يقارب الشهر (٩ أكتوبر ـ ٣ نوفمبر ١٩٦٧م) وفيه أعادت رواية سيرة كيم فيلبي منذ ولادته وحتى هروبه ولجوئه لموسكو.

وربما بسبب ذلك التحقيق ـ أو غيره ـ نشرت جريدة «أوبزرفر» مذكرات زوجة «فيلبي»، إليانور بروير (ونشرتها جريدة الأهرام يوم ١٣ أكتوبر ١٩٦٧م)، وأيضًا نشرت الجريدة وقائع ما حدث معها عندما طُلب منها توظيف «كيم» في منتصف الخمسينيات (ترجمتها ونشرتها الأهرام أيضًا).

بالطبع لم تكُن «إليانور» حتى يناير ١٩٦٣م تعرف شيئًا عن حياة زوجها وعمله السري، سواء صلته بالمخابرات البريطانية أو الروسية، وعندما التقته فيما بعدُ في موسكو، أخبرته أن ضابط مخابرات بريطانيًّا قال لها إنهم كانوا يراقبونه ـ يراقبون «فيلبي» ـ قبل هروبه لمدة ٧ سنوات، وإن الخطة قبيل هروبه بساعات كانت استدراجه لمبنى السفارة الإنجليزية واعتقاله هناك.

وبحسب ما كتبته «إليانور»، فإن «كيم» بُهت وصُدم تمامًا عندما سمع بذلك، والمعنى أنه ربما تكون «MI٦» قد كشفته مبكرًا واستخدمته دون أن يدري في تمرير معلومات مغلوطة للسوفيت، لكنه ـ بحسب ما كتبته «إليانور» ـ تماسك بعد قليل، قائلًا لها: لا بأس، لقد كنت جاسوسًا منذ ٣٠ عامًا وليس ٧ فقط.

في عام ١٩٥٥م، وبعد أن اعترفت الحكومة البريطانية رسميًّا بهروب اثنين من ضباط مخابراتها السرية إلى موسكو، طلبت جريدة «أوبزرفر» من ضابط مخابرات روسي هارب إلى لندن، اسمه ألكسندر فوت، كتابة مقال عن ذلك، فكتب يقول إنه ليس من عادة «KGB» (مخابرات الاتحاد السوفيتي) إنقاذ عملائها السريين، ولكن قيامها بتهريب جاي بيرجس ودونالد ماكلين يوضِّح أنها تريد حماية شخص أهم من الاثنين.

هل تمكن كيم فيلبي ـ طيلة ٣٠ عامًا ـ من خداع مخابرات بلاده، أم هل كانت «MI6» هي التي تستغله في حربها مع «KGB»؟

إن «فيلبي» لم يكُن عميل مخابرات عاديًّا، وفي وقتٍ كان مسؤولًا عن التنسيق بين مخابرات بلاده والمخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، ولكن كانت دائمًا هناك شكوك كثيرة حوله، حتى إن الأمريكيين ـ عام ١٩٤٩م ـ أوقفوا التعامل معه نهائيًّا.

في عالم المخابرات، لا يمكن أبدًا التأكّد من شيء، وغالبًا فإن الحقيقة الوحيدة أنه لا حقيقة على الإطلاق.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞




متميزون
للكتب النصية
E-Book

الفهرس..